الإيمان والكفر

في الكتاب والسنة

رسالة موجزة تبحث عن
حقيقة الإيمان والكفر وحدودهما
والفرق بين الإسلام والإيمان وحكم تكفير أهل القبلة
وتدعو إلى الوحدة الإسلامية

تأليف
العلامة الفقيه
جعفر السبحاني

الإيمان و الكفر

في الكتاب والسنّة

رسالة موجزة تبحث عن
حقيقة الإيمان والكفر وحُدودهما والفرق بين الإسلام والإيمان
و حكم تكفير أهل القبلة، وتدعو إلى الوحدة الإسلامية

وتليها رسالتان:

١ـ حياة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ بعد الرفع.

٢ـ المناهج التفسيرية.

شبكة كتب الشيعة

تأليف

العلامة الفقيه

جعفر السبحاني

shiabooks.net
mktba.net < رابط بديل

الإيمان و الكفر

في الكتاب والسنّة

رسالة موجزة تبحث عن
حقيقة الإيمان والكفر وحُدودهما والفرق بين الإسلام والإيمان
و حكم تكفير أهل القبلة، وتدعو إلى الوحدة الإسلامية

وتليها رسالتان:

١ـ حياة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ بعد الرفع.

٢ـ المناهج التفسيرية.

تأليف

العلامة الفقيه

جعفر السبحاني

فهرست‌نويسى پيش از انتشار توسط: مؤسسهٔ تعليماتى و تحقيقاتى امام صادق عليه السلام

سبحانى تبريزى، جعفر، ۱۳۰۸ ـ
الإيمان والكفر في الكتاب والسنّة/ تأليف جعفر سبحاني. ـ قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام
۱٤۲۷ق. = ۱۳۵٤. ISBN:964-357-235-8
۲۳۲ص
كتابنامه به صورت زيرنويس
فهرست‌نويسى بر اساس اطلاعات فيپا
۱. ايمان (اسلام). ۲. كفر. الف. مؤسسه امام صادق عليه السلام. ب. عنوان.
۹الف ۲س/ ۲۲۵ BP ۲۹۷/٤٦٤

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى
شماره ثبت: ٤٦٧٧٧
تاريخ ثبت:

اسم الكتاب: الإيمان والكفر في الكتاب والسنّة
المؤلف: جعفر السبحاني
الطبعة: الثانية
المطبعة: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام
التاريخ: ۱٤۲۷هـ.ق/ ۱۳۸۵هـ.ش
الكمية: ۲۰۰۰ نسخة
الناشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام
الصفّ والإخراج باللاينوترون: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام

E-mail: pub@imamsadeq.org
http://www.imamsadeq.org

توزيع
مكتبة التوحيد
قم ـ ساحة الشهداء ـ ☎ ۷۷٤۵٤۵۷و۷۷۱۹۲۷۱۵۱ ۰۹۱۲، فكس ۲۹۲۲۳۳۱

بسم الله الرحمن الرحيم

قاربوا الخطى أيُّها المسلمون

الوحدة الإسلامية وجمع شمل المسلمين ورصّ صفوفهم وجمع طاقاتهم على اتجاهٍ واحدٍ ممّا يتبنّاه كل مسلم واعٍ له إلمامٌ بما يجري على المسلمين في أراضيهم وعقر دارهم.

ولكن الساحة الإسلامية تشاهد اليوم بعض أصحاب القلم، والصدارة قد جعلوا على عاتقهم تفريق الكلمة، وتكفير بعضهم بعضاً، وتجزئة الأُمّة، بدل توحيدها، وتماسك صفوفها، فلم نزل نشاهد فترى بعد فترى في تكفير فرقة دون فرقة وتفسيق طائفة أُخرى.

هذا وذاك دعاني إلى دراسة مسألة الإيمان والكفر في ضوء الكتاب والسنّة حتى يتّضح للقرّاء المتأثرين بهذه الفتاوى حدّا الإيمان والكفر، فسوف يتضح أنّه لا يصح لنا تكفير أهل القبلة ما داموا مؤمنين بتوحيد الله تعالى ورسالة نبيه الأكرم ﷺ والمعاد، والطوائف الإسلامية كلّهم متظلّلون تحت هذه الخيمة، رافلين في حلل الإيمان، مبتعدين عما يوجب الخروج عن الإسلام وسيتضح لك ذلك بقراءة الفصول العشرة لذلك الكتاب.

والله من وراء القصد.

جعفر السبحاني

قم المشرفة ـ ١٥/ ١٢/ ١٤١٥ هـ ق

بسم الله الرحمن الرحيم

الإيمان والكفر مفهومهما وحدودهما

تمهيد

البحث عن الإيمان والكفر من المسائل المهمة في حياتنا الحاضرة، لأنّ الرابطة الوحيدة بين المسلمين هي رابطة الإيمان الوثيقة من غير فرق بين أجناسهم.

ولم يزل المسلمون ومنذ قرون، غرضاً لأهداف المستعمرين، وهم يبذلون جهدهم في تفريقهم وتشتيتهم إلى فرق وأُمم متباعدة، ينهش بعضهم بعضاً، وكأنّهم ليسوا من أُمة واحدة، كل ذلك ليكونوا فريسة سائغة لهم ينهبون ثرواتهم ويقضون على عقيدتهم وثقافتهم الإسلامية بشتّى الوسائل.

فالمسلمون في هذه الظروف الحرجة في أشدّ الحاجة إلى رصّ الصفوف وتوحيد الكلمة كما أنّ لهم كلمة التوحيد، ولا يتسنّى ذلك إلاّ بعد التعرّف عليهم

وعلىٰ أفكـارهم، عسـىٰ أن يتظلّل الجميـع ــ دون استثنـاء ــ في ظلّ الإيمان بـالله ورسوله، وهذا مـا يدعونا قبل كل شيء إلىٰ دراسة حقيقـة الإيمان في ضوء الكتاب والسنّـة، كي تكـون هي المقيـاس في القضـاء العـادل في حق الفـرق المختلفـة في الساحة الإسلامية.

ونجتني من ذلك فائدتين:

الأُولىٰ: ربّما تؤدّي الدراسة إلىٰ ثمرة مهمة في ساحة الوحدة الإسلامية وهي: أنّـه بعـد تبيين حقيقة الإيمان مفهـومـاً وحـدّاً ربّما تنضوي تحتهـا عشرات الفـرق الإسـلامية، التـي ربّما أُسيء الظنّ بهم بشتّـىٰ الوسـائل، وربّما احتسبـوا أجـانب فيصبحوا إخواناً مخلصين.

الثانية: وربّما ينعكس الأمر علىٰ البعض الآخـر فيُلفَظوا عن حظيرة الإسلام وقد كنّا نتصوّرهم من أُمّها وصميمها.

الإيمان في الكتاب والسنّة :

البحث في الإيمان والكفر بحث واسع، مترامي الأطراف، والخوض في غماره يخرج الرسالة عن كونها رسالة موجزة، فالذي سوف نركّز عليه من بين البحوث المتوفّرة هو البحث في الجهات التالية:

الجهة الأُولىٰ: في تفسير الإيمان لغة واصطلاحاً.

الجهة الثانية: في أنَّ العمل جزء من الإيمان وعدمه.

الجهة الثالثة: في أنّه يقبل الزيادة والنقيصة أو لا.

الجهة الرابعة: فيما يجب الإيمان به.

الجهة الخامسة: في تحديد الكفر وأسبابه وأقسامه.

الجهة السادسة: في جواز تكفير أهل القبلة وعدمه.

الجهة السابعة: في الفرق بين الإسلام والإيمان.

الجهة الثامنة: لزوم تحصيل العلم في العقائد.

الجهة التاسعة: في الدفاع عن الحقيقة.

الجهة العاشرة: في الوحدة الإسلامية.

والمهم منها هو الجهة الرابعة والخامسة، إذ بهما يتميّز المؤمن عن الكافر، يتميّز كل من ينضوي تحت راية الإيمان عمّن يُقصىٰ منها، وإليك البحث في الأُمور أعلاه:

* * *

الجهة الأولىٰ:

الإيمان لغة واصطلاحاً

١ ـ قال الخليل: الأمن: ضدّ الخوف، والفعل منه أمن يأمن أمناً، والإيمان: التصديق نفسه، وقوله تعالىٰ: ﴿وَما أَنتَ بِمُؤمِنٍ لَنا﴾ بمصدق لنا [١].

قال ابن فارس: «أمن» له أصلان: أحدهما الأمانة التي هي ضدّ الخيانة، والآخر التصديق. والمعنيان متدانيان [٢].

وقال ابن الأثير: في أسماء الله تعالىٰ: «المؤمن» هوالذي يَصدُق عباده وعده، فهو من الإيمان: التصديق، أو يؤمِّنهم في القيامة من عذابه، فهو من الأمان، والأمن ضدّ الخوف [٣].

ويظهر من ابن منظور أنّ له استعمالات مختلفة:

١ ـ الأمن ضدّ الخوف. ٢ ـ الأمانة ضد الخيانة. ٣ ـ الإيمان ضد الكفر. ٤ ـ الإيمان: التصديق، ضدّه التكذيب يقال: آمن به قوم، وكذَّب به قوم. فأمّا آمنته المتعدي فهو ضدّ أخفته. وفي التنزيل العزيز: ﴿آمنهم من خوف﴾ [٤].

---

١ ـ ترتيب العين: ٥٦.

٢ ـ المقاييس: ١ / ١٣٣.

٣ ـ النهاية: ١ / ٦٩.

٤ ـ لسان العرب: ١٣ / ٢١.

والحصيلة من كلماتهم أنّ الثلاثي المجرّد من مادة «أمن» يستعمل في ضدّ الخوف كما قال سبحانه: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لاَيُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ (النور ـ ٥٥) وأمّا المزيد منه فالمقرون بالباء أو اللام يأتي بمعنىٰ التصديق كقوله سبحانه: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ (البقرة ـ ٢٨٥) وقوله عزّ من قائل: ﴿وَما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ (يوسف ـ ١٧) وأمّا المتعدّي بنفسه فهو بمعنىٰ ضدّ أخاف، كما عرفت.

وعلىٰ ذلك درج المتكلّمون في تعريف الإيمان حيث فسّروه بالتصديق.

قال عضد الدين الإيجي: الإيمان: التصديق للرسول فيما علم مجيئه به ضرورة، فتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، وإجمالاً فيما علم إجمالاً[١].

وقال التفتازاني: الإيمان: اسم للتصديق عند الأكثرين أي تصديق النبيّ فيما علم مجيئه به بالضرورة[٢].

وأمّا أكثر أعلام الشيعة ففسّروه بالتصديق نقتصر علىٰ ما يلي:

قال المرتضىٰ (٣٥٥ ـ ٤٣٦ هـ) : إنّ الإيمان عبارة عن التصديق القلبي ولا اعتبار بما يجري علىٰ اللسان، فمن كان عارفاً بالله تعالىٰ وبكلّ ما أوجب معرفته، مقرّاً بذلك ومصدّقاً فهو مؤمن[٣].

وقال ابن ميثم: إنّ الإيمان عبارة عن التصديق القلبي بالله تعالىٰ، وبما جاء به رسوله من قول أو فعل، والقول اللساني سبب ظهوره، وسائر الطاعات ثمرات مؤكدة له[٤].

١ـ شرح المواقف: ٨ / ٣٢٣، قسم المتن.

٢ـ شرح المقاصد: ٥ / ١٧٦.

٣ـ المرتضىٰ: الذخيرة في علم الكلام: ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

٤ـ ابن ميثم: قواعد المرام: ١٧٠.

وقال نصير الدين الطوسي: والإيمان: التصديق بالقلب واللسان، ولا يكفي الأوّل لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ ونحوه، ولا الثاني لقوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ واختاره العلاّمة الحلّي في شرحه لكلام المحقّق الطوسي [١].

وهو خيرة المحقّق الطوسي في الفصول النصيرية [٢] والفاضل المقداد في إرشاد الطالبين [٣] ونقله المجلسي عن بعض المحقّقين وقال: إنّه عرفه بقوله: هو التسليم لله تعالىٰ والتصديق بما جاء به النبيّ لساناً وقلباً علىٰ بصيرة [٤].

نعم، فسّره الطبرسي في تفسيره بالمعرفة وقال: أصل الإيمان هو المعرفة بالله وبرسوله وبجميع ما جاءت به رسله، وكل عارف بشيء فهو مصدّق له [٥].

ونسبه الشهيد الثاني إلىٰ أصحابنا [٦].

ولكنّه تفسير له بالمبدأ فإنّ التصديق القلبي فرع المعرفة فكلّ مصدّق، عارف بما يصدّقه ولا عكس إذ ربّما يعرف ولا يصدّق قال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (البقرة ـ ١٤٦) ومع العرفان ما كانوا مؤمنين.

والفرق بين التصديق والمعرفة واضح، لأنّ في الأوّل سكون النفس وهو كسبي اختياري يؤمر به ويثاب عليه، والمعرفة ربّما تحصل بلا كسب والفرق بينهما كالفرق بين الإيمان والعلم، فلو كان التصديق ملازماً للتسليم فهو، وإلاّ يشترط

١ـ العلاّمة الحلي: كشف المراد: ٤٢٦.

٢ـ نقله العلاّمة المجلسي عنه في البحار: ٦٩/ ١٣١، وقال: إنّ الإيمان هو التصديق القلبي مذهب جمع من متقدّمي الإمامية ومتأخريهم ومنهم المحقّق الطوسي في فصوله.

٣ـ الفاضل المقداد: إرشاد الطالبين: ٤٤٢.

٤ـ المجلسي: البحار: ٦٨/ ٢٩٦.

٥ـ الطبرسي: مجمع البيان: ١/ ٨٩.

٦ـ زين الدين العاملي في رسالة حقائق الإيمان وهو فسّره لغة بالتصديق، لاحظ البحار: ٦٩/ ١٣١.

فيه وراء التصديق: التسليم، لقوله سبحانه: ﴿فلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنونَ حَتّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيما﴾ (النساء ـ ٦٥).

وبما ذكرنا يعلم عدم تمامية ما ذكره التفتازاني في ذيل كلامه المتقدم، وهو أنّ الشيعة فسّرت الإيمان بالمعرفة كجهم والصالحي، لما عرفت أنّه قول الطبرسي ـ قدس سره ـ وغيره على ما نقله الشهيد الثاني، لا قول الشيعة بأجمعهم.

الإيمان اصطلاحاً:

فإذا كان الإيمان بمعنىٰ التصديق: فيقع الكلام في كفاية أيّ قسم منه، فإنّ للتصديق مظاهر مختلفة، فالمحتملات أربعة:

١ـ الإيمان هو الإقرار باللسان وإن اعتقد الكفر بقلبه، وهو قول محمد بن كرّام السجستاني.

٢ـ التصديق القلبي وإن أظهر الكفر بلسانه، وهذا هو المنسوب إلىٰ جهم ابن صفوان.

٣ـ الإيمان هو التصديق القلبي منضماً إلىٰ التصديق باللسان، وأمّا العمل فهو من ثمراته غير داخل في صميم الإيمان، وهو المنسوب إلىٰ مشاهير المتكلّمين والفقهاء.

٤ـ الإيمان هو التصديق القلبي منضماً إلىٰ الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، وهو قول المعتزلة والأباضية، وجمع من القدامىٰ.

لنأخذ بدراسة هذه الأقوال:

أمّا الأوّل: فقد زعموا أنّ النبيّ وأصحابه ومن بعدهم اتّفقوا علىٰ أنّ من

أعلن بلسانه شهادة فإنّه عندهم مسلم محكوم له بحكم الإسلام، أضف إليهم قول رسول الله في السوداء: «اعتقها فإنّها مؤمنة»[١].

يلاحظ عليه: أنّ الحكم عليه بالإيمان لأجل كون الإقرار باللسان طريقاً وذريعة إلى فهم باطنه وتصديق قلبه، وأمّا لو علم عدم مطابقة اللسان مع الجنان فيحكم عليه بالنفاق، قال سبحانه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وبِاليَوْمِ الآخِرِ وما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾(البقرة ـ ٨). ولمّا كان الرسول وأصحابه مأمورين بالحكم بحسب الظاهر، أُمروا بالقتال إلى أن يشهدوا بتوحيده سبحانه كما قال ﷺ: «أُمِرْت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله ويؤمنوا بما أُرسلت به، فإذاً عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها وحسابهم على الله» وبذلك يظهر وجه حكمه ﷺ في السوداء «بأنّها مؤمنة»[٢] روى ابن حزم عن خالد بن الوليد أنّه قال: رُبّ رجل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال ﷺ: «إنّي لم أُبعث لأشُقّ عن قلوب الناس».

وأمّا الثاني: أي كون الإيمان هو التصديق القلبي وإن أظهر الكفر بلسانه الذي نسب إلى جهم بن صفوان: فقد استدل بما مرّ من الآيات عند البحث في تفسير الإيمان لغة، قال سبحانه: ﴿وما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا﴾ (يوسف ـ ١٧) وقوله تعالى: ﴿وآمَنَ لَهُ لُوط﴾ (العنكبوت ـ ٢٦) مضافاً بأنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين وخاطبنا الله بلغة العرب وهو في اللغة التصديق والعمل بالجوارح لا يُسمّى إيماناً.

يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره دليل على خروج العمل عن حقيقة الإيمان، وأمّا كونه نفس التصديق القلبي فلا يثبته، كيف وقد دلّت بعض الآيات على أنّ من جَحَدَ لساناً أو عملاً وإن استيقن قلباً فهو ليس بمؤمن، بل هو من الكافرين، يقول سبحانه: ﴿وجَحَدوا بِها واسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وعُلُوّاً فانْظُرْ كَيْفَ كانَ

١ـ ابن حزم: الفصل: ٣/ ١٩٠.

٢ـ ابن حزم: الفصل: ٢/ ٢٠٦، وسيوافيك تخريج الحديث.

عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ (النمل ـ ١٤) والآية نازلة في حقّ الفراعنة الذين أذعنوا في ظل معاجز موسىٰ بأنّه مبعوث من الله سبحانه، ولكنّهم جَحَدوا بآيات الله فصاروا من الكافرين.

نعم هناك نكتة،وهي: أنّ الآية لا تقوم بنفي كفاية التصديق القلبي في تحقّق الإيمان إذا لم يقترن مع الجَحْد، وإنّما تثبت عدم كفايته إذا اقترن به، فلا بدّ في إثبات عدم كفاية الأوّل من التماس دليل آخر.

ثم إنّ لابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) كلاماً في المقام استشكل به علىٰ المستدل، وذلك بوجهين:

الأوّل: انّ الإيمان في اللغة ليس هو التصديق، لأنّه لا يسمىٰ التصديق بالقلب دون التصديق باللسان إيماناً في لغة العرب، وما قال ـ قطّ ـ عربيّ إنّ من صدق شيئاً بقلبه فأعلن التكذيب بلسانه أنّه يسمىٰ مصدّقاً به، ولا مؤمناً به، وكذلك ما سُمي ـ قطّ ـ التصديق باللسان دون التصديق بالقلب إيماناً بلغة العرب.

يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره يثبت عدم كفاية التصديق مع التكذيب باللّسان، وأمّا عدم كفاية التصديق مع عدم التكذيب فلا تثبته الآية ولا كلام العرب كما عرفت، ولأجل ذلك قلنا: لابدّ في إثبات عدم كفاية ذلك القسم من التماس دليل آخر.

الثاني: لو كان ما قاله صحيحاً لوجب أن يطلق اسم الإيمان لكل من صدق بشيء مؤمناً، ولكان من صدق باطنية الحلاج والمسيح والأوثان مؤمنين لأنّهم مصدّقون بما صدقوا به [1].

١ـ ابن حزم الفصل: ٣/١٩٠.

يلاحظ عليه: أنّه كلام واهٍ جدّاً، لأنّ موضوع الدراسة هو الإيمان اصطلاحاً فلا يعمّ ما كان على طرف النقيض منه كالتصديق بإلهية الحلاج والمسيح.

نعم لو كان موضوع الدراسة هو تفسير التصديق لغة، فلا شك أنّه يشمل كل تصديق متعلّق بشيء، قال سبحانه: ﴿وما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا﴾ (يوسف ـ ١٧).

وكم لابن حزم في كتبه من «الفصل» و «المحلّى» كلمات واهية مضافاً إلى ما اتّخذ لنفسه خطّة في الكتابة وهي؛ التحامل على الفرق الإسلامية بالسّباب وبذاءة الكلام، عفا الله عنّا وعنه.

وأمّا القول الثالث والرابع: فمتقاربان، غير أنّ الرابع جعل العمل جزء من الإيمان والثالث جعله من ثمراته وكماله، لاجزءاً لحقيقته، وهذا هو الموضوع الذي فرّق المسلمين إلى فرق ثلاثة، أعني بهم:

أ ـ الخوارج: الذين كفّروا مرتكب الكبيرة، ومنعوا من إطلاق المؤمن عليه، وبلغوا الغاية في التشديد وجعلوه مخلّداً في النار لخروجه عن ربقة الإيمان.

ب ـ المعتزلة: وهم الذين جعلوا مرتكب الكبيرة منزلة بين منزلتين فلا هو بمؤمن ولا كافر، ولكنّهم صفّقوا مع الخوارج في جعل مرتكب الكبيرة مخلّداً في النار إذا مات بلا توبة.

ج ـ جمهرة الفقهاء والمتكلّمين من السنّة والشيعة: وهم الذين جعلوا الإيمان نفس التصديق مع الإقرار باللسان، وجعلوا العمل كمال الإيمان، وهذا لايعني ما ذهبت إليه المرجئة من عدم الاهتمام بالعمل، بل يهدف إلى أنّ محوّل الإنسان من الكفر إلى الايمان والحكم بحرمة دمه وماله هو التصديق القلبي إذا اقترن بالإقرار باللسان إن أمكن، أو بالإشارة إن لم يمكن كما هو الحال في الأبكم، وأمّا المنقذ من النار والمُدخِل إلى الجنّة فلا يكفيه ذلك ما لم يقترن بالعمل.

قال الشيخ المفيد: «اتفقت الإمامية علىٰ أنّ مرتكب الكبائر من أهل المعرفة والإقـرار لا يخرج بذلك عـن الإسلام وأنّـه مسلم، وإن كـان فاسقـاً بما فعلـه من الكبائر والآثام، ووافقهم علىٰ هذا القول المرجئة كافّة، وأصحاب الحديث قاطبة، ونفر من الزيـدية وأجمعت المعتزلة وكثير من الخوارج والزيـدية علىٰ خلاف ذلك، وزعموا انّ مرتكب الكبائر ممّن ذكرناه فاسق ليس بمؤمن ولا مسلم»[1].

هذا وتحقيق الحق يأتي في الفصل القادم.

❁ ❁ ❁

١ـ المفيد: أوائل المقالات ص ١٥.

الجهة الثانية:

في أنّ العمل جزء من الإيمان وعدمه

قد عرفت أنّ الخوارج والمعتزلة جعلوا الإيمان مركّباً من التصديق والعمل ولأجله كفّروا مرتكب الكبيرة أو جعلوه في منزلة بين المنزلتين، لكن دراسة الموضوع حسب الآيات القرآنية يرشدنا إلى خروج العمل عن الإيمان، وتكفي في هذه الآيات التالية:

١ ـ قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (البقرة ـ ٢٧٧) فمقتضىٰ العطف هو المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فلو كان العمل داخلاً فيه لزم التكرار، واحتمال كون المقام من قبيل ذكر الخاص بعد العام يتوقف علىٰ وجود نكتة لتخصيصه بالذكر. أضف إلىٰ ذلك أنّ الصالحات جمع معرّف يشمل الفرض والنفل، والقائل بكون العمل جزءاً من الإيمان يريد به خصوص فعل الواجبات واجتناب المحرمات، فكيف يمكن أن تكون الصالحات بهذا المعنىٰ جزء الإيمان ويكون ذكره من قبيل عطف الخاص علىٰ العام.

٢ ـ قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ (طه ـ ١١٢) وقوله: ﴿وهو مؤمن﴾ جملة حالية والمقصود يعمل صالحاً حال كونه مؤمناً وهذا يقتضي المغايرة.

٣ ـ وقال سبحانه: ﴿وإنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإنْ بَغَتْ إحداهُما عَلَى الأُخرىٰ فَقاتِلُوا الَّتي تَبْغي حَتّىٰ تَفيءَ إلىٰ أمْرِ الله﴾ (الحجرات ـ ٩) ترىٰ أنّه سبحانه أطلق المؤمن علىٰ الطائفة العاصية وقال ما هذا مثاله: فإن بغت إحدىٰ الطائفتين من المؤمنين علىٰ الطائفة الأُخرىٰ منهم، والظاهر أنّ الإطلاق بلحاظ كونهم مؤمنين حال البغي لا بلحاظ ما سبق وانقضىٰ، أي بمعنىٰ أنّهم كانوا مؤمنين.

٤ ـ ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنوا اتَّقوا الله وكُونُوا مَعَ الصّادِقينَ﴾ (التوبة ـ ١١٩) فأمر الموصوفين بالإيمان بالتقوىٰ أي الإتيان بالطاعات واجتناب المحرّمات، ودل علىٰ أنّ الإيمان يجتمع مع عدم التقوىٰ، وإلاّ كان الأمر به لغواً وتحصيلاً للحاصل، وحمل الأمر في الآية علىٰ الاستدامة خلاف الظاهر.

٥ ـ هناك آيات تدل علىٰ أنّ محل الإيمان ومرتكز لوائه هو القلب، قال سبحانه: ﴿أُولئكَ كُتِبَ في قُلُوبِهِمُ الإيمانُ﴾ (المجادلة ـ ٢٢) ولو كان العمل جزءاً منه لما كان القلب محلاً لجميعه، وقال سبحانه: ﴿وَلَمّا يَدْخُلِ الإيمانُ في قُلُوبِهِمْ﴾ (الحجرات ـ ١٤).

وهناك سؤال يطرح نفسه وهو: أنّ ظاهر الآية كون القلب محلاً لجميع الإيمان مع أنّ جمهور الفقهاء والمتكلّمين جعلوا الإقرار باللسان جزءاً منه والإقرار قائم باللسان لا بالقلب، ولكن الإجابة عنه سهلة، وهي: أنّ حقيقة الإيمان ومرتكز لوائه هو القلب، غير أنّه لا يصحّ الحكم بكونه مؤمناً إلاّ بعد اعترافه باللسان. فالجحد مانع وإن أذعن قلباً والإقرار باللسان شرط لا جزء له، أي شرط لحكمنا بكونه مؤمناً. نعم، لو كان هناك عِلْم لا يقبل الخطأ بأنّ الرجل مصدّق بما جاء به الرسول غير أنّه لا يستطيع أن يقرّ، كما في مَلِك الحبشة، فقد آمن بالرسول واعترف بنبوّته قلباً، فهو مؤمن، والشرط عندئذ ساقط للضرورة، ولأجل ذلك صلّىٰ

عليه الرسول ﷺ عندما بلغته وفاته.

هذا هو مقتضىٰ الكتاب ويؤيده الإجماع، حيث جعلوا الإيمان شرطاً لصحة العبادات ولا يكون الشيء شرطاً لصحة جزئه.

وأمّا السنّة فهي تعاضد أيضاً هذه النظرية.

أخرج البخاري في كتاب الإيمان ومسلم في باب فضائل علي ـ عليه السلام ـ أنّه قال رسول الله ﷺ يوم خيبر: «لأُعطينَّ هذه الراية رجلاً يحبُّ الله ورسوله يفتح الله علىٰ يديه».

قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الامارة إلاّ يومئذ، قال: فتساورتُ لها رجاء أن أُدعىٰ إليها، قال فدَعىٰ رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب فأعطاه إيّاها، وقال: «إمش ولا تلتفت حتىٰ يفتح الله عليك» فسار (عليٌّ) شيئاً ثم وقف ولم يلتفت وصرخ: «يا رسول الله علىٰ ماذا أُقاتل النّاس»؟

قال: ﷺ: «قاتلهم حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد مُنعوا منك دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها وحسابهم علىٰ الله». [1]

روىٰ الشافعي في كتاب «الأُم» عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا أزال أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا: لا إله إلاّ الله، فإذا قالوا لا إله إلاّ الله، فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها وحسابهم علىٰ الله».

قال الشافعي: فأعْلَمَ رسول الله: إنّ فرض الله أن يقاتلهم حتىٰ يظهروا أن لا إله إلاّ الله، فإذا فعلوا منعوا دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها، يعني بما يحكم الله عليهم فيها وحسابهم علىٰ الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم، الله العالم بسرائرهم، المتولّي الحكم عليهم دون أنبيائه وحكّام خلقه، وبذلك مضت أحكام رسول الله فيما بين

---

١ ـ البخاري: الصحيح: ١٠/١، كتاب الإيمان، وصحيح مسلم: ١٧/٧، باب فضائل علي ـ عليه السلام ـ.

العباد من الحدود وجميع الحقوق، وأعلمهم أنّ جميع أحكامه على مايظهرون وأنّ الله يدين بالسرائر[١].

روىٰ الصدوق بسند صحيح قال: قلت لأبي عبدالله ـ عليه السلام ـ (الإمام الصادق) : ما أدنىٰ ما يكون به العبد مؤمناً؟ قال: «يشهد أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله، ويقرّ بالطاعة ويعرف إمام زمانه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن»[٢].

وقد استدلّ الإمام عليّ ـ عليه السلام ـ علىٰ خطأ الخوارج في رمي مرتكب الكبيرة بالكفر بفعل رسول الله وأنّه ﷺ كان يعامل معهم معاملة المؤمن. وقال: «وقد علمتم أنّ رسول الله رجم الزاني ثم صلّىٰ عليه، ثم ورّثه أهله، وقتل القاتل وورّث تراثه أهله، وقطع السارق، وجلد الزاني غير المحصن ثم قسم عليهما من الفيْ. فأخذهم رسول الله بذنوبهم، وأقام حقّ الله فيهم ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام ولم يخرج أسماءهم من بين أهله»[٣].

فبما أنّ بعض السطحيين ربّما يرمون أصحاب هذا القول بالإرجاء ـ وأين هو من الإرجاء ـ نزيد في المقام بياناً ونقول: إنّ كون القلب مركزاً للإيمان وخروج العمل عن كونه عنصراً مقوّماً له، لا يعني أن التصديق القلبي يكفي في نجاة الإنسان في الحياة الأُخروية بل يهدف إلىٰ أنّه يكفي في خروج الإنسان عن زمرة الكافرين الذين لهم خصائص وأحكام ـ التصديق القلبي ـ، فيحرم دمه وماله وتحلّ ذبيحته وتصحّ مناكحته، إلىٰ غير ذلك من الأحكام التي تترتب علىٰ التصديق القلبي إذا أظهره بلسانه أو وقف عليه الغير بطريق من الطرق، وأمّا كون

١ـ الشافعي: الأُم: ١ /١٥٨ ـ ١٥٩.

٢ـ المجلسي: البحار: ٦٦ /١٦، كتاب الإيمان والكفر، نقلاً عن معاني الأخبار للصدوق.

٣ـ نهج البلاغة الخطبة: ١٢٥.

ذلك موجباً للنجاة يوم الحساب فلا، فإنّ للنجاة في الحياة الأُخروية شرائط أُخرىٰ تكفّل ببيانها الذكر الحكيم والسنّة الكريمة.

وبذلك يفترق عن قول المرجئة الذين اكتفوا بالتصديق القلبي أو اللساني واستغنوا عن العمل، وبعبارة أُخرىٰ قدّموا الإيمان وأخّروا العمل، فهذه الطائفة من أكثر الطوائف خطراً علىٰ الإسلام وأهله، لأنّهم بإذاعة هذا التفكير بين الشباب، يدعونهم إلىٰ الإباحية والتجرّد عن الأخلاق والمثل العليا ويعتقدون أنّ الوعيد خاص بالكفار دون المؤمنين، فالجحيم ونارها ولهيبها لهم دون المسلمين، ومعنىٰ أنّه يكفي في النجاة الإيمان المجرّد عن العمل، وأيّ خطر أعظم من ذلك؟

وعلىٰ ضوء ذلك يظهر المراد ممّا رواه البخاري عن عبد الله بن عمر: قال رسول الله ﷺ «شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم شهر رمضان»[1] فإنّ المراد من الإسلام، ليس هو الإسلام المقابل للإيمان في قوله سبحانه: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات ـ ١٤) ولا الإسلام والإيمان بأقلّ درجاتهما الذي له أحكام خاصة، بل الإيمان المُنجي لصاحبه من العذاب الأليم، وهذا لا يضرّ بما قلنا من أنّ مقوّم الإيمان، هو العقيدة القلبية وذلك لأنّ المقصود هناك من الاكتفاء بالتصديق بشرط الإقرار هو الإيمان الذي يصون دم المقر وماله وعرضه، لا الإيمان المنجي في الآخرة، إذ هو كما في الرواية يتوقّف علىٰ العمل. وإليه ينظر ما روي عن الإمام الصادق من أنّ الإسلام يحقن به الدم وتؤدّي به الأمانة، ويستحلّ به الفرج، والثواب علىٰ الإيمان[2].

وحصيلة الكلام: أنّ كون التصديق القلبي مقياساً للإيمان، غير القول بأنّ

١ـ البخاري: الصحيح: ١ /٦، كتاب الإيمان، الباب الثاني، ولاحظ أيضاً ص١٦ باب أداء الخمس.
٢ـ البرقي: المحاسن: ١ /٢٨٥.

التصديق القولي أو القلبي المجرّدين عن العمل كاف للنجاة، ولأجل ذلك تركّز الآيات على العمل بعد الإيمان وتقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّيَّةِ﴾ (البيّنة ـ ٧) وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ (طه ـ ١١٢) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة ـ ١١٩) فلو كان العمل عنصراً مقوّماً للإيمان فما معنى الأمر بالتقوى بعد فرض الإيمان لأنّه يكون أشبه بطلب الأمر الموجود وتحصيل الحاصل.

ولا تنس ما ذكره الإمام الشافعي من أنّ الله يعامل بالسرائر وعباده يعاملون بما يظهر من الإنسان من الإقرار الكاشف عن التصديق، وربّما لا يكون كذلك.

إكمال

نقل الفريقان عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن». [١]

وروى عبيد بن زرارة قال: دخل ابن قيس الماصر، وعمر بن ذرّ ـ وأظن معهما أبو حنيفة ـ على أبي جعفر ـ عليه السلام ـ فتكلّم ابن قيس الماصر فقال: إنّا لانخرج أهل دعوتنا وأهل ملتنا من الإيمان في المعاصي والذنوب، قال: فقال له أبو جعفر ـ عليه السلام ـ : يابن قيس أمّا رسول الله ﷺ فقد قال: «لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن». [٢]

وقد تضافر عن أئمة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ انّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الإيمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان». [٣]

وروى عن أئمة أهل البيت نظير هذا فعن أبي الصلت الهروي قال: سألت

١ـ النسائي: السنن: ٨/ ٦٤ كتاب قطع السارق، الكليني: الكافي: ٥/ ١٢٣ ح ٤.

٢ـ الكليني: الكافي: ٢/ ٢٨٥ ح ٢٢.

٣ـ الصدوق: الخصال: ١/ ١٧٩ ح ٢٤١.

الرضا ـ عليه السلام ـ عن الإيمان؟ فقال: «الإيمان عقد بالقلب، ولفظ باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون الإيمان إلاّ هكذا» [1].

وعلىٰ ضوء هذا، فكيف نعدّ مرتكب الكبائر مؤمناً ولا نعدّ العمل ركناً للإيمان.

هذا هو السؤال وأمّا الجواب فالتأمل والإمعان في الآيات والروايات يثبت أنّ للإيمان إطلاقات ولكل إطلاق فائدة وثمرة نشير إليها.

الأوّل: الاعتقاد بالأُصول الحقّة والعقائدالصحيحة الذي يترتب عليه في الدنيا، الأمانُ من القتل ونهب الأموال، والأمانة إلاّ أن يأتي بقتل أو فاحشة يوجب القتل أو الجلد أو التعزير.

وأمّا في الآخرة فيترتب عليه صحة أعماله واستحقاق الثواب عليها وعدم الخلود في النار، واستحقاق العفو والشفاعة، ويقابله الكفر.

وعلىٰ هذا الإطلاق فمرتكب الكبيرة مؤمن وإن زنىٰ وإن سرق.

الثاني: الاعتقاد الصحيح مع الإتيان بالفرائض التي ظهر وجوبها من القرآن وترك الكبائر التي أوعد الله عليها، وعلىٰ هذا أطلق الكافر علىٰ تارك الصلاة، وتارك الزكاة وأشباههم وعليه يحمل قول الرسول ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن ولا يسرق السارق وهو مؤمن» وعليه يحمل قولهم: الإيمان عقد بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وثمرة هذا الإيمان عدم استحقاق الإذلال والإهانة والعذاب في الدنيا والآخرة.

الثالث: الاعتقاد الصحيح مع فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرّمات، وثمرته، اللحوق بالمقرّبين، والحشر مع الصدّيقين وتضاف المثوبات ورفع الدرجات.

١ـ الصدوق: الخصال: ١/ ١٧٨ ح ٢٤٠.

الرابع: هذا القسم مع ضم فعل المندوبات وترك المكروهات بل المباحات كما ورد في إجبار صفات المؤمن وبهذا المعنىٰ يختص بالأنبياء والأوصياء.

وبه يفسّر قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ... * وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللهِ إِلاَّ وَهُم مُشْرِكُونَ﴾ (يوسف ١٠٣ ـ ١٠٦)

وعلىٰ هذا فجميع المعاصي بل التوسل بغيره تعالىٰ يكون داخلاً في الترك المذكور في الآية وثمرة هذا الإيمان أنّه يؤمن علىٰ الله فيجيز أمانه، وأنّه لا يردّ دعاءه وسائر ماورد في درجاتهم ومنازلهم عند الله.

وعلىٰ ضوء هذا انّ الآيات والأخبار الدالة علىٰ دخول الأعمال في الإيمان يحتمل وجوهاً:

١ ـ أن يحمل علىٰ ظواهرها ويقال إنّ العمل داخل في حقيقة الإيمان علىٰ بعض المعاني.

٢ ـ أن يكون الإيمان هو نفس العقيدة لكن مشروطاً بالأعمال فيكون العمل شرطاً لاشطراً.

٣ ـ أن يكون للإيمان درجات تختلف شدة وضعفاً وتكون الأعمال كثرة وقلّة كاشفة عن حصول كل مرتبة من تلك المراتب [١].

ولأجل إكمال البحث وإيضاح الحقيقة نرجع إلى ما استدل به القائل: «بأنّ العمل جزء من الإيمان» حتى تتجلّىٰ الحقيقة بأجل مظاهرها، وتعلم صحة ما ذكرنا من المحامل الثلاثة الآنفة الذكر.

---

١ ـ المجلسي: البحار: ٦٩ / ١٢٧ ـ ١٢٨.

حجة القائل بأنّ العمل جزء من الايمان؟

احتجّ القائل بأنّ العمل جزء من الإيمان بآيات:

١ـ قوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ (الفتح/ ٤). ولو كانت حقيقة الإيمان هي التّصديق، لما قبل الزيادة والنقيصة، لأنّ التصديق أمره دائر بين الوجود والعدم. وهذا بخلاف ما لو كان العمل جزءاً من الإيمان. فعندئذ يزيد وينقص حسب زيادة العمل ونقيصته. والزيادة لا تكون إلاّ في كمّية عدد لا في ما سواه، ولا عدد للاعتقاد ولا كمّية له [١].

يلاحظ عليه: أنّ الإيمان بمعنى الإذعان أمر مقول بالتّشكيك. فلليقين مراتب، فيقين الإنسان بأنّ الاثنين نصف الأربع، يفارق يقينه في الشدّة والظهور، بأنّ نور القمر مستفاد من الشّمس، كما أنّ يقينه الثاني، يختلف عن يقينه بأنّ كلّ ممكن فهو زوج تركيبي له ماهيّة ووجود، وهكذا يتنزّل اليقين من القوّة إلى الضّعف، إلى أن يصل إلى أضعف مراتبه الّذي لو تجاوز عنه لزال وصف اليقين، ووصل إلى حدّ الظنّ، وله أيضاً مثل اليقين درجات ومراتب، ويقين الإنسان بالقيامة ومشاهدها في هذه النشأة ليس كيقينه بعد الحشر والنشر، ومشاهدتها بأُمّ العين. قال سبحانه: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (ق/ ٢٢) فمن ادّعى بأنّ أمر الإيمان بمعنى التّصديق والإذعان، دائر بين الوجود والعدم، فقد غفل عن حقيقته ومراتبه. فهل يصحّ لنا أن ندّعي أنّ إيمان الأنبياء بعالم الغيب، كإيمان الإنسان العادي، مع أنّ مصونيّتهم من العصيان والعدوان رهن علمهم بآثار المعاصي وعواقبه، الّذي يصدّهم عن اقتراف المعاصي وارتكاب الموبقات. فلو كان إذعانهم كإذعان سائر الناس، لما تميّزوا بالعصمة عن المعصية. وما ذكره من أنّ الزيادة تستعمل في كمّية العدد منقوض

١ـ الفصل: ٣/ ١٩٤.

بآيات كثيرة استعملت الزيادة فيها في غير زيادة الكمّية. قال سبحانه: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأذْقَانِ يَبْكُونَ وَ يَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾ (الإسراء / ١٠٩). وقال: ﴿وَ لَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا القُرآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَ مَا يَزِيدُهُمْ إلاّ نُفُوراً﴾ (الإسراء/ ٤١). والمراد شدّة خشوعهم ونفورهم، لا كثرة عددهما، إلى غير ذلك من الآيات الّتي استعمل فيها ذلك اللّفظ في القوّة والشدّة لا الكثرة العدديّة.

٢ ـ قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة/ ١٤٣) وإنّما عنى بذلك صلاتهم إلى بيت المقدس قبل أن تنسخ بالصّلاة إلى الكعبة.

يلاحظ عليه: أنّ الاستعمال أعمّ من الحقيقة، ولا نشكّ في أنّ العمل أثر للإذعان وردّ فعل له، ومن الممكن أن يطلق السبب ويراد به المسبّب. إنّما الكلام في أنّ الإيمان لغةً وكتاباً موضوع لشيء جزؤه العمل وهذا ممّا لا يثبته الاستعمال. أضف إليه أنّه لو أخذنا بظاهرها الحرفي، لزم أن يكون العمل نفس الايمان لا جزءاً منه، ولم يقل به أحد.

٣ـ قوله سبحانه: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ (النساء/ ٦٥). أقسم سبحانه بنفسه أنّهم لا يؤمنون إلاّ بتحكيم النّبي ﷺ والتسليم بالقلب وعدم وجدان الحرج في قضائه. والتحكيم غير التصديق والتسليم، بل هو عمل خارجي.

يلاحظ عليه: أنّ المنافقين ـ كما ورد في شأن نزول الآية ـ كانوا يتركون النّبي ﷺ ويرجعون في دعاويهم إلى الأحبار و ـ مع ذلك ـ كانوا يدّعون الإيمان بمعنى الإذعان والتسليم للنّبي ﷺ فنزلت الآية بأنّه لايقبل منهم ذلك الإدّعاء حتّى يرى أثره في حياتهم وهو تحكيم النبيّ ﷺ في المرافعات، والتسليم العملي أمام قضائه، وعدم إحساسهم بالحرج ممّا قضى. وهذا ظاهر متبادر من الآية وشأن نزولها. فمعنى قوله سبحانه: ﴿فلا وربك لا يؤمنون﴾، أنّه لا يقبل ادّعاء الإيمان

منهم إلاّ عن ذلك الطّريق. وبعبارة ثانية: إنّ الآية وردت في سياق الآيات الآمرة بإطاعة النّبيﷺ قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ﴾ (النساء/ ٦٤) والمنافقون كانوا يدّعون الايمان، وفي الوقت نفسه كانوا يتحاكمون إلى الطّاغوت. فنزلت الآية، وأعلنت أنّ مجرّد التصديق لساناً ليس إيماناً. بل الإيمان تسليم تامّ باطني وظاهري. فلا يستكشف ذلك التسليم التامّ، إلاّ بالتسليم للرّسول ظاهراً، وعدم التحرّج من حكم الرّسول باطناً، وآية ذلك ترك الرُّجوع إلى الطّاغوت ورفع النزاع إلى النّبي، وقبول حكمه بلا حرج. فأين هو من كون نفس التحكيم جزءاً من الإيمان؟

٤ـ قوله سبحانه: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران/ ٩٧) سمّى سبحانه تارك الحجّ كافراً.

يلاحظ عليه: أنّ المراد إمّا كفران النّعمة وأنّ ترك المأمور به كفران لنعمة الأمر، أو كفر الملة لأجل جحد وجوبه.

٥ـ قوله سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاّ لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلٰوةَ وَ يُؤْتُوا الزَّكٰوةَ وَ ذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البيّنة/ ٥). والمشار إليه بلفظة «ذلك» جميع ما جاء بعد «إلاّ» من إقامة الصّلاة وإيتاء الزّكاة، فدلّت هذه الآية على دخول العبادات في ماهية الدين.

والمراد من الدّين، هو الإسلام لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسلام﴾ (آل عمران/ ١٩).

وعلى ضوء هذا، فالعبادات داخلة في الدّين حسب الآية الأُولى، والمراد من الدين هو الإسلام حسب الآية الثانية، فيثبت أنّ العبادات داخلة في الإسلام، وقد دلّ الدّليل على وحدة الإسلام والإيمان وذلك بوجوه:

الف ـ الإسلام هو المبتغى لقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ

مِنْهُ﴾(آل عمران/ ٨٥)والإيمان أيضاً هو المبتغى، فيكون الإسلام والإيمان متّحدين.

ب ـ قوله سبحانه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الحجرات / ١٧) فجعل الإسلام مرادفاً للإيمان.

ج ـ قوله سبحانه: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الذاريات / ٣٥ ـ ٣٦) وقد أُريد من المؤمنين والمسلمين معنى واحداً، فهذه الآيات تدل على وحدة الإسلام والايمان. فإذا كانت الطّاعات داخلة في الإسلام فتكون داخلة في الإيمان أيضاً لحديث الوحدة[1].

يلاحظ عليه أوّلاً: أنّه من المحتمل قوياً أن يكون المشار إليه في قوله: ﴿وذلك دين القيّمة﴾ هو الجملة الأُولى بعد ﴿إلاّ﴾ أعني: ﴿ليعبدوا الله مخلصين له الدّين﴾ لا جميع ما وقع بعدها من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والمراد من قوله: ﴿ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ هو إخلاص العبادة لله، كإخلاص الطّاعة[2] له، والشّاهد على ذلك قوله سبحانه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم/ ٣٠). فإنّ وزان قوله: ﴿ذلك الدّين القيّم﴾ وزان قوله: ﴿ذلك دين القيّمة﴾ والمشار إليه في الجملة الأُولى هو الدّين الحنيف الخالص عن الشرك، بإخلاص العبادة والطّاعة له سبحانه.

ثانياً: يمنع كون العبادات داخلة في الإسلام حتّى في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسلام﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسلامِ دِيناً...﴾ لأنّ المراد منه هو التّسليم أمام الله وتشريعاته، بإخلاص العبادة والطّاعة له في مقام العمل

١ـ الفصل: ٣/ ٢٣٤، والبحار: ٦٦/ ١٦ ـ ١٧.

٢ـ المراد من الدين في قوله: ﴿مخلصين له الدين﴾ هو الطاعة.

دون غيره من الأوثان والأصنام، وبهذا المعنى سمّي إبراهيم «مسلماً» في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَنَصْرَانِيّاً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَ مَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (آل عمران / ٦٧) وبهذا المعنى طلب يوسف من ربّه أن يميته مسلماً قال سبحانه حكاية عنه: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ (يوسف / ١٠١) إلى غير ذلك من الآيات الواردة حول إخلاص العبادة له، والتجنّب من الشّرك، فلو فرض أنّ العبادة داخلة في مفهوم الدّين،فلا دليل على دخولها في مفهوم الإسلام.

ثالثاً:نمنع كون الإسلام والإيمان بمعنى واحد، فالظّاهر من الذّكر الحكيم اختلافهما مفهوماً. قال سبحانه: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات / ١٣) فلو استعمل الإسلام أو المسلمين وأُريد منهما الإيمان والمؤمنين في مورد أو موردين، فهو لوجود قرينة تدلّ على أنّ المراد من العامّ هو الخاصّ.

إلى غير ذلك من الآيات الّتي جمعها ابن حزم في «الفصل»[1] ولا دلالة فيها على ما يرتئيه، والاستدلال بهذه الآيات يدلّ على أنّ الرّجل ظاهريّ المذهب إلى النّهاية يتعبّد بحرفيّة الظواهر، ولا يتأمّل في القرائن الحافّة بالكلام وأسباب النّزول.

نعم هناك روايات عن أئمّة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ تعرب عن كون العمل جزءاً من الإيمان وإليك بعضها:

١ ـ روى الكراجكي عن الصّادق أنّه قال: «ملعون ملعون من قال: الإيمان قول بلا عمل»[2].

٢ ـ روى الكليني عن أبي جعفر الباقر ـ عليه السلام ـ قال: «قيل لأمير المؤمنين

١ـ الفصل ـ بكسر الفاء وفتح الصاد ـ: بمعنى النخلة المنقولة من محلّها الى محلّ آخر لتثمر كقصعة وقصع.

٢ـ البحار: ٦٩/ ١٩، الحديث ١.

ـ عليه السلام ـ: من شهد أن لا إلـه إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله كان مؤمنـاً؟ قال: فأين فرائض الله؟ قال: وسمعته يقول: كان عليّ ـ عليه السلام ـ يقول: لو كان الإيمان كلاماً لم ينزل فيه صوم، ولا صلاة، ولا حلال، ولا حرام، قال: وقلت لأبي جعفر ـ عليه السلام ـ: إنّ عندنا قوماً يقولون: إذا شهد أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله فهو مؤمن قال: فلم يضربون الحدود؟ ولم تقطع أيديهم؟ وما خلق الله عزّ وجلّ خلقاً أكرم على الله عزّ وجلّ من المؤمن، لأنّ الملائكة خدّام المؤمنين وأنّ جوار الله للمؤمنين، وأنّ الجنّة للمؤمنين، وأنّ الحور العين للمؤمنين، ثمّ قال: فما بال من جحد الفرائض كان كافراً»[1].

والمراد من «جحد الفرائض» تركها عمداً بلا عذر، لا جحدها قلباً وإلاّ لما صلح للاستدلال.

٣ ـ روى الكليني عن محمّد بن حكيم قال: قلت لأبي الحسن ـ عليه السلام ـ: الكبائر تخرج من الإيمان؟ فقال: نعم وما دون الكبائر، قال رسول الله ﷺ: لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن[2].

٤ ـ وروى أيضاً عن عبيد بن زرارة قال: دخل ابن قيس الماصر وعمر بن ذرّ ـ وأظنّ معهما أبو حنيفة ـ على أبي جعفر ـ عليه السلام ـ، فتكلّم ابن قيس الماصر فقال: إنّا لا نخرج أهل دعوتنا وأهل ملّتنا من الإيمان في المعاصي والذنوب. قال: فقال له أبو جعفر ـ عليه السلام ـ: «يا ابن قيس أمّا رسول الله ﷺ فقد قال: لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن، فاذهب أنت وأصحابك حيث شئتم»[3].

٥ ـ وعن الرضا عن آبائه ـ صلوات الله عليهم ـ قال: «قال رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ: الايمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان وعمل بالأركان»[4].

---

١ ـ الكافي: ٢/ ٣٣، الحديث ٢، والبحار: ٦٦/ ١٩، الحديث ٢.
٢ ـ الكافي: ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الحديث ٢١.
٣ ـ الكافي: ٢/ ٢٨٥، الحديث ٢٢.
٤ ـ عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٢٦.

إلى غير ذلك من الرّوايات الّتي جمعها العلاّمة المجلسي ـ قدس سره ـ في بحاره، باب «الإيمان مبثوث على الجوارح»[١].

أقول: الظّاهر أنّها وردت لغاية ردّ المرجئة الّتي تكتفي في الحياة الدينية بالقول والمعرفة، وتؤخّر العمل وترجو رحمته وغفرانه مع عدم القيام بالوظائف، وقد تضافر عن أئمّة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ لعن المرجئة.

روى الكليني عن الصادق ـ عليه السلام ـ أنّه قال: «لعن الله القدريّة، لعن الله الخوارج، لعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة»، فقلت: لعنت هؤلاء مرّة مرّة ولعنت هؤلاء مرّتين؟ قال: «إنّ هؤلاء يقولون: إنّ قَتَلَتَنا مؤمنون، فدماؤنا متلطّخة بثيابهم إلى يوم القيامة. إنّ الله حكى عن قوم في كتابه: ﴿أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ قال: كان بين القاتلين والقائلين خمسمائة عام فألزمهم الله القتل برضاهم ما فعلوا»[٢].

وروى أيضاً عن أبي مسروق قال: سألني أبو عبدالله ـ عليه السلام ـ عن أهل البصرة ما هم؟ فقلت: مرجئة وقدريّة وحروريّة، قال: «لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة الّتي لا تعبد الله على شيء»[٣].

إلى غير ذلك من الرّوايات الواردة في ذمّ هذه الفرقة الّتي كانت تثبر روح العصيان والتمرّد على الأخلاق والمثل بين الشباب، وتحرّضهم على اقتراف الذنوب والمعاصي رجاء المغفرة.

والّذي يظهر من ملاحظة مجموع الأدلّة، هو أنّ الإيمان ذو مراتب ودرجات، ولكل أثره الخاصّ.

١ ـ مجرّد التصديق بالعقائد الحقّة، وقد عرفت ثمرته وهي حرمة دمه وعرضه

١ـ بحار الأنوار: ٦٩ الباب ٣٠ من كتاب الكفر والإيمان: ١٨ ـ ١٤٩.
٢ـ الكافي: ٢/ ٤٠٩، الحديث ١. والآية ١٨٣ من سورة آل عمران.
٣ـ الكافي: ٢/ ٤٠٩، الحديث ٢.

وماله، وبه يناط صحّة الأعمال واستحقاق الثّواب، وعدم الخلود في النار، واستحقاق العفو والشفاعة.

٢ ـ التصديق بها مع الاتيان بالفرائض الّتي ثبت وجوبها بالدّليل القطعي كالقرآن، وترك الكبائر الّتي أوعد الله عليها النّار، وبهذا المعنى أطلق الكافر على تارك الصلاة، ومانع الزّكاة، وتارك الحجّ، وعليه ورد قوله ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن» وثمرة هذا الإيمان عدم استحقاق الإذلال والإهانة والعذاب في الدنيا والآخرة.

٣ ـ التصديق بها مع القيام بفعل جميع الواجبات وترك جميع المحرّمات. وثمرته اللّحوق بالمقرّبين، والحشر مع الصّديقين وتضاعف المثوبات، ورفع الدّرجات.

٤ ـ نفس ما ذكر في الدّرجة الثالثة لكن بإضافة القيام بفعل المندوبات، وترك المكروهات، بل بعض المباحات، وهذا يختصّ بالأنبياء والأوصياء[1].

ويعرب عن كون الإيمان ذا درجات ومراتب، ما رواه الكليني عن أبي عمرو الزبيري عن أبي عبدالله ـ عليه السلام ـ في حديث قال: «قلت: ألا تخبرني عن الإيمان؟ أ قول هو وعمل، أم قول بلا عمل؟ فقال: الإيمان عمل كلّه، والقول بعض ذلك العمل، بفرض من الله بيّن في كتابه، واضح نوره، ثابتة حجّته، يشهد له به الكتاب، ويدعوه إليه، قال: قلت: صفه لي جعلت فداك حتّى أفهمه، قال: الإيمان حالات ودرجات وطبقات، ومنازل: فمنه التامّ المنتهى تمامه، ومنه النّاقص البيّن نقصانه، ومنه الراجح الزائد رجحانه.

قلت: إن الإيمان ليتمّ وينقص ويزيد؟ قال: نعم، قلت: كيف ذلك؟ قال: لأنّ الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح ابن آدم وقسّمه عليها وفرّقه فيها، فليس من جوارحه جارحة إلاّ وقد وكلت من الإيمان بغير ما وكلت به

---

١ ـ البحار: ٦٩/ ١٢٦ ـ ١٢٧.

أُختها..»[١].

ويعرب عنه أيضاً ما رواه الصدوق عن أبي عبدالله ـ عليه السلام ـ قال: «قال رسول الله ﷺ: ليس الإيمان بالتحلّي، ولا بالتمنّي، ولكنّ الإيمان ما خلص في القلب، وصدّقه الأعمال»[٢].

والمراد بالتحلّي التزيّن بالأعمال من غير يقين بالقلب، كما أنّ المراد من التمنّي هو تمنّي النجاة بمحض العقائد من غير عمل.

وفي ما رواه النّعماني في كتاب القرآن عن أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ شواهد على ذلك التقسيم[٣].

خاتمة المطاف:

إنّ البحث في أنّ العمل هل هو داخل في الإيمان أم لا، وإن كان مهمّاً قابلاً للمعالجة في ضوء الكتاب والسنّة، كما عالجناه، إلاّ أنّ للبحث وجهاً آخر لا تقلّ أهميته عن الوجه الأوّل وهو تحديد موضوع ما نطلبه من الآثار. فإذا دلّ الدليل على أنّ الموضوع لهذا الأثر أو لهذه الآثار هو نفس الاعتقاد الجازم، أو هو مع العمل، يجب علينا أن نتّبعه سواء أصدق الإيمان على المجرّد أم لا ؟ سواء كان العمل عنصراً مقوّماً أم لا ؟

مثلاً، إنّ حقن الدماء وحرمة الأعراض والأموال يترتّب على الإقرار باللسان سواء أكان مذعناً في القلب أم لا، ما لم تعلم مخالفة اللسان مع الجنان. ولأجل ذلك نرى أنّ كلّ عربيّ وعجميّ وأعرابيّ وقرويّ أقرّ بالشهادتين عند الرسول الأكرم ﷺ حكم عليه بحقن دمه واحترام ماله. قال أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ: «أُمرت أن أُقاتل النّاس حتّى يقولوا لا إله إلاّ الله، فإذا قالوها فقد حرم عليّ

١ـ البحار: ٦٩/ ٢٣ ـ ٢٤، لاحظ تمام الرواية وقد شرحها العلامة المجلسي.

٢ـ البحار: ٦٩/ ٧٢، نقلاً عن معاني الأخبار: ١٨٧.

٣ـ البحار: ٦٩/ ٧٣ ـ ٧٤، نقلاً عن تفسير النعماني.

دماؤهم وأموالهم»[١].

فهذه الآثار لا تتطلّب أزيد من الإقرار باللّسان ما لم تعلم مخالفته للجنان، سواء أصحّ كونه مؤمناً أم لا.

وأمّا غير هذه من الآثار التي نعبّر عنه بالسعادة الأُخروية فلا شكّ أنّها رهن العمل، وأنّ مجرّد الاعتقاد والإقرار باللسان لا يسمن ولا يغني من جوع. وهذا يظهر بالرجوع إلى الكتاب والسنّة. قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أُولئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (الحجرات/ ١٥). نرى أنّه ينفي الإيمان عن غير العامل. وما هذا إلاّ لأنّ المراد منه، الإيمان المؤثّر في السعادة الأُخرويّة، وقال أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ: «لأنسبنّ الإسلام نسبة لم ينسبها أحد قبلي، الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء والأداء هو العمل»[٢].

فالإمام ـ عليه السلام ـ بصدد بيان الإسلام الناجع في الحياة الأُخروية، ولأجل ذلك فسّره نهايةً بالعمل. ولكنّ الاسلام الّذي ينسلك به الإنسان في عداد المسلمين، ويحكم له وعليه ظاهراً ما يحكم للسائرين من المسلمين، تكفي فيه الشهادة باللّفظ ما لم تعلم المخالفة بالقلب، وعلى ذلك جرت سيرة النّبي ﷺ وأصحابه.

فلو أوصلَنا السبر والدقّة إلى تحديد الإيمان فهو المطلوب، وإلاّ فالمهمّ هو النّظر إلى الآثار المطلوبة وتحديد موضوعاتها حسب الأدلة سواء أصدق عليه الإيمان أم لا، سواء أدخل العمل في حقيقته أم لا كما تقدّم. هذا ما ذكرناه هنا عجالة، وسوف نميط الستر عن وجه الحقيقة عند البحث عن الجهة الرابعة والخامسة.

١ـ بحار الأنوار: ٦٨/ ٢٤٢.

٢ـ نهج البلاغة: قسم الحكم، الرقم ١٢٥.

الجهة الثالثة:

في زيادة الإيمان ونقصانه

من المسائل المتفرّعة على تفسير الإيمان بالتصديق وحده أو به منضماً إلى العمل، قابليّته للزيادة والنقيصة، فقد اشتهر بين الجمهور أنّه لو فُسّر بنفس التصديق، فلا يقبل الزيادة والنقيصة، بخلاف ما لو فسّر بالثاني فيزيد وينقص.

١ ـ قال الرازي: الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص، لأنّه لما كان اسماً لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيئه به، وهذا لا يقبل التفاوت فسميّ الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان، وعند المعتزلة لما كان اسماً لأداء العبادات كان قابلاً لهما، وعند السلف لما كان اسماً للإقرار والاعتقاد والعمل فكذلك والبحث لغوي ولكلّ واحد من الفرق نصوص، والتوفيق أن يقال: الأعمال من ثمرات التصديق، فما دلّ على أنّ الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفاً إلى أصل الإيمان. وما دل على كونه قابلاً لها فهو مصروف إلى الإيمان الكامل.

٢ ـ وقال التفتازاني: ظاهر الكتاب والسنّة وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة والمحكي عن الشافعي وكثير من العلماء، أنّ الإيمان يزيد وينقص، وعند أبي حنيفة وأصحابه وكثير من العلماء ـ وهو اختيار إمام الحرمين ـ أنّه لا يزيد ولا ينقص، لأنّه اسم للتصديق البالغ حدّ الجزم والإذعان، ولا تتصور فيه الزيادة والنقصان، والمصدِّق إذا ضمّ الطاعات إليه أو ارتكب المعاصي، فتصديقه بحاله

لم يتغير أصلاً وإنّما يتفاوت إذا كان اسماً للطاعات المتفاوته قلّة وكثرة، ولهذا قال الإمام الرازي وغيره: إنّ هذا الخلاف فرع تفسير الإيمان. فإن قلنا: هو التصديق، فلا يتفاوت، وإن قلنا: هو الأعمال فمتفاوت. وقال إمام الحرمين: إذا حملنا الإيمان على التصديق فلا يُفضَّلُ تصديقٌ تصديقاً كما لا يُفَضَّل علم علماً، ومن حمله على الطاعة سرّاً وعلناً ـ وقد مال إليه القلانسي ـ فلا يبعد إطلاق القول بأنّه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ونحن لا نؤثر هذا.

ثم قال: ولقائل أن يقول: لا نسلّم أنّ التصديق لا يتفاوت، بل يتفاوت قوّة وضعفاً، كما في التصديق بطلوع الشمس، والتصديق بحدوث العالم، لأنّه إمّا نفس الاعتقاد القابل للتفاوت، أو مبنيّ عليه، وقلّة وكثرة، كما في التصديق الإجمالي والتفصيلي الملاحظ لبعض التفاصيل وأكثر، فإنّ ذلك من الإيمان لكونه تصديقاً بما جاء به النبي ﷺ إجمالاً فيما علم إجمالاً، وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً[1]

٣ ـ قال الإيجي: الحقّ أنّ التصديق يقبل الزيادة والنقصان وذلك بوجهين:

الأوّل: القوّة والضعف. قولكم، الواجب اليقين، والتفاوت لاحتمال النقيض قلنا: لا نسلّم أنّ التفاوت لذلك، ثم ذلك يقتضي أن يكون إيمان النبي وآحاد الأُمة سواء وأنّه باطل إجماعاً، ولقول إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ولكن ليطمئنّ قلبي، والظاهر أنّ الظنّ الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض بالبال حكمه حكم اليقين.

الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه، ثوابه على تصديقه بالإجمال، والنصوص دالّة على قبوله لها[2].

٤ ـ وقال زين الدين العاملي ـ قدس سره ـ (٩١١ ـ ٩٦٥هـ) في رسالة العقائد: حقيقة الإيمان ـ بعد الاتّصاف بها بحيث يكون المتّصف بها مؤمناً عند الله تعالى ـ

---

١ ـ التفتازاني: شرح المقاصد: ٥ / ٢١١ ـ ٢١٢.

٢ ـ الإيجي: المواقف: ٣٨٨.

هل تقبل الزيادة أم لا ؟فقيل بالثاني لما تقدم من أنّه التصديق القلبي الذي بلغ الجزم والثبات فلا تتصوّر فيه الزيادة عن ذلك سواء أتىٰ بالطاعات وترك المعاصي أو لا، وكذا لا تعرض له النقيصة وإلاّ لما كان ثابتاً، وقد فرضناه كذلك هذا خلف، وأيضاً حقيقة الشيء لو قبلت الزيادة والنقصان لكانت حقائق متعدّدة، وقد فرضناها واحدة وهذا خلف [1].

٥ ـ قال السيد الرضي في تفسير قول الإمام: إنّ الإيمان يبدو لُمظةً في القلب كلّما ازداد الإيمان ازدادت اللُمظة [2].اللمظة مثل النكتة أو نحوها من البياض، ومنه قيل فرس ألمظ اذا كان بجحفلته شيء من البياض.

وقال ابن أبي الحديد: قال أبو عبيد هي لمظة بضم اللام، والمحدثون يقولون لمظة بالفتح، والمعروف من كلام العرب الضم، وقال: وفي الحديث حجّة علىٰ من أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص، والجحفلة للبهائم بمنزلة الشفة من الإنسان. [3]

٦ ـ اعلم أنّ المتكلّمين اختلفوا في أنّ الإيمان هل يقبل الزيادة والنقصان أو لا ؟ ومنهم من جعل هذا الخلاف فرع الخلاف في أنّ الأعمال داخلة فيه أو لا، قال الرازي في المحصل: الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص، لأنّه لمّا كان اسماً لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيئه به، وهذا لا يقبل التفاوت فسمّي الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان، وعند المعتزلة لما كان اسماً لأداء العبادات كان قابلاً لهما، وعند السلف لمّا كان اسماً للاقرار والاعتقاد والعمل فكذلك والبحث لغوي ولكل واحد من الفرق نصوص والتوفيق أن يقال الأعمال من ثمرات

---

١ ـ زين الدين العاملي: رسالة العقائد كما في البحار: ٦٩/ ٢٠١.

٢ و ٣ ـ ابن ابي الحديد: شرح نهج البلاغة: ٢٠/ ١١١.

التصديق، فما دل على أنّ الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفاً إلى أصل الإيمان. وما دل على كونه قابلاً لهما فهو مصروف إلى الإيمان الكامل [١].

أقول: إنّ القول بأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص أشبه بقول المرجئة الذين رفعوا شعار لا تضّر المعصية مع الإيمان، فاكتفوا بالتصديق وأهملوا العمل، فقالوا: إنّ إيمان واحد منّا، كإيمان جبرئيل ومحمّد [٢] ولأجل ذلك ترى أنّ المحقّقين رفضوا ذلك الأصل وقالوا بأنّه يزيد وينقص حتّى ولو فسّر بالتصديق.

وذلك لأنّ للتصديق درجات ومراتب وليس تصديق الرسول كتصديق الولي، ولا تصديقهما كتصديق سائر الناس، قال سبحانه: ﴿وإذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زادَتْهُمْ إيماناً﴾ (الأنفال ـ ٢) وقال سبحانه: ﴿إنّ النّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزادَهُمْ إيماناً﴾ (آل عمران ـ ١٧٣) وقال سبحانه: ﴿وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وما زادَهُمْ إلاّ إيماناً وَتَسليماً﴾ (الأحزاب ـ ٢٢) والمراد من الإيمان هو التصديق بقرينة عطف «تسليماً» عليه.

إنّ الإيمان يزيد وينقص في كلا الجانبين، أمّا من جانب العقيدة: فأين إيمان الأولياء والأنبياء بالله ورسوله من إيمان سائر الناس، وأمّا من جانب العمل، فأين إيمان من لا يعصي الله سبحانه طرفة عين بل لا يخطر بباله العصيان، من المؤمن التارك للفرائض والمرتكب للكبائر.

ثم لا ننكر أنّه ربما يؤدي ترك الفرائض وركوب المعاصي مدّة طويلة إلى الإلحاد والإنكار والتكذيب والجحد، قال سبحانه: ﴿ثُمَّ كانَ عاقِبَةَ الّذينَ أساءُوا السُّوأى أنْ كَذَّبُوا بِآياتِ اللهِ وكانُوا بِها يَسْتَهزِءُون﴾ (الروم ـ ١٠).

١ـ المجلسي: البحار: ٦٩/٢٠١.

٢ـ ابن شاذان: الإيضاح: ٤٦، قال ناقلاً عنهم: إنّه إذا أقرّ بلسانه بالشهادتين أنّه مستكمل الإيمان، إيمانه كإيمان جبرئيل وميكائيل ـ صلى الله عليهما ـ فعل، ما فعل، وارتكب ما ارتكب.

إنّ وزان «العقيدة والعمل الصالح» وزان الجذور والسيقان في الشجرة فكما أنّ تقوية الجذور مؤثرة في قوة السيقان، وكمال الشجرة و جودة ثمرتها، فكذلك تهذيب السيقان ورعايتها بقطع الزوائد عنها وتشذيبها، وتعرضها لنور الشمس، مؤثرة في قوّة الجذور، إنّها علاقة تبادلية بين العمل والعقيدة كالعلاقة التبادلية بين الجذور والسيقان.

أجل ذلك هو الحال بالنسبة إلىٰ تأثير الإيمان في العمل، وهكذا الحال بالنسبة إلىٰ تأثير العمل في الاعتقاد، فإنّ الذي ينطلق في ميدان الشهوة بلا قيد، ويمضي في إشباع الغرائز إلىٰ أبعد الحدود، يستحيل عليه أن يبقىٰ محافظاً علىٰ أفكاره واعتقاداته الدينية وقيمه الروحية.

إنّه كلّما ازداد توغّلاً في المفاسد ازداد بعداً عن قيم الدين، وهي تمنعه عن المضي في سبيله والتمادي في عصيانه، وهكذا يتحرّر، عن تلك المعتقدات شيئاً فشيئاً وينسلخ منها وينبذها وراءه ظهريّا.

وقد أشارت الآية الكريمة إلىٰ هذه الحقيقة أيضاً.

وبهذا يعتبر الفصل بين العمل والكفر، بين العقيدة والسلوك علىٰ وجه الإطلاق نظرية خاطئة ناشئة من الغفلة عن التأثير المتقابل بين هذين البعدين.

ولهذا يسعىٰ المستعمرون دائماً إلىٰ إفساد الأجواء الاجتماعية بهدف إفساد الأخلاق والسلوك تمهيداً لتغيّر الأفكار والقضاء علىٰ المعتقدات.

وعلىٰ هذا الأساس صح التقسيم الثلاثي في سورة الواقعة إلىٰ السابقين وأصحاب الميمنة، وأصحاب المشئمة [1].

١ـ الواقعة: ٧ ـ ٣٩.

الجهة الرابعة:

فيما يجب الإيمان به

إذا كان النبي الأكرم مبعوثاً من قبل الله سبحانه وموحىٰ إليه، فيجب الإيمان بكل ما جاء به ولا يصح التبعيض بأن يُؤمنَ ببعض ويُكفرَ ببعض، فإنّ ذلك تكذيب للوحي، غير أنّ ما جاء به النبي في مجال المعارف والأحكام لمّا كان واسعاً مترامي الأطراف لا يمكن استحضاره في الضمير ثم التصديق به، فلذلك ينقسم ما جاء به النبي إلىٰ قسمين، قسم منه معلوم بالتفصيل كتوحيده سبحانه والحشر يوم المعاد ووجوب الصلاة والزكاة، وقسم آخر معلوم بالإجمال وهو موجود بين ثنايا الكتاب وسنّة النبي الأكرم، فلا محيص من الإيمان بما علم تفصيلاً بالتفصيل، وبما علم إجمالاً بالإجمال، هذا هو الموافق للتحقيق وما عليه المحقّقون.

قال عضد الدين الإيجي: الإيمان عندنا وعند الأئمة كالقاضي[1] والأُستاذ[2]: التصديق للرسول فيما علم مجيئه به ضرورة فتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، وإجمالاً فيما علم إجمالاً[3].

وقال التفتازاني: هو تصديق النبي فيما علم مجيئه به بالضرورة أي فيما اشتهر

١ـ يريد القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)

٢ـ يريد أبا إسحاق الاسفرائيني.

٣ـ الإيجي، المواقف: ٣٨٤.

كونه من الدين بحيث يعلمه من غير افتقار إلىٰ نظر واستدلال، كوحدة الصانع ووجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحو ذلك، ويكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالاً. ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً حتىٰ لو لم يصدق بوجوب الصلاة وبحرمة الخمر عند السؤال عنهما كان كافراً، وهذا هو المشهور وعليه الجمهور[1].

وعلىٰ ضوء ذلك نقول: إنّ الإيمان يتمثل بالاعتقاد بأُمور ويكفي في انتفائه، انتفاء الإيمان بواحد منها شأن كل أمر مركب يوجد بوجود جميع الأجزاء، وينتفي بانتفاء جزء منها.

ما يجب الإيمان به تفصيلاً :

أمّا الذي يجب الإيمان به تفصيلاً فهو عبارة عن الأُمور التالية:

١ ـ وجوده سبحانه ـ جلّت عظمته وتقدّست ذاته ـ وتوحيده وأنّه واحد لا ندّ له ولا مثل، وقد تمثّل هذا النوع من التوحيد في سورة الإخلاص، قال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَهُ كُفُواً أحَدٌ﴾.

٢ ـ أنّه متفرّد في الخالقية ولا خالق للعالم وما فيه إلاّ الله سبحانه، وقد أكد القرآن علىٰ ذلك أشد تأكيد، قال سبحانه:

﴿قُلِ اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الواحِدُ القَهّار﴾ (الرعد ـ ١٦).

﴿اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيل﴾ (الزمر ـ ٦٢).

﴿ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لا إلٰهَ إلاّ هُوَ﴾ (المؤمن ـ ٦٢).

---

١ ـ التفتازاني: شرح المقاصد: ٥ / ١٢٧.

﴿ذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلٰهَ إِلاّ هُوَ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ (الأنعام ـ ١٠٢).

﴿هُوَ اللهُ الخالِقُ البارئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسماءُ الحُسنىٰ﴾ (الحشر ـ ٢٤).

﴿أَنّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صاحِبَةٌ وخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ـ ١٠١).

إنّ التوحيد الذاتي وأنّه سبحانه واحد لا مثيل له، وإن كان يلازم التوحيد في الخالقية، ولكنّه لو التفت إلىٰ فعله سبحانه، لا محيص من الاعتراف بتوحيده في الخلق والإيجاد.

٣ ـ أنّه سبحانه: متفرّد في الربوبية والتدبير وأنّه لا مدبر للعالم ومافيه سواه وهذا يركّز القرآن عليه في مسير دعوته الاعتقادية ويقول:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰواتِ وَالأَرضَ فِي سِتَّةِ أَيامٍ ثُمَّ اسْتَوىٰ عَلَى العَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمرَ ما مِنْ شَفيعٍ إِلاّ مِنْ بَعْدِ إِذنِهِ ذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلا تَذكَّرون﴾ (يونس ـ ٣).

﴿اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمٰواتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها ثُمَّ استوىٰ عَلى العَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ والقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمّى يُدَبِّرُ الأمرَ يُفَصِّلُ الآياتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُون﴾ (الرعد ـ ٢).

كما نبّه بعقيدة أهل الكتاب وندّد بها ويقول:

﴿اتَّخَذُوا أَحبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أَرباباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾ (التوبة ـ ٣١).

﴿وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنا بَعْضاً أَرباباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾ (آل عمران ـ ٦٤).

وبما أنّ التدبير في التكوين فرع من الخلق بل هو شعبة من شعبه ولا ينفك عنه، ربما يكفي الإيمان بالتوحيد في الخالقية عن الإيمان بالتوحيد في التدبير، غير أنّ هذه الملازمة، ملازمة فلسفية، لا يلتفت إليها إلاّ العالم بأحوال الكون، والعامي الذي يرىٰ الإيجاد، غير التدبير، لو التفت إلىٰ التدبير، تعيّن عليه الاعتقاد بتوحيده سبحانه فيه كالإيجاد.

٤ ـ كونه المستحق للعبادة فقط، ولا معبود بحق سواه وهذا هو الهدف المهم من بعث الأنبياء، لأنّ سلامة الفطرة تسوق الإنسان إلىٰ التوحيد في الذات وإنّما تحيط به الوساوس في توحيد العبادة ولأجله ركز الأنبياء علىٰ ذلك أكثر ممّا سواه قال سبحانه: ﴿ولقد بَعَثنا في كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أنِ اُعْبُدُوا اللهَ واجْتَنِبُوا الطّاغُوتَ﴾ (النحل ـ ٣٦).

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أرْسَلْنا مِن قَبلِكَ مِن رَسُولٍ إلاّ نُوحِي إلَيْهِ أنَّهُ لا إلهَ إلاّ أنا فاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء ـ ٢٥).

وبما أنّ الإله في قولنا: «لا إله إلاّ الله» ليس بمعنىٰ المعبود ـ كما هو المعروف ـ بل هو ولفظة الجلالة سيان في المعنىٰ غير أنّ أحدهما مفهوم كلّي والآخر علم لفرد من هذا الكلّي، يكون الاعتراف بتوحيد الإله بذلك المعنىٰ ـ اعترافاً بأُمور أربعة:

أ ـ توحيده في ذاته ووجوده وأنّه لا نظير له.

ب ـ توحيده في الخلق والإيجاد.

ج ـ توحيده في التدبير والربوبية.

د ـ توحيده في العبادة.

إنّ المراد من حصر الخلق بالله سبحانه، هو الإيجاد القائم بذاته، المستقل في فعله، كما أنّ المراد من حصر التدبير فيه، كونه قائماً بتدبير العالم، علىٰ وجه الاستقلال، من غير أن يستعين بآخر.

والخلق والتدبّر بهذا المعنىٰ من شؤون الإله الواجب القديم الذي لا نظير له، فلا حاجة إلىٰ الإذعان بالثاني والثالث تفصيلاً، نعم لو التفت إلىٰ أنّ هنا أُموراً ثلاثة: ذاته، إيجاده، وتدبيره، لم يكن محيص عن الاعتقادبالثلاثة، وأنّه منفرداً في ذاته، وفعله وتدبيره.

كما أنّ العبادة من شؤون الخالقية والربوبية ومن شؤون من بيده مصير الإنسان وعاجلاً وآجلاً فتوحيده فيهما، يلازم توحيده في مجال العبودية.

وبذلك يعلم سر الاقتصار بكلمة الإخلاص من مجال التوحيد إذ هي في وحدتها، تفيد جميع المعاني والمراتب.

كما يعلم أنّ الاكتفاء في بيان ما يجب الإيمان به بتوحيد ذاته ـ فقط [1] ـ غير صحيح.

٥ ـ نبوة الرسول الأكرم ورسالته العالمية. قال سبحانه: ﴿وإنْ كُنتُمْ في رَيْبٍ مّا نَزَّلنا عَلَى عَبْدنا فَأتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وادْعُوا شُهَداءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إن كُنتُم صادقين* فَإن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النارَ التي وَقُودُها النّاسُ والحِجارَةُ أُعِدَّتْ للكافِرين﴾ (البقرة ـ ٢٣ ـ ٢٤).

ولذلك يعدّ القرآن أهل الكتاب ضالّين لعدم إيمانهم بمثل ما آمن به المؤمنون قال سبحانه: ﴿فإنْ آمَنُوا بِمثلِ ما آمَنتُمْ بِهِ فَقَدِ اهتَدَوا وإنْ تَوَلَّوا فإنّما هُم في شِقاق﴾ (البقرة ـ ١٣٧).

ولمّا كان الإيمان بالتوحيد، مقروناً بالإيمان برسالة النبي الأكرم، كان الناس يدخلون في دين الله أفواجاً وشعارهم لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله.

٦ ـ المعاد ويوم الجزاء والاعتراف به من أركان الإيمان، وإن غفل عن ذكره أكثر المتكلّمين الباحثين في الإيمان والكفر، ولا يتحقّق للدين بمعناه الوسيع، مفهوم، مالم يوجد فيه عنصر العقيدة بيوم المعاد ولا تتسّم العقيدة بسمة الدين إلاّ به. ولأجل ذلك قرن الإيمان به، بالإيمان بالله سبحانه في غير واحد من الآيات قال سبحانه: ﴿إن كُنتُمْ تُؤمِنُونَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ﴾ (النساء ـ ٥٩) وقوله: ﴿مَن كانَ

---

١ ـ السيد الخوئي: التنقيح: ٢/ ٥٨.

مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليومِ الآخِرِ﴾ (البقرة ـ ٢٣٢) إلىٰ غير ذلك من الآيات الواردة حول الإيمان بيوم الجزاء. وأمّا الإيمان بالضروريات، فسيوافيك البحث فيه في الفصل القادم.

إنّ الاعتراف بهذه الأُمور قد أخذ في موضوع تحقّق الإسلام بمعنىٰ أنّ إنكارها أو الجهل بها يقتضي الحكم بكفر جاهلها أو منكرها وإن كان ربما لا يستحق العقاب لكونه جاهلاً أو قاصراً ومع ذلك يعد كافراً ويترتب عليه أحكامه.

وحصيلة الكلام: أنّ الإيمان يتمثل بالتصديق بهذه الأُمور جميعاً، وإنكار واحداً منها عناداً أو شبهة يخرج عن حظيرة الإسلام ويقع في عداد الكافرين. وكان الإقرار بالشهادتين في عصر الرسالة متضمنّاً لهذه الشهادات الست، لأجل قرائن حالية موجودة حولها، وبذلك يظهر سر لفيف من الروايات الدالة علىٰ كفاية الشهادتين في الدخول في حظيرة الإيمان والتي هي علىٰ صنفين:

١ ـ ما يدل علىٰ كفاية الإقرار بالشهادتين والتصديق بالتوحيد والرسالة.

٢ ـ ما يضيف إليهما إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان.

وإليك الصنفين:

الصنف الأوّل، وهو ما اقتصر بإظهار الشهادتين:

١ ـ روىٰ البخاري عن عمر بن الخطاب أنّ علياً صرخ: «يا رسول الله علىٰ ماذا أُقاتل الناس»؟ قال ﷺ: «قاتلهم حتىٰ يشهدوا أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلاّ بحقها وحسابهم علىٰ الله»[1].

---

١ ـ البخاري: الصحيح: ١ / ١٠، كتاب الإيمان؛ وصحيح مسلم: ٧ / ١٧، كتاب فضائل علي ـ عليه السلام ـ.

٢ ـ ما رواه الإمام الشافعي عن أبي هريرة أنّ رسول الله قال: «لا أزال أُقاتل النّاسَ حتىٰ يقولُوا: لا إله إلاّ الله فإذا قالوها فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها وحسابهم علىٰ الله»[١].

٣ ـ روىٰ التميمي عن الإمام الرضا ـ عليه السلام ـ عن آبائه عن عليّ قال: «قال النبي: أُمرت أُقاتل النّاس حتىٰ يقولوا لا إله إلاّ الله، فإذا قالوا حرمت عليّ دماؤهم وأموالهم»[٢].

٤ ـ روىٰ البرقي مسنداً عن الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ أنّه قال: «الإسلام يحقن به الدم، وتؤدّىٰ به الأمانة، ويستحلّ به الفرج، والثواب علىٰ الإيمان»[٣].

٥ ـ وقال الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ: «الإسلام شهادة أن لا إله إلاّ الله والتصديق برسول الله، به حقنت الدماء، وعليه جرت المناكح والمواريث»[٤].

٦ ـ قال الإمام الشافعي: فأعْلَمَ رسول الله أنّه سبحانه فرض أن يقاتلهم حتىٰ يُظهِرُوا أنّ لا إله إلاّ الله، فإذا فعلوا منعوا دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها[٥].

٧ ـ قال القاضي عياض: اختصاص عصم النفس والمال لمن قال: لا إله إلاّ الله، تعبير عن الإجابة عن الإيمان، أو أنّ المراد بهذا مشركوا العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحّد، وهم كانوا أوّل من دُعي إلىٰ الإسلام وقوتل عليه، فأمّا غيرهم ممّن يقرّ بالتوحيد فلا يكتفي في عصمته بقوله لا إله إلّا الله إذا كان يقولها في كفره وهي من اعتقاده، ولذلك جاء في الحديث الآخر: وأنّي رسول الله، ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة[٦].

---

١ ـ الشافعي: الأُم: ٦/ ١٥٧، ١٥٨.
٢ ـ المجلسي: البحار: ٦٨/ ٢٤٢.
٣ و ٤ ـ المجلسي: البحار: ٦٨/ ٢٤٣ ح٣ و ٢٤٨ ح٨.
٥ ـ الشافعي: الأُم: ٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.
٦ ـ المجلسي: البحار: ٦٨/ ٢٤٣.

وأمّا الصنف الثاني فنأتي ببعض نصوصه:

٨ ـ ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله: «بُني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم شهر رمضان»[١].

٩ ـ ما تضافر عن رسول الله ﷺ: من شهد أن لا إله إلاّ الله، واستقبل قبلتنا وصلّىٰ صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم، له ما للمسلم وعليه ما علىٰ المسلم[٢].

١٠ ـ روىٰ أنس بن مالك عن رسول الله قال: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، واستقبلوا قبلتنا، وأكلوا ذبيحتنا، وصلّوا صلاتنا، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلاّ بحقّها»[٣].

وهذه النصوص ـ وما أكثرها وقد اقتصرنا بالقليل ـ تُصرّح بأنّ ما تحقن به الدماء وتصان به الأعراض ويدخل به الإنسان في عداد المسلمين ويتخيّم بخيمة الإسلام، هو الاعتقاد بتوحيده سبحانه ورسالة الرسول وهذا ما نعبر عنه ببساطة العقيدة وسهولة التكاليف الإسلامية.

إذا عرفت هذين الصنفين من الروايات فاعلم أنّ الجميع يهدف إلىٰ أمر واحد وهو أنّ الدخول في الإسلام والتظلّل تحت مظلّته ليس بأمر عسير بل سهل جداً، وليس في الإسلام ما هو معقّد في المعارف، ولا معسور في الأحكام، وشتان بين بساطة العقيدة فيه، والتعقيد الموجود في المسيحية من القول بالتثليث وفي الوقت نفسه من الاعتقاد بكونه سبحانه إلهاً واحداً.

١ـ البخاري: الصحيح: ١ /١٦، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس.

٢ـ ٣ـ ابن الأثير: جامع الأُصول: ١ /١٥٨ ـ ١٥٩.

وأمّا الاختلاف بين الصنفين فيمكن رفع ذلك بوجهين:

الأوّل: انّ موقف الصنف الأوّل غير موقف الصنف الثاني، فالأوّل بصدد بيانه ما تصان به الدماء وتحل به الذبائح، وتجوز المناكحة فيكفي في ذلك الاعتراف بالشهادتين المعربتين عن التصديق بهما قلبا. وأمّا الثاني فهو بصدد بيان ما ينجي الإنسان من عذاب الآخرة وهو رهن العمل بالأحكام وقد ذكرنا نماذج منه، لتكون إشارة إلىٰ غيرها.

الثاني: انّ ما جاء به النبي ينقسم إلىٰ ضروري يعلم من غير نظر واستدلال ويعرفه كل من ورد حظيرته كوجوب الصلاة والزكاة وصوم رمضان، وإلىٰ غير ضروري يقف به من عمّر في الإسلام وعاش بين المسلمين وتخالط مع العلماء والوعاظ، أو نظر في الكتاب والسنّة، فإنّ إنكار القسم الأوّل إنكار لنفس الرسالة، بحيث لا يمكن الجمع ـ في نظر العرف ـ بين الشهادة علىٰ الرسالة وإنكار وجوب الصلاة والزكاة، ولأجل ذلك لا يعذر فيه ادّعاء الجهل عند الإنكار إلاّ إذا دلّت القرائن علىٰ جهل المنكر بأنّه ضروريّ كما إذا كان جديد العهد بالإسلام، وسيوافيك حكم منكر الضروريّ في الفصل القادم. وعلىٰ هذا لا منافاة بين الصنفين فلعلّ عدم ذكرها في الصنف الأوّل للاستغناء عنه بالاعتراف بالرسالة غير المنفكة عن الاعتراف بها.

وبذلك يظهر: أنّ المسائل الفرعية والأُصولية الكلامية وإن كانت من صميم الإسلام لكن لا يجب الإذعان القلبي بها تفصيلاً، بل يكفي الإيمان بها إجمالاً حسب ما جاء به النبي فيكفي في الإيمان، الإذعان بإن القرآن نزل من الله، من دون لزوم عقد القلب بقدمه أو حدوثه، وأنّ الله عالم وقادر من دون لزوم تبيين موقع الصفات وأنّها عين الذات أو زائدة عليها، وقس علىٰ ذلك جميع المسائل الكلامية والفقهية إلاّ ما خرج.

الجهة الخامسة:

في حد الكفر وأسبابه وأقسامه

إذا تبيّن مفهوم الإيمان وحدّه فيعلم منه مفهوم الكفر وحدّه بالضرورة، سواء قلنا إنّ بينهما تقابل التضاد أو تقابل العدم والملكة، وإليك توضيح ذلك:

١ ـ حد الكفر:

الكفر: لغة هو الستر والتغطية، و سمّي الزارع كافراً لأنّه يستر الحبة بالتراب، قال سبحانه: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعجَبَ الكفّار نَباتُهُ﴾ (الحديد ـ ٢٠).

وأمّا اصطلاحاً، فهو عدم الإيمان بما من شأنه الإيمان به، فيدخل ما من شأنه الإيمان به تفصيلاً كتوحيده سبحانه ورسالة نبيه ويوم قيامته أو من شأنه الإيمان به إجمالاً، كالإيمان بالضروريات أي ما لا يجتمع الإنكار بها مع التسليم للرسالة، ويعد الفصل بينهما أمراً محالاً في مقام التصديق، فلو كفر بوجوب الصلاة والزكاة فقد كفر بما من شأنه الإيمان به، فالإيمان بالرسالة إيمان بهما ويعدّ إنكارهما أنكاراً لها، بل الإيمان بكل ما جاء به ضروريّاً كان أو غير ضروريّ. لكن على وجه الإجمال لأنّه لازم الإيمان برسالته.

قال الإيجي: الكفر وهو خلاف الإيمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم مجيئه به ضرورة [1].

---

١ ـ الإيجي، المواقف: ٣٨٨.

وقال ابن ميثم البحراني: «الكفر هو إنكار صدق الرسول ﷺ وإنكار شيءٍ ممّا علم مجيئه به بالضرورة» [١].

وقال الفاضل المقداد: «الكفر اصطلاحاً هو إنكار ما علم ضرورة مجيئ الرسول به» [٢].

والميزان عند هؤلاء الأقطاب الثلاثة هو إنكار ما علم مجيئ الرسول به من دون أن يشيروا إلىٰ ما هو المعلوم مجيئه به، ولكن السيد الطباطبائي اليزدي أشار إلىٰ رؤوس ما جاء به وقال: «الكافر من كان منكراً للإلوهية أو التوحيد أو الرسالة أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلىٰ كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلىٰ إنكار الرسالة» [٣]. والأولىٰ بل المتعين ذكر المعاد كما مر.

٢ ـ أسباب الكفر:

قد تعرفت على مفهوم الكفر وحدّه، فيقع الكلام في أسبابه، أعني: موجبات الكفر، ابتداءً أو بقاءً (مقابل الارتداد) فنقول: إنّ أسبابه ثلاثة:

الأوّل: إنكار ما وجب الإيمان به تفصيلاً، علىٰ ما مر في الفصل، كإنكار الصانع، أو توحيده ذاتاً وفعلاً وعبادة. وإنكار رسالة النبي الأكرم بالمباشرة، أو يوم المعاد والجزاء وقد علمت أنّ الإيمان بها، علىٰ وجه التفصيل قد أخذ موضوعاً للحكم بالإسلام فلو أنكرها أو جهلها يكون محكوماً بالكفر وربّما يكون معذوراً في بعض الصور كما إذا كان جاهلاً قاصراً أو إنساناً مستضعفاً.

الثاني: جهد ما علم الجاهد أنّه من الإسلام، سواء كان ضرورياً أم غير

---

١ ـ ابن ميثم البحراني: قواعد المرام: ١٧١.

٢ ـ الفاضل المقداد: إرشاد الطالبين: ٤٤٣.

٣ ـ السيد الطباطبائي اليزدي: العروة الوثقىٰ، كتاب الطهارة، مبحث النجاسات.

ضروري سواء كان أصلاً عقيدياً أو حكماً شرعياً، لأنّ مرجعه إلىٰ إنكار رسالته في بعض النواحي.

وربما يستغرب الإنسان من الجمع بين العلم بكونه ممّا جاء به النبي ﷺ ومع ذلك يجحد به ولكنّه سرعان ما يزول تعجبه إذا تلىٰ قوله سبحانه: ﴿وَجَحَدُوا بِها واستَيْقَنَتها أَنفُسُهُمْ﴾ (النمل ـ ١٤).

وقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ آتَيناهُمُ الكِتابَ يَعرِفُونَهُ كَما يَعْرِفُونَ أَبناءَهُم﴾ (البقرة ـ ١٤٦) فنرىٰ أنّهم أنكروا ما أيقنوه، ونفوا ما عرفوه. هذا إذا لا يتجاوز الجحد حد اللسان، وإمّا إذا سرىٰ إلىٰ الباطن فمرجع الجحد عندئذ مع العلم بأنّه ممّا جاء به النبي إلىٰ نسبة الخطأ والاشتباه إلىٰ صاحب الرسالة وتصوير علمه قاصراً في مجال المجحود.

وقد كان رجال من المنتمين إلى الإسلام، يخطّئون التشريع الإسلامي، بتحريمه الفائز، والربا في القرض الرائج في الأنظمة الاقتصادية الغربية، قائلين، بأنّه مدار الاقتصاد النامي وأُسّه، و مرجع ذلك ـ مع تضافر الآيات والروايات علىٰ تحريمه ـ إلىٰ نسبة الجهل والقصور لصاحب الشريعة وما فوقه.

وحصيلة الكلام أنّ جحد ما علم الجاحد أنّه من الإسلام، يورث الكفر سواء كان المجحود ضرورياً من ضروريات الإسلام، أو كان حكماً شرعياً غير ضروري. ولكن كان ثابتاً عند الجاحد، وسواء كان الجحد باللسان غير سائر إلىٰ مراكز الفكر والإدراك أو سارياً إليه.

وهذا القسم من الجحد، لا صلة له بما هو المعنون في كلامهم من أنّ إنكار ما علم أنّه من الإسلام بالضرورة موجب للكفر، فإنّ الموضوع هناك، خصوص ما علم أنّه ضروري وسيوافيك البحث فيه في السبب الثالث.

وقد وردت روايات عن أئمة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ تركز علىٰ جحد ما علم

أنّه من الدين، من غير تخصيص المجحود بما علم أنّه من الإسلام بالضرورة. ونأتي ببعض أثر من أئمة أهل البيت حتىٰ تدعم بالنص:

روى عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر، فيموت هل يخرجه ذلك من الإسلام، وإن عذب، كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مدة انقطاع؟

فقال ـ عليه السلام ـ : «من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنّها حلال، أخرجه ذلك من الإسلام، وعذّب أشدّ العذاب، وإن كان معترفاً أنّه أذنب، ومات عليه أخرجه من الإيمان ولم يخرجه من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأوّل»[1].

وحاصله أنّ ارتكاب الكبيرة مع الاعتقاد بأنّها حلال يوجب الكفر، وأمّا ارتكابها مع الاعتراف بكونها ذنباً فيخرج عن الإيمان دون الإسلام.

٢ ـ قال الصادق ـ عليه السلام ـ: «الكفر في كتاب الله عز وجل علىٰ خمسة أوجه ـ إلىٰ أن قال: ـ فأمّا كفراً الجحود فهو الجحود بالربوبية والجحود علىٰ معرفته، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنّه حق قد استقر عنده وقال الله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُوا بِها واستَيْقَنَتها أنفسهم﴾»[2].

٣ ـ وقال الإمام الباقر ـ عليه السلام ـ: «قيل لأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ من شهد أنْ لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله كان مؤمناً. (قال أمير المؤمنين ردّاً له) : فأين فرائض الله، وما بال من جحد الفرائض كان كافراً»[3].

وليس المقصود، خصوص الصلوات، بل مطلق ما أوجبه سبحانه علىٰ الناس وحاصل الرواية لو كانت الشهادتان سبباً تاماً للإيمان يلزم أمران:

١ ـ أن لا يكون لفرائض الله مكان في الإيمان.

---

١ ـ الكليني: الكافي: ٢/ ٢٨٥ ح ٢٣.

٢ و ٣ ـ الوسائل: ١، الباب ٢ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث ٩ و ١٣.

٢ ـ أن لا يحكم بكفر من أنكرها وجحدها.

والموضوع في الروايتين وغيرهما للحكم بالكفر، وهو جحد ما علِم من غير اختصاص بالضروريات و في هذا، لا يفرق بين جديد العهد بالإسلام وقديمه. بل الميزان، هو جحد ما علمه أنّه من الإسلام بأحد الوجهين علىٰ ما عرفت.

الثالث: إنكار ما علم أنّه من ضروريات الإسلام.

هذا هو السبب الثالث للحكم بالكفر والارتداد عن الإسلام وبيانه:

قد تعرّفت فيما سبق علىٰ ما يجب الإيمان به تفصيلاً، وما يجب الإيمان به إجمالاً، وأنّ ما سوىٰ الأُصول الثلاثة (التوحيد بأصنافه، ورسالة النبي الأكرم ﷺ ويوم الجزاء) لايجب الإيمان به تفصيلاً، بل يكفي الإيمان به إجمالاً وهو يعم الضروري وغيره وعلىٰ ذلك، فلم يؤخذ الإيمان بوجوب الصلاة والصوم تفصيلاً في موضوع تحقّق الإسلام، بخلاف الأُصول الثلاثة المتقدمة.

ومع ذلك لو التفت إلىٰ حكم الضروريّ التفاتاً تفصيلياً وأنكر كونه ممّا جاء به النبي ﷺ فيما أنّه يلازم إنكار الرسالة في نظر المخاطبين المسلمين، بحيث لا يمكن الجمع بين الإيمان برسالة الرسول، وإنكار ما علم بالبداهة أنّه ممّا جاء به النبي وقع الكلام في كونه موجباً للارتداد، مطلقاً سواء كانت هناك ملازمة عند المنكر أو لا. أو فيه تفصيل وهو الحق ويعلم من الكلام التالي.

إنّ هناك فرقاً واضحاً بين إنكار الرسالة بالمباشرة وإنكار ما يلازم إنكارها فلو وقعت الرسالة بشخصها في مجال الإنكار، فالمنكر يكون محكوماً بالكفر، قاصراً كان أو مقصراً، معذوراً كان أو غير معذور للنصوص المركّزة علىٰ كون الإيمان برسالة الرسول من أُصول الإسلام ومقوّماته.

وأمّا إنكار الضروري فيما أنّه ليس الإيمان به تفصيلاً أصلاً من الأُصول، لا يكون إنكاره عند الالتفات سبباً مستقلاً، بل سببيته لأجل كونه سبباً لإنكار

الأصل، وعند ذلك لا يكون الإنكاران متماثلين في الحكم في جميع الجهات، بل يقتصر في الثاني على حد خاص وهو تحقّق الملازمة عند المنكر. غاية الأمر يكون إنكار الضروري طريقاً إلى إنكار الرسالة، ما لم يُعلم عدم الملازمة عند المنكر فيحكم بكفر المنكر إلاّ إذا ثبت بالقرائن أنّه لم يكن بصدد إنكار الرسالة، وإنّما أنكرها لجهله وضعفه الفكري، كما إذا كان جديد العهد بالإسلام وأنكر حرمة الفائز مثلاً فيقبل منه ولا يقبل ممّا نشأ بين المسلمين منذ نعومة أظفاره إلى أن شب وشاب.

وحاصل الكلام: أنّ إنكار الضروري طريق عقلائي وكاشف عن إنكار الرسالة ورفض الشريعة في مورد الإنكار فيحكم بالكفر والارتداد، إلاّ إذا ثبت عذره وجهله.

والفرق بين إنكار الأصل، وإنكار ما يلازم إنكاره، هو أنّ الأوّل أصل برأسه وأُخذ في موضوع الإسلام ودلّت الروايات على كونه جزء منه بخلاف التالي فإنّ سببيّته عقلية، وطريقيّته عقلائية فيؤخذ بالطريق إلاّ إذا ثبت تخلّفه.

ثم الفرق بين السبب الثاني (جحد ما علم أنّه من الدين) وهذا السبب واضح، فإنّ الملاك في السبب المتقدم هو كون جحد الجاحد عن علم بأنّه من الدين بأحد النوعين، من غير فرق بين الأُصول والفروع، وبين الضروري وعدمه، وأنّا نعلم فقط أنّ جحده عن علم. وهذا بخلاف الملاك في السبب الثالث فمتعلّق الإنكار، هو ما علم أنّه من الدين بالضرورة من دون أن نعلم أنّه أنكر عن علم أو لا. ولأجل ذاك الفرق حكم بالارتداد في السبب الثاني بلا استثناء لعدم قابليته له، بخلاف الأخيرة فحكم بكفر المنكر مطلقاً سواء علم حاله ـ وأنّه أنكره عن علم بأنّه من الدين ـ أو جهل حاله، إلاّ إذا علم أنّه أنكر لا عن علم، فلاحظ.

أقسام الكفر :

إنّ للكفر أقساماً ذكرها المتكلّمون وأصحاب المعاجم نشير إليها:

١ ـ كفر إنكار: وهو أن يكفر بقلبه ولسانه، فلا يعرف الله ولا رسوله، أو لا يعرف الرسول فقط.

٢ ـ كفر جحود: وهو أن يذعن بقلبه ولا يقر بلسانه بل يجحده، كما في قوله سبحانه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ (النمل ـ ١٤).

٣ ـ كفر عناد: وهو أن يعرف بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين به، عناداً وحسداً. ويمثل له ببعض كفار قريش كالوليد بن المغيرة، حيث عرف بقلبه واعترف بلسانه بأعجاز القرآن لكنه لم يَدُنْ به ونسبه إلىٰ السحر[١].

٤ ـ كفر نفاق: وهو أن يقر بلسانه ولا يعتقد بقلبه كالمنافق[٢].

وقسمه الإيجي بصورة أُخرىٰ وقال: الإنسان إمّا معترف بنبوة محمد ﷺ أو لا، والثاني إمّا معترف بالنبوة في الجملة وهم اليهود والنصاري وغيرهم، وإمّا غير معترف بها، وهو إمّا معترف بالقادر المختار وهم البراهمة، أو لا، وهم الدهرية. ثم إنكارهم لنبوته ﷺ إمّا عن عناد وإمّا عن اجتهاد[٣].

وللتفتازاني تقسيم آخر للكفر حيث قال: الكافر إن أظهر الإيمان خص باسم المنافق، وإن كفر بعد الإسلام فبا لمرتد. وإن قال بتعدد الآلهة فبا لمشرك، وإن تدّين ببعض الأديان فبالكتابي، وإن أسند الحوادث إلىٰ الزمان واعتقد قدمه فبالدهري، وإن نفىٰ الصانع فبا لمعطِّل، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي ﷺ

---

١ ـ اقرأ كلماته في كتب التفاسير في تفسير قوله سبحانه: ﴿ذرني ومن خلقت وحيداً﴾ (المدثر: ١١ ـ ٢٥).

٢ ـ الزبيدي: تاج العروس: ٣/ ٢٥٤، وابن منظور: لسان العرب: ٥/ ١٤٤.

٣ ـ القاضي: المواقف: ٣٨٩.

وإظهاره شعائر الإسلام يبطن عقائد هي كفر بالاتفاق، فبالزنديق [١].

وتقسّمُ الاباضية الكفرَ إلى كفر الملة وكفر النعمة، وبالثاني يفسّرون قوله سبحانه: ﴿ولله على الناس حِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سَبيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإنّ اللهَ غنيٌّ عنِ العالمين﴾ (آل عمران ـ ٩٧).

هذه التقسيمات للكفر والكافر ربما تزيد بصيرة في المقام. هذا وفي بعض الروايات المنقولة عن أمير المؤمنين تقسيم الكفر المذكور في كتاب الله على الوجه التالي وهو في الحقيقة تبيين لموارد استعماله في القرآن وإليك خلاصته:

١ ـ كفر الجحود: وله وجهان:

ألف ـ جحود الوحدانية: وهو قول من يقول «لاربّ ولا جنة ولا نارَ ولا بعثَ ولا نشورَ» وهؤلاء صنف من الزنادقة وصنف من الدهرية الذين يقولون: ﴿ما يهلكنا إلاّ الدهر﴾ وذلك رأي وضعوه لأنفسهم استحسنوه بغير حجة فقال الله تعالى: ﴿إن هُمْ إلاّ يَظُنّون﴾ (البقرة ـ ٧٨).

وقال: ﴿إنّ الّذينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِم أأنذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُون﴾ (البقرة ـ ٦) أي لا يؤمنون بتوحيد الله.

ب ـ الجحود مع المعرفة بحقيقته: قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِها وَاسْتَيْقَنَتْها أنفُسُهُمْ ظُلْماً وعُلُوّاً﴾ (النمل ـ ١٤) وقال سبحانه: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ على الّذِينَ كَفَرُوا فَلَمّا جَاءَهُم ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعنَةُ اللهِ على الكافِرِين﴾ (البقرة ـ ٨٩) أي جحدوه بعد أن عرفوه.

٢ ـ كفر الترك لما أمر الله به:

كفر الترك لما أمر الله به من المعاصي كما قال الله تعالى: ﴿وَإذْ أخَذْنَا مِيثاقَكُمْ

١ ـ التفتازاني: شرح المقاصد: ٥ / ٢٢٧.

لا تَسْفِكُونَ دماءَكُمْ ولا تُخْرِجُونَ أنفُسَكُم مِنْ دِيارِكُم ثُمَّ أقْرَرْتُمْ وأنتُمْ تَشْهَدُون ـ إلى أن قال ـ أفَتُؤْمِنُونَ بِبَعضِ الكِتابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعض﴾ (البقرة: ٨٤ ـ ٨٥) فكانوا كفّاراً لتركهم ما أمر الله تعالى به.

٣ ـ كفر البراءة:

والمقصود منه هو ما حكاه تعالى عن قول إبراهيم: ﴿كَفَرنا بِكُمْ وَبَدا بَيْنَنا وَبَيْنَكُمُ العَدَاوَةُ والبَغْضَاءُ أبداً حتّىٰ تُؤمِنُوا بِاللهِ وَحْدَه﴾ (الممتحنة ـ ٤) فقوله: ﴿كَفَرنا بِكُمْ﴾ أي تبرّأنا منكم. وقال سبحانه في قصة إبليس وتبرّيه من أوليائه من الإنس إلى يوم القيامة: ﴿إنّي كَفَرتُ بما أشْرَكْتُمُون مِنْ قَبْل﴾ (إبراهيم ـ ٢٢) أي تبرّأت منكم.

وقوله تعالى: ﴿إنّما اتّخَذْتُم من دُونِ اللهِ أوْثاناً مَودّةَ بَيْنِكُمْ في الحياةِ الدُّنْيا ثُمَّ يَوْمَ القِيامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعضاً﴾ (العنكبوت ـ ٢٥).

٤ ـ كفر النعم:

وهو ما حكاه سبحانه عن قول سليمان: ﴿هذا مِن فَضلِ رَبّي لِيَبْلُوَنِي أأشكُرُ أمْ أكْفُر﴾ (النمل ـ ٤٠).

وقال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إنّ عَذَابِي لَشَدِيد﴾ (إبراهيم ـ ٧) وقال تعالى: ﴿فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون﴾ (البقرة ـ ١٥٢).

٥ ـ مطلق الكفر:

وهو ما جاءت فيه كلمة الكفر من غير تقييد بشيء من القيود المتقدّمة [١].

١ ـ المجلسي: نقلاً عن تفسير النعماني: البحار: ٧٢/١٠٠، وقد جاء في كلام الإمام. مطلق الكفر، بلا شرح والعبارة الواردة بعد العنوان منّا.

الجهة السادسة:

في تكفير أهل القبلة

إذا تعرفت على ما يخرج الإنسان من الإيمان ويدخله في الكفر يعلم أنّه لا يصح تكفير فرقة من الفرق الإسلامية ما دامت تعترف بالشهادتين ولا تنكر ما يعد من ضروريات الدين التي يعرفها كل من له أدنى إلمام بالشريعة وإن لم تكن له مخالطة كثيرة مع المسلمين. وعلى ذلك فالبلاء الذي حاق بالمسلمين في القرون الماضية وامتد إلى عصرنا الحاضر بلاء مبدّد لشمل المسلمين أوّلاً، ومحرّم في نفس الكتاب والسنّة وإجماع المسلمين ثانياً، ومن الأسف أنّ التعصّبات المذهبيّة الكلامية صارت أساساً لتكفير المعتزلة أصحاب الحديث والأشاعرة وبالعكس، وربما عمّ البلاء شيعة أئمة أهل البيت فترى أنّ بعض المتعصبين أخذوا يكفّرون الشيعة بأُمور لو ثبتت لا تكون سبباً للتكفير، فضلاً عن كون أكثرها تهماً باطلة كالقول بتحريف القرآن ونظيره وأنّ الثابت منها، مدعم بالكتاب والسنّة كما سيوافيك في آخر هذا الفصل، ولأجل أن يقف القارئ على مدى البلاء في العصور السابقة نذكر كلمة الإيجي، قال:

قال جمهور المتكلّمين والفقهاء على أنّه لا يكفر أحد من أهل القبلة، والمعتزلة الذين قبل أبي الحسين، تحامقوا فكفّروا الأصحاب ـ يريد الأشاعرة ـ فعارضه بعضنا بالمثل، وقال الأُستاذ وكل مخالف يكفّرنا فنحن نكفّره وإلاّ فلا[1].

١ـ الإيجي: المواقف: ٣٩٢.

وكأنَّ الأُستاذ أبا إسحاق الاسفرائيني صوّر الموقف موقف حرب فعمل بقوله سبحانه: ﴿فَٱعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة ـ ١٩٤) مع أنّ الموقف موقف حزم واحتياط، فلو كفّرت إحدىٰ الطائفتين الطائفة الأُخرىٰ عن حق وجهالة، فيجب علينا إرشاد المكفّرين وهدايتهم وإقامة الدلائل علىٰ إيمانهم لاتكفيرهم عملاً بالاعتداء بالمثل.

والعجب أنّ أكثر المسائل التي ربما بها تكفر طائفةٌ، طائفةٌ أُخرىٰ، مسائل كلامية لم يكن بها عهد في عصر النبي الأكرم، ولم يكن النبي يستفسر عن عقيدة المعترِف بالشهادتين، فيها نظير:

١ ـ كون صفاته عين ذاته أو زائدة عليها.

٢ ـ كون القرآن محدثاً أو قديماً.

٣ ـ أفعال العباد هل هي مخلوقة لله تعالىٰ أم لا ؟

٤ ـ هل الصفات الخبرية في القرآن كاليد والوجه تحمل علىٰ المعنىٰ اللغوي أم تؤوّل؟

٥ ـ رؤية الله سبحانه في الآخرة هل هي ممكنة أم ممتنعة؟

٦ ـ عصمة الأنبياء قبل البعثة وبعدها.

إلىٰ غير ذلك من عشرات المسائل الكلامية التي يستدلّ فيها كل من الطائفتين بلفيف من الآيات والأحاديث، فكلّ يرىٰ نفسه متمسكاً بالمصدرين الرئيسيّين وفي الوقت نفسه معترفاً بتوحيده ورسالة نبيه.

فعلىٰ ذلك يجب علينا الأخذ بالضابطة، فما دام الخلاف ليس في صلب التوحيد وما جاء به الرسول بالضرورة علىٰ نحو تعد المفارقة عنه، مفارقة عن الاعتراف بالرسالة لا يكون الاختلاف موجباً للكفر، وخروجاً عن الإسلام وارتداداً

عن الدين، ويعد خلافاً مذهبياً، وكون شيء ضرورياً في مذهب الأشاعرة ليس دليلاً على كونه كذلك بين عامة المسلمين وبالعكس فيما يقوله المعتزلة وحتى مايقوله الشيعة في ضروريات مذهبهم.

ولأجل أن يقف القارئ على أنّ جمهور العلماء لا يجوز تكفير أهل القبلة نورد كلمات للعلماء في ذلك ثم نذكر مصادر آرائهم في الروايات:

١ ـ قال ابن حزم عندما تكلم فيمن يُكفّر ولا يكفّر: وذهبت طائفة إلى أنّه لا يُكفّر ولايُفسَّق مسلم بقول قال في اعتقاد، أو فتيا، وإنّ كلّ من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى أنّه الحق فإنّه مأجور على كل حال إن أصاب فأجران، وإن أخطأ فأجر واحد.

قال وهذا قول ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة (رضي الله عنهم) لا نعلم منهم خلافاً في ذلك أصلاً [١].

٢ ـ وقال شيخ الإسلام تقي الدين السبكي: إنّ الإقدام على تكفير المؤمنين عسر جداً، وكل من كان في قلبه إيمان يستعظم القول بتكفير أهل الأهواء والبدع مع قولهم لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله، فإنّ التكفير أمر هائل عظيم الخطر (إلى آخر كلامه وقد أطال في تعظيم التكفير وتعظيم خطره) [٢].

٣ ـ وكان أحمد بن زاهر السرخسي الأشعري يقول: لمّا حضرت الشيخ أبا الحسن الأشعريّ الوفاة بداري في بغداد أمرني بجمع أصحابه فجمعتهم له، فقال: اشهدوا على أنّني لا أُكفّر أحداً من أهل القبلة بذنب، لأنّي رأيتهم كلّهم يشيرون إلى معبود واحد والإسلام يشملهم ويعمّهم [٣].

---

١ ـ ابن حزم: الفصل: ٣/٢٤٧.

٢ ـ ٣ ـ الشعراني: اليواقيت والجواهر: ٥٨.

٤ ـ وقال القاضي الإيجي: جمهور المتكلّمين والفقهاء على أنّه لا يكفّر أحد من أهل القبلة واستدل على مختاره بقوله: إنّ المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة من كون الله تعالى عالماً بعلم أو موجداً لفعل العبد، أو غير متحيز ولا في جهة ونحوها لم يبحث النبي عن اعتقاد من حكم بإسلامه فيها ولا الصحابة ولا التابعون، فعلم أنّ الخطأ فيها ليس قادحاً في حقيقة الإسلام.

ثم قال: فإن قيل لعلّه ـ عليه السلام ـ عرف منهم ذلك فلم يبحث عنها كما لم يبحث عن علمهم بعلمه وقدرته مع وجوب اعتقادهما.

ثم أجاب بقوله: قلنا: مكابرة والعلم والقدرة ممّا يتوقف عليه ثبوت نبوته فكان الاعتراف بها دليلاً للعلم بهما.

ثم إنّ الإيجي ذكر الأسباب الستة التي بها كفّرت الأشاعرةُ المعتزلةَ، ثم ناقش في جميع تلك الأسباب وأنّها لا تكون دليلا للكفر.

ثم ذكر الأسباب الأربعة التي بها كفّرت الأشاعرةُ المعتزلةَ وناقش فيها وأنّها لا تكون سبباً للتكفير.

ثم ذكر الأسباب الثلاثة التي بها تكفّر الروافض وناقش فيها وأنّها لاتكون سبباً للكفر[1].

والحقّ أنّ القاضي قد نظر إلى المسألة بعين التحقيق وأصاب الحقّ إلاّ في بعض المسائل. فقد ناقش في أسباب تكفير المجسمة وهو في غير محلّه والتفصيل لايناسب المقام.

٥ ـ وقال التفتازاني: إنّ مخالف الحق من أهل القبلة ليس بكافر مالم يخالف ما هو من ضروريات الدين كحدوث العالم وحشر الأجساد، واستدلّ بقوله: إنّ

١ ـ الإيجي: المواقف: ٣٩٢ ـ ٣٩٤.

النبي ومن بعده لم يكونوا يفتشون عن العقائد وينبّهون على ما هو الحق.

فإن قيل: فكذا في الأُصول المتفق عليها.

قلنا: لاشتهارها وظهور أدلّتها على ما يليق بأصحاب الجمل.

ثم أجاب بجواب آخر وقال:

قد يقال ترك البيان إنّما كان اكتفاءً بالتصديق الإجمالي إذ التفصيل إنّما يجب عند ملاحظة التفاصيل، وإلاّ فكم مؤمن لا يعرف معنىٰ القديم والحادث.

فقد ذهب الشيخ الأشعري إلىٰ أنّ المخالف في غير ما ثبت كونه من ضروريات الدين ليس بكافر، وبه يشعر ما قاله الشافعي ـ رحمه الله ـ: لا أرد شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابية لاستحلالهم الكذب.

وفي المنتقىٰ عن أبي حنيفة أنّه لم يكفّر واحداً من أهل القبلة وعليه أكثر الفقهاء، ثم ذكر بعض الأقوال من الأشاعرة والمعتزلة الذي كانوا يكفّرون مخالفيهم في المسألة [1].

قال ابن عابدين: نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير، لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون، بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء، والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا [2].

ولعل بعض البسطاء يتصوّر أنّ العاطفة والمرونة الخارجة عن إطار الإسلام صارت مصدراً لهذه الفتيا، ولكنّه سرعان ما يرجع عن قضائه إذا وقف على الأحاديث المتوفرة الواردة في المقام الناهية عن تكفير أهل القبلة، وإليك سردها:

١ـ التفتازاني، شرح المقاصد: ٥ /٢٢٧ ـ ٢٢٨.

٢ـ ابن عابدين: رد المختار: ٤ /٢٣٧.

السنّة النبوية وتكفير المسلم :

قد وردت أحاديث كثيرة تنهي عن تكفير المسلم الذي أقرّ بالشهادتين فضلاً عمّن يمارس الفرائض الدينية وإليك طائفة من هذه الأحاديث:

١ـ «بني الإسلام على خصال: شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأنّ محمداً رسول الله، والإقرار بما جاء من عند الله، والجهاد ماض منذ بعث رسله إلى آخر عصابة تكون من المسلمين ... فلا تكفّروهم بذنب ولاتشهدوا عليهم بشرك».

٢ـ «لاتكفّروا أهل ملّتكم وإن عملوا الكبائر»[1].

٣ـ «لاتكفّروا أحداً من أهل القبلة بذنب وإن عملوا الكبائر».

٤ـ «بني الإسلام على ثلاث: ... أهل لا إله إلاّ الله لا تكفّروهم بذنب ولا تشهدوا لهم بشرك».

٥ـ عن أبي ذر: أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يرمي رجل رجلاً بالفسق أو بالكفر إلاّ ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك».

٦ـ عن ابن عمر: إنّ رسول الله ﷺ قال: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما».

٧ـ «من قذف مؤمناً بكفر فهو كقاتله، ومن قتل نفسه بشيء عذّبه الله بما قتل».

٨ـ «من كفّر أخاه فقد باء بها أحدهما».

٩ـ «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فهو كقتله، ولعن المؤمن كقتله».

١٠ـ «أيّما رجل مسلم كفّر رجلاً مسلماً فإنّ كان كافراً وإلاّ كان هو الكافر».

١ـ نعم الكبائر توجب العقاب لا الكفر.

١١ـ «كفّوا عن أهل لا إله إلاّ الله لا تكفّروهم بذنب، فمن أكفر أهل لا إله إلاّ الله فهو إلىٰ الكفر أقرب».

١٢ـ «أيّما امرئ قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلاّ رجعت عليه».

١٣ـ «ما أكفر رجل رجلاً قط إلاّ باء بها أحدهما».

١٤ـ «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما إن كان الذي قيل له كافراً فهو كافر، وإلاّ رجع إلىٰ من قال».

١٥ـ «ما شهد رجل علىٰ رجل بكفر إلاّ باء بها أحدهما، إن كان كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن كافراً فقد كفر بتكفيره إيّاه».

١٦ـ عن علي ـعليه السلامـ: في الرجل يقول للرجل: يا كافر ياخبيث يافاسق ياحمار؟ قال: «ليس عليه حد معلوم، يعزر الوالي بما رأىٰ»[1].

١٧ـ حدثنا أُسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله ﷺ سرية إلىٰ الحرُقات، فنذروا بنا فهربوا فأدركنا رجلاً فلما غشيناه قال: لا إله إلاّ الله، فضربناه حتىٰ قتلناه فعرض في نفسي من ذلك شيء فذكرته لرسول الله ﷺ فقال: «مَنْ لَكَ بِلا إله إلاّ الله يوم القيامة؟» قال: قلت: يارسول الله، إنّما قالها مخافة السلاح والقتل، فقال: «ألا شققت عن قلبه حتىٰ تعلم من أجل ذلك أم لا ؟ مَنْ لَكَ بِلا إله إلاّ الله يوم القيامة؟» قال: فما زال يقول ذلك حتىٰ وددت أنّي لم أُسلم إلاّ يومئذ[2].

١ـ هذه الأحاديث مبثوثة في جامع الأُصول: ١، و ١٠، ١١ كما أنّها مجموعة بأسرها في كنز العمال للمتقي الهندي: ج١.

٢ـ أخرجه أحمد في مسنده: ١٨٧ ـ ١٨٨ ح٢١٨٦١، والبخاري في صحيحه: ٦٤، باب ٤٥، ح ٤٢٦٩. وكتاب الديات: ٨٧ باب ٢، ح ٦٨٧٢. ومسلم في صحيحه: ٩٦ـ٩٧، كتاب الإيمان، باب ٤١، ح٩٦، وأبو داود في سننه: ٤٤ـ٤٥ ح ٢٦٤٣. والنسائي في السنن الكبرىٰ: ١٧٦ـ ١٧٧، ح٨٥٩٤، كتاب السير، باب١٢. وابن ماجة في سننه: ٥/١٢٩٦، ح ٣٩٣٠، كتاب الفتن، باب ١.

١٨ـ لما خاطب ذو الخويصرة الرسول الأعظم ﷺ بقوله اعدل، ثارت ثورة من كان في المجلس منهم خالد بن الوليد قال: يارسول الله! ألا أضرب عنقه؟ فقال رسول الله ﷺ «فلعله يكون يصلّي» فقال: إنّه ربّ مصلٍّ يقول بلسانه ماليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: «إنّي لم أُومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم»[1].

القدح في عقائد الشيعة:

إنّ الشيعة تشكّل ثلث المسلمين أو ربعهم فقد رماهم المغفّلون بتهم باطلة، فحبسوهم في قفص الاتهام. ولم يصدروا في ذلك إلاّ عن الهوى، نظير:

١ـ تأليه الشيعة لعلي وأولاده، وأنّهم يعبدونهم ويعتقدون بإلوهيتهم.

٢ـ إنكارهم ختم النبوة برحيل سيدنا محمد ﷺ وأنّ الوحي لم يزل ينزل على علي وأولاده.

٣ـ بغض أصحاب النبي وسبّهم ولعنهم وأنّهم أعداء الصحابة من أوّلهم إلى آخرهم.

٤ـ تحريف القرآن الكريم وأنّه حذف منه أكثر ممّا هو الموجود.

٥ـ نسبة الخيانة لأمين الوحي فقد بعث إلى علي ـ عليه السلام ـ فخان فجاء إلى محمد ﷺ.

١ـ أخرجه مسلم في صحيحة ٧/ ١٧١ ح ١٠٦٤ و أحمد في مسنده: ٤/ ١٠ ح ١١٠٠٨، والبخاري كتاب الزكاة: ٤٧، أبو يعلى في مسنده: ٣٩٠ـ٣٩١ ح ١١٦٣.

المسائل الاجتهادية :

وهناك ما نسبوه إلىٰ الشيعة من العقائد، والنسبة صحيحة وهي بين تفسير خاطئ واجتهاد صحيح مدعم بالدليل نظير:

١ ـ خلافة الخلفاء الأربعة.

٢ ـ عدالة الصحابة كلّهم بلا استثناء.

٣ ـ القول بالبداء.

٤ ـ عصمة أئمة أهل البيت.

٥ ـ التقية من المسلم المخالف.

٦ ـ كون الأئمة عالمين بالغيب.

فهذه نماذج من كلا القسمين، وهي تدور بين التهم الباطلة والمسائل الاجتهادية التي يعذر المجتهد في اجتهاده إذا أخطأ، فكيف إذا أصاب؟! فلنأخذ بدراسة القسم الأوّل:

أمّا تأليه الشيعة لعلي وأولاده: فالشيعة براء من هذه التهمة منذ بكرة أبيهم وهم يشهدون كل يوم في صلواتهم وخطبهم بأنّه لا إله إلاّ الله وإنّ كل من سواه عبداً لله تالين قوله سبحانه: ﴿إن كلُّ مَن في السَّمَوَاتِ والأرْضِ إلاّ آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْداً﴾ (مريم ـ ٩٣) قوله سبحانه: ﴿يا أيّها النـاسُ أنتُمُ الفُقَـراءُ إلىٰ اللهِ واللهُ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيد﴾ (فاطر ـ ١٥) وأمّا التوسّل بهم فلا صلة له بالتأليه علىٰ أنّهم يتوسّلون بالنبي ﷺ كما يتوسّلون بأئمتهم كما يتوسّل أهل السنّة به ﷺ.

وأمّا الثاني: أعني إنكارهم ختم النبوة بمحمّد ﷺ: فهو أيضاً مثل الأوّل، وهذا هو إمامهم الأوّل علي ـ عليه السلام ـ يقول عندما تولىٰ غسل نبيه: «بأبي أنت وأُمي

يارسول الله لقد انقطع بموتك مالم ينقطع بموت غيرك من النبوة والأنباء وأخبار السماء»[١].

وقد ألّف غير واحد من أصحابنا الإمامية كتباً ورسائل في الرد على البابية والبهائية والقاديانية الذين أنكروا ختم النبوة بألوان الأنكار، وقد خصصنا بحثاً مفصلاً من كتابنا «مفاهيم القرآن» لهذا الموضوع وبلغنا الغاية ونقلنا هناك ١٣٠ نصاً من الأحاديث المروية عن النبي وأئمة أهل البيت -عليهم السلام- على ختم الرسالة والنبوة بالنبي الأعظم ﷺ أرىٰ أنّ إفاضة القول في رد هذه التهمة إضاعة للوقت.

وأمّا الثالث: وهو بغض أصحاب النبي فيالله ولهذه التهمة، كيف يمكن أن يقال إنّ الشيعة تبغض الصحابة مع أنّ أُمّة كبيرة من أصحاب النبي من بني هاشم بدءاً من عمه أبي طالب ومروراً بصفية عمته، وفاطمة بنت أسد، وبحمزة والعباس وجعفر وعقيل وطالب وعبيدة بن الحارث «شهيد بدر» وأبي سفيان بن الحارث ونوفل بن الحارث وجعدة بن أبي هبيرة وأولادهم وزوجاتهم، وانتهاء بعلي -عليه السلام- وأولاده وبناته وزوجته سيدة نساء العالمين.

أمّا الذين استشهدوا في عهد النبي الأكرم فهم يتجاوزون المئات ولا يشك أي مسلم في أنهم كانوا من المؤمنين الصادقين الذين حوّلهم الإسلام وأثّر فيهم، وضربوا في حياتهم أروع الأمثلة في الإيمان والتوحيد والتضحية، بالغالي والرخيص، خدمة للمبدأ والعقيدة. ابتداء من ياسر وزوجته سمية أوّل شهيد وشهيدة في الإسلام وكان الرسول يقول لهم وهو يسمع أنينهم تحت سياط التعذيب: «صبراً آل ياسر إنّ موعدكم الجنة»[٢]. مروراً بمن توفي في مهجر الحبشة إلى شهداء بدر وأُحد، وقد استشهد في معركة أُحد سبعون صحابياً دفنهم النبي الأكرم ﷺ

١ـ نهج البلاغة: الخطبة رقم ٢٣٥.

٢ـ السيرة النبوية لابن هشام: ١ / ٣٢٠، طبعة الحلبي.

وصلّى عليهم وكان يزورهم ويسلّم عليهم، ثمّ شهداء سائر المعارك والغزوات حتى قال النبي الأكرم ﷺ في حق سعد بن معاذ شهيد غزوة الخندق: اهتز العرش لموته، وشهداء بئر معونة ويتراوح عدد الشهداء بين ٤٠ حسب رواية أنس بن مالك، أو ٧٠ حسب رواية غيره، إلى غير ذلك من الأصحاب الصادقين الأجلاّء الذين: ﴿صَدَقُوا ما عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ (الأحزاب ـ ٢٣) ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران ـ ١٧٣) ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ... * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدارَ والإيمانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر: ٨ـ٩).

فهل يصح لمسلم أن يبغض هؤلاء مع أنّ إمام الشيعة يصفهم بقوله:

«أين إخواني الذين ركبوا الطريق ومضوا على الحق؟ أين عمّار؟ وأين ابن التيهان؟ وأين ذو الشهادتين؟ وأين نظراؤهم من إخوانهم الذين تعاقدوا على المنية وأُبرِدَ بِرؤوسهم إلى الفجرة؟ اوه على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبّروا الفرض فأقاموه. أحيوا السنّة وأماتوا البدعة، دُعوا للجهاد فأجابوا، ووثِقُوا بالقائد فاتّبعوه»[1].

وليس ما جاء في هذه الخطبة فريداً في كلامه، فقد وصف أصحاب رسول الله ﷺ يوم صفين، يوم فرض عليه الصلح بقوله:

«ولقد كنّا مع رسول الله ﷺ نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلاّ إيماناً وتسليماً، ومضيّاً على اللّقم، وصبراً على مضض الألم، وجِدّاً في جهاد العدو، ولقد كان الرجل منّا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين،

١ـ نهج البلاغة: الخطبة ١٨٢.

يتخالسان أنفسهما أيّهما يسقي صاحبه كأس المنون، فمرّة لنا من عدونا، ومرّة لعدونا منّا. فلمّا رأىٰ الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتىٰ استقر الإسلام ملقياً جرانه ومتبوّئاً أوطانه، ولعمري لو كنّا نأتي ما أتيتم ما قام للدين عمود، ولا اخضرّ للإيمان عود» [1].

هذه كلمة قائد الشيعة وإمامهم، أفهل يجوز لمن يؤمن بإمامته أن يكفّر جميع صحابة النبي ﷺ أو يفسّقهم، أو ينسبهم إلىٰ الزندقة والإلحاد، أو الارتداد، من دون أن يقسمهم إلىٰ أقسام ويصنّفهم أصنافاً ويذكر تقاسيم القرآن والسنّة في حقّهم؟! كلاّ ولا، وهذا هو الإمام علي بن الحسين يذكر في بعض أدعيته صحابة النبي ويقول: «اللّهم وأصحاب محمد ﷺ خاصة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره وكانفوه وأسرعوا إلىٰ وفادته، وسابقوا إلىٰ دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به ومن كانوا منطوين علىٰ محبته، يرجون تجارة لن تبور في مودته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلّقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظل قرابته، فلا تنس لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا الخلق عليك وكانوا مع رسولك دعاة لك إليك، واشكرهم علىٰ هجرهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعة المعاش إلىٰ ضيقه، ومن كثرت في إعزاز دينك من مظلومهم، اللهم وأوصل التابعين لهم بإحسان الذين يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا...» [2].

فإذا كان الحال كذلك، واتفق الشيعي والسني علىٰ إطراء الذكر الحكيم للصحابة والثناءعليهم فما هو موضع الخلاف بين الطائفتين كي يعد ذلك من أعظم الخلاف بينهما؟

١ـ نهج البلاغة، الخطبة ٥٦.

٢ـ الصحيفة السجادية: الدعاء ٤.

وهـذا ما سيوافيك في الأمـر الثاني مـن المسائل الاجتهـادية فتربـص حتىٰ حين.

وأمّا الأمـر الرابع أعني تحريف القرآن الكـريم: فالرأي السـائد بينهم من عصر أئمة أهـل البيت ـ عليهم السلام ـ إلىٰ يومنا هـذا هو القول بعدم التحـريف، وقد ذكرنـا نصوص علمائنا الإمـامية في هـذا المضمار في كتاب خصصناه لبيـان عقائد الشيعة أخـذنا بنصوصهـم من منتصف القرن الثـالث إلىٰ يومنـا هذا. نعم يـوجد بينهم مـن قال بـالتحريـف، ولكنّه نظـرية شخصيـة لا تؤخـذ بها الأُمّة، ووجـود الروايات في كتـاب الكافي للكليني وغيره لايكون دليلاً على كونـه عقيدة للشيعة، فانّ الكافي كسائر كتب الحديث يتضمن أحاديث صحيحة وغير صحيحة، وليس الكافي عندنا كصحيح البخاري عند أهـل السنّة الذي لا يتطرق إليه قلم النقاش والجرح.

ولو صحّت المؤاخـذة ـ ولن تصح ـ فقد قال بـالتحريف جماعـة من أهل السنة ووردت رواياتـه في الصحاح غير أنّ القوم فسّروها بنسـخ التلاوة. فإذا صح هذا العـذر ـ ولم يصح ـ فليصح في الـروايات الموجودة في كتب حـديث الشيعة، وهذا هو القـرطبي ينقل في تفسيره عن أُم المؤمنين أنّ سورة الأحزاب كـانت مائتي آية، فحـرّفت، أعاذنا الله مـن هذه التسويلات البـاطلة، وبما أنّ علماءنا قـد بلغوا الغايـة في نفي هـذه التهمة اقتصرنـا بالإشـارة وهي كافيـة لمن ألقىٰ السمع وهـو شهيد.

وأمّا الخامس: أعني نسبة الخيانة إلىٰ أمين الوحي: فهو أُكذوبة ورثه المفتري من اليهود حيـث عادوا جبرئيل لأجل أنّه خـان ونقل النبوة من ذريـة إسحاق إلىٰ ذرية إسماعيل [1]. فأخذه المفتري منهم وطبّقها علىٰ الشيعة.

١ـ الرازي في تفسير قوله: ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي﴾.

وإليك الكلام في القسم الثاني.

المسائل الاجتهادية:

وهذه المسائل تدور بين ما هم خاطئون في تفسيرها ـ مثل البداء ـ وبين ما هي مسائل نظرية قابلة للاجتهاد مدعمة بالدليل الصحيح والاختلاف في مثلها.

إنّ الاختلاف في هذه المسائل لا يكون ملاكاً للتكفير حتىٰ ولو كانوا خاطئين، فكيف وأنّهم مصيبون فيها يعرفها من رجع إلىٰ كتبهم، وإليك دراستها علىٰ وجه موجز.

١ ـ خلافة الخلفاء:

إنّ خلافة الخلفاء ليست من الأُصول بل من الأحكام الفرعية.

قال التفتازاني: لا نزاع في أنّ مباحث الإمامة بعلم الفروع أليق، لرجوعها إلىٰ أنّ القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات، وهي أُمور كلية تتعلّق بها مصالح دينية أو دنيوية، لا ينتظم الأمر إلاّ بحصولها فيقصد الشارع تحصيلها في الجملة من غير أن يقصد حصولها من كل أحد، ولا خفاء في أنّ ذلك، الأحكام العملية دون الاعتقادية [١].

وقال الإيجي: المرصد الرابع في الإمامة ومباحثها عندنا من الفروع وإنّما ذكرناها في علم الكلام تأسياً بمن قبلنا [٢].

وقال الجرجاني: الإمامة ليست من أُصول الديانات والعقائد، بل هي عندنا

---

١ ـ التفتازاني: شرح العقائد: ٥ / ٢٣٢.

٢ ـ الإيجي: المواقف: ٣٩٥.

من الفروع المتعلّقة بأفعال المكلّفين، إذ نصب الإمام عندنا واجب على الأُمة سمعاً[1].

فإذا كانت الإمامة من الفروع فما أكثر الاختلاف في الفروع فكيف يكون الاختلاف موجباً للكفر؟

وبعبارة أُخرىٰ: أنّ السمع أو هو منضماً إلىٰ العقل دلّا علىٰ وجوب نصب الإمام، لأنّ مقاصد الشرع لا يحصل إلاّ بذلك النصب، فاجتمع المسلمون فاختاروا شخصاً للقيادة فعلىٰ فرض صحة الاختيار وكونها جامعاً للشرائط فلا يتجاوز عن كونه عملهم كان تجسيداً لحكم فرعي فلا يصير رفض عملهم سبباً للكفر وليس الاعتقاد بخلافة شخص من ضروريات الإسلام، لأنّ المفروض أنّها حدثت بعد رحيل النبي وانقطاع الوحي، فكيف يكون خلافة فرد خاص أمراً ضرورياً؟

بل يمكن أن يقال إنّ وجوب نصب الإمام من الفروع، وأمّا الاعتقاد بأنّ المنصوب خليفة فليس من الواجبات الشرعية بدليل أنّهم اتّفقوا علىٰ عدم وجوبه في غير الخلفاء الراشدين، فإنّ عمر بن عبد العزيز في سيرته وسلوكه لم يكن أقل من بعض الخلفاء ولم يقل أحد بلزوم الإيمان بكونه خليفة الرسول، فكيف يكون الخلاف موجباً للكفر؟

علىٰ أنّ الشيعة قد أقامت أدلّة متواترة علىٰ أنّ النبي نصب الإمام في عصره ولم يفوّضه إلىٰ الأُمّة.

٢ ـ عدالة الصحابة كلّهم أو بعضهم :

إنّ مثار الخلاف بين الطائفتين هو عدالة الصحابة كلّهم أو بعضهم،

---

١ ـ الجرجاني: شرح المواقف: ٨ / ٣٤٤.

فذهب أهل السنّة إلى الأوّل، والشيعة إلى الثاني، وأنّه لا يمكن الحكم بعدالة كل واحد واحد منهم ولكلّ من الطرفين أدلّة وحجج، وقد ارتحل النبي الأكرم ﷺ ولم يكن الاعتقاد بعدالتهم أجمعين من صميم الإسلام، ولم يكن النبي يستفسر عمّن يسلم، عن اعتقاده بعدالة أصحابه عامة، فإذا كانت المسألة بهذه المثابة فكيف يمكن أن يكون القول بعدالة بعض دون بعض موجباً للكفر، كيف والقرآن الكريم قد قسّم أصحاب النبي إلى أقسام عشرة.

١ ـ إنّ القرآن الكريم يصنّف الصحابة إلى أصناف مختلفة، فهو يتكلّم عن السابقين الأوّلين، والمبايعين تحت الشجرة، والمهاجرين المهجّرين عن ديارهم وأموالهم، وأصحاب الفتح، إلى غير ذلك من الأصناف المثالية، الذين يثني عليهم ويذكرهم بالفضل والفضيلة، وفي مقابل ذلك يذكر أصنافاً أُخرىٰ يجب أن لا تغيب عن أذهاننا وتلك الأصناف هي التالية:

١ ـ «المنافقون المعروفون» (المنافقون ـ ١).

٢ ـ «المنافقون المتسترون الذين لا يعرفهم النبي» (التوبة ـ ١٠١).

٣ ـ «ضعفاء الإيمان ومرضىٰ القلوب» (الأحزاب ـ ١١).

٤ ـ «السمّاعون لأهل الفتنة» (التوبة : ٤٥ ـ ٤٧).

٥ ـ «المجموعة الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً» (التوبة ـ ١٠٢).

٦ ـ «المشركون على الارتداد عندما دارت عليهم الدوائر» (آل عمران ـ ١٥٤).

٧ ـ «الفاسق أو الفسّاق الذين لا يصدق قولهم ولا فعلهم» (الحجرات ـ ٦، السجدة ـ ١٨).

٨ ـ «المسلمون الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم» (الحجرات ـ ١٤).

٩ ـ «المؤلّفة قلوبهم الذين يظهرون الإسلام ويُتألّفون بدفع سهم من

الصدقة إليهم لضعف يقينهم» (التوبة ـ ٦٠).

١٠ ـ «المولون أمام الكفّار» (الأنفال ـ ١٥ ـ ١٦)[1].

هذه الأصناف إذا انضمت إلى الأصناف المتقدّمة، تعرب عن أنّ صحابة النبي الأكرم لم يكونوا على نمط واحد، بل كانوا مختلفين من حيث قوة الإيمان وضعفه، والقيام بالوظائف والتخلّي عنها، فيجب إخضاعهم لميزان العدالة الذي توزن به أفعال جميع الناس، وعندئذ يتحقّق أنّ الصحبة لا تعطي لصاحبها منقبة إلاّ إذا كان أهلاً لها، ومع ذلك فكيف يمكن رمي الجميع بسهم واحد وإعطاء الدرجة الواحدة للجميع، وهذا هو رأي الشيعة فيهم، وهو نفس النتيجة التي يخرج بها الإنسان المتدبّر للقرآن الكريم.

٣ ـ التقية من المخالف المسلم:

اتّفق المسلمون على جواز التقية من الكافر بكلمة واحدة أخذاً بقوله سبحانه: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إيمانِهِ إلاّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإيمان﴾ (النحل ـ ١٠٦) وقوله سبحانه: ﴿لا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُونَ الكافِرِينَ أَوْلِياءَ مِن دُونِ المُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إلاّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ (آل عمران ـ ٢٨)

إنّما الكلام في التقية من المخالف المسلم، وهذا ليس شيئاً بديعاً، فإنّ السبب الذي جوّز التقية من المخالف الكافر، هو المجوّز للتقية من المخالف المسلم فإنّها سلاح الضعيف، فلو كانت الشيعة آمنة لما اتّقت لا من الكافر ولا من المسلم المخالف.

على أنّ هذا ليس فكراً بديعاً فقد صرّح بجوازه لفيف من علماء السنّة،

---

١ ـ سيوافيك نصّ الآيات في الفصل التاسع فانتظر.

فلاحظ المصادر[١]. والتقية تغاير النفاق مغايرة جوهرية فالمنافق يُظهر الإيمان ويبطن الكفر والمتّقي يبطن الإسلام ويظهر الخلاف، فوالله العظيم ﴿وإنّه لقسمٌ لو تعلمون عظيم﴾ لو كان الشيعي آمن على دمه ونفسه وماله وأهله لما اتّقىٰ في ظرف من الظروف كما هو لا يتقي الآن في ظرف من الظروف للحرية السائدة علىٰ أكثر الأجواء.

٤ ـ البداء :

إنّ الاختلاف في البداء اختلاف لفظي جداً عند التدبّر وليس هناك خلاف جوهري بين الطائفتين، والمهم هو تفسيره، فأهل السنّة يفسّرونه بظهور ما خفىٰ علىٰ الله سبحانه، ولو كان هذا معنىٰ البداء فالشيعة تردّه مثل أهل السنة.

والتفسير الصحيح لها هو: أنّ الله يظهر للناس ما كان قد أخفاه عنهم سابقاً.

وبتعبير آخر أنّ المراد من البداء هو تغيير المصير في ظل الدعاء والأعمال الصالحة كالصدقة والاستغفار وصلة الرحم كما اتّفق لقوم يونس، فأظهر الله ما خفي عليهم من الفرج والتحرّر من الشدّة حيث غيّروا مصيرهم بالأعمال الصالحة قال سبحانه: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمانُها إِلاّ قَوْمَ يُونُسَ لَمّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الحَياةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعناهُم إِلىٰ حِينٍ﴾ (يونس ـ ٩٨) فظهرت لهم ما أخفىٰ الله عنهم حيث كانوا مذعنين بالعذاب والهلاك، فظهرت لهم النجاة.

وأمّا وجه التعبير عن تلك الحقيقة الناصعة بما يتبادر إلىٰ الذهن في بدء الأمر من ظهور ما خفىٰ علىٰ الله فإنّما لأجل الاقتداء بالنبي الأكرم فإنّه ﷺ أوّل من قال هذه الكلمة، وبما أنّ القرينة كانت موجودة لا يضر التبادر البدئي.

---

١ ـ الطبري: جامع البيان: ٣/١٥٣، الزمخشري: الكشاف: ١/٤٢٢، الرازي: مفاتيح الغيب: ٨/١٣، النسفي: التفسير بهامش تفسير الخازن: ١/٢٧٧، الآلوسي: روح المعاني: ٣/١٢١، جمال الدين القاسمي: محاسن التأويل: ٤/٨٤.

روىٰ البخاري عن أبي هريرة أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: إنّ ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمىٰ بدا لله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتىٰ الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لَون حسنٌ وجلدٌ حسنٌ، قد قذرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه فأُعطي لوناً حسناً وجلداً حسناً، فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: الإبل أو قال البقر هو شك في ذلك أنّ الأبرص والأقرع قال أحدهما: الإبل وقال الآخر: البقر، فأُعطي ناقة عُشراء، فقال: يبارك لك فيها؛ وأتىٰ الأقرعَ فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن، ويذهب عني هذا، قد قذرني الناس، قال: فمسحه فذهب وأُعطي شعراً حسناً، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: البقر، قال: فأعطاه بقرة حاملاً، وقال: يبارك لك فيها؛ وأتىٰ الأعمىٰ فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: يرد الله إليَّ بصري فأبصر به الناس، قال: فمسحه فرد الله إليه بصره، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطاه شاة والداً، فأُنتج هذان وولّد هذا، فكان لهذا وادٍ من إبل، ولهذا وادٍ من بقر، ولهذا وادٍ من الغنم.

ثم إنّه أتىٰ الأبرص في صورته وهيئته، فقال: رجلٌ مسكين تقطّعت بي الحبال في سفري فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال، بعيراً أتبلّغ عليه في سفري، فقال له: إنّ الحقوق كثيرةٌ، فقال له: كأنّي أعرفك ألم تكن أبرص يقذرك الناس، فقيراً فأعطاك الله؟ فقال: لقد ورثت لكابر عن كابر، فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلىٰ ما كنت، وأتىٰ الأقرعَ في صورته وهيئته فقال له مثل ما قال لهذا، فرد عليه مثل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلىٰ ما كنت، وأتىٰ الاعمىٰ في صورته فقال: رجل مسكين وابن سبيل وتقطعت بي الحبال في سفري فلا بلاغ اليوم إلاّ بالله ثم بك أسألك بالذي رد عليك بصرك، شاة أتبلغ بها في سفري؟ فقال: قد كنت أعمىٰ فرد الله بصري، وفقيراً فقد أغناني، فخذ ماشئت، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذته لله، فقال: أمسك مالك، فانّما ابتليتم، فقد رضي الله عنك وسخط علىٰ صاحبيك [1].

١ـ البخاري: الصحيح: ٤ /١٧١ ـ ١٧٢، باب حديث أبرص وأعمىٰ وأقرع.

٥ ـ عصمة أئمة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ :

إنّ القول بعصمة الأئمة الاثني عشر، مدعم بالدليل فإنّهم في حديث الرسول الأعظم: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي» أحد الثقلين وعدل الكتاب وقرينه، فإذا كان الكتاب مصوناً عن الخطأ فيكون قرينة كذلك، وإلاّ لما حصلت الغاية الواردة في حديث الرسول ﷺ حيث قال:

«ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا»، فصون الأُمة عن الضلال، رهن كونهم مهتدين غير خاطئين.

والقول بالعصمة لا تلازم النبوة بشهادة أنّ مريم كانت مطهّرة بنص الكتاب وليست بنبية قال سبحانه: ﴿وإذْ قَالَتِ المَلاَئِكَةُ يا مَريمُ إنّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ العَالَمِينَ﴾ (آل عمران ـ ٤٢).

٦ ـ علمهم بالغيب :

إنّ علمهم بالغيب ليس بمعنىٰ مشاركتهم لله في هذا الوصف، فأين علم الله الذاتي غير المتناهي، من العلم الاكتسابي المتناهي؟ وأين العلم النابع عن الذات من العلم المأخوذ من ذي علم؟

نعم إخبارهم عن الملاحم لأجل كونهم محدَّثين، والمحدَّث يسمع صوت الملك ولا يراه، وهو ليس أمراً بديعاً في مجال العقيدة، فقد رواه البخاري في حق الخليفة عمر بن الخطاب.

أخرج البخاري في صحيحه في باب مناقب عمر بن الخطاب: ٢/١٩٤، عن أبي هريرة قال النبي ﷺ: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني اسرائيل رجال يُكلَّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أُمتي منهم أحد فعمر» قال ابن عباس رضي الله عنه: من نبي ولا محدّث.

وأخرج البخاري في صحيحه بعد حديث الغار: ٢/١٧١، عن أبي هريرة

مرفوعاً: أنّه قد كان فيما مضىٰ قبلكم من الأُمم محدّثون، إن كان في أُمتي هذه منهم فإنّه عمر بن الخطاب.

قـال القسطـلاني في شرحـه: ٥ /٤٣١، قـال المؤلّف: يجري علىٰ ألسنتهـم الصواب من غير نبـوة. وقال الخطابي: يلقي الشيء في روعـه، فكأنّه قد حـدث به يظن فيصيب، ويخطر الشيء بباله فيكون، وهي منزلة رفيعة من منازل الأولياء.

وأخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل عمر، عن عائشة عن النبي ﷺ: «قـد كـان في الأُمم قبلكم محدّثـون، فإن يكـن في أُمتي منهـم أحد فـإنّ عمـر بن الخطاب منهم». قال ابن وهب: تفسير محدّثون: ملهمون.

علىٰ أنّا نـرى أنّ القرآن يستعمـل حتى لفظ الـوحي في هذا المورد إذ يقـول سبحانه: ﴿وَأَوحَيْنا إلى أُمِّ مُوسىٰ أنْ أرْضِعِيهِ﴾ [1].

كما أنّه يذكر تحدُّث الملائكة مع مريم العذراء ـ عليها السلام ـ، إذ يقول سبحانه: ﴿قالَ إنَّما أنَا رَسُولُ رَبِّكِ لأهَبَ لَكِ غُلاماً زَكِيّاً﴾ [2].

فليسَ الأئمّة الاثنا عشر وبنتَ النبي الأكرم ﷺ أقل مقاماً من أُمّ موسى أو من مريم العذراء ـ عليها السلام ـ.

ثم إنّ لعضد الـدين الإيجي في المواقف وشارحه السيـد الجرجاني في شرحها كلامـاً في عدم جـواز تكفير الشيعة بمعتقداتهم نأتي بنصهما متنـاً وشرحاً قـد ذكرا الوجوه وردّها:

الأوّل: أنّ القدح في أكـابر الصحـابة الـذين شهـد لهم القرآن والأحـاديث الصحيحـة بالتـزكية والإيمان (تكـذيب) للقـرآن و (للرسـول حيث أثنـىٰ عليهم وعظّمهم) فيكون كفرا.

قلنا: لا ثناء عليهم خـاصة، أي لا ثناء في القـرآن علىٰ واحد من الصحـابة

١ـ القصص: ٧.

٢ـ مريم: ١٩.

بخصوصه وهؤلاء قد اعتقدوا انّ من قدحوا فيه ليس داخلاً في الثناء العام الوارد فيه وإليه أشار بقوله: (ولاهم داخلون فيه عندهم) فلا يكون قدحهم تكذيباً للقرآن، وأمّا الأحاديث الواردة في تزكية بعض معين من الصحابة والشهادة لهم بالجنّة فمن قبيل الآحاد، فلا يكفّر المسلم بإنكارها أو تقول ذلك، الثناء عليهم، وتلك الشهادة لهم مقيّدان، بشرط سلامة العاقبة ولم توجد عندهم، فلا يلزم تكذيبهم للرسول.

الثاني: الإجماع منعقد من الأُمّة، على تكفير من كفّر عظماء الصحابة، وكلّ واحد من الفريقين يكفّر بعض هؤلاء العظماء فيكون كافراً.

قلنا: هؤلاء، أي من كفّر جماعة مخصوصة من الصحابة، لا يسلّمون كونهم من أكابر الصحابة وعظمائهم، فلا يلزم كفره.

الثالث: قوله ـ عليه السلام ـ: «من قال لأخيه المسلم يا كافر، فقد باء به ـ أي بالكفر ـ أحدهما».

قلنا: آحاد، وقد أجمعت الأُمّة على أنّ إنكار الآحاد ليس كافراً، ومع ذلك نقول: المراد مع اعتقاد أنّه مسلم، فإنّ من ظن بمسلم أنّه يهودي أو نصراني فقال له ياكافر لم يكن ذلك كفراً بالإجماع [1].

أقول: إنّ القدح في الصحابة غير تكفيرهم؛ ثم إنّ القدح في البعض منهم الذين لا يتجاوزون عدد الأصابع دون جميعهم.

ثم القدح ليس بما أنّهم صحابيون، بل بما أنّهم أُناس مسلمون، ولو كان القدح كفراً، فقد قدح فيهم القرآن فسمّى بعضهم فاسقاً، وقال: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾ (الحجرات ـ ٦).

نعم إنّ الخلاف الذي دام قروناً، لا يرتفع بيوم أو اسبوع، ولكن رجاؤنا سبحانه أن يلم شعث المسلمين ويجمع كلمتهم، ويفرّق كلمة الكفر وأهله.

١ـ السيد الشريف الجرجاني: شرح المواقف: ٨/ ٣٤٤، ط مصر.

الجهة السابعة :

في الفرق بين الإسلام والإيمان

الإسلام من السلم وهو بمعنى السلامة، لأنّه ينتهي إليها، قال الراغب: الإسلام الدخول في السلم وهو أن يسلم كل واحد منهما أن يناله من ألم صاحبه، أو من التسليم لأنّه تسليم لأمر الله [1].

ولعل الثاني هو الأظهر، يقال: أسلم الرجل: انقاد. وعلى ضوء هذا فالإسلام بالمعنى المصطلح الوارد في الكتاب والسنّة هو نفس المعنى اللغوي من دون نقل.

والغالب عليه، هو استعماله في مقابل الشرك قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام ـ ١٤) وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (آل عمران ـ ٦٧) وقال عز من قائل: ﴿لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام ـ ١٦٣) إلى غير ذلك من الآيات.

والغالب على الإيمان هو استعماله في مقابل الكفر قال سبحانه: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (البقرة ـ ١٠٨) وقال تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ﴾ (آل عمران ـ ١٦٧) وقال عز من قائل: ﴿إِنِ

---

١ ـ الطبرسي: مجمع البيان: ١/ ٤٢٠، الراغب: المفردات، مادة سلم.

ٱسْتَحَبُّوا الكُفْرَ عَلَىٰ الإِيمَانِ﴾ (التوبة ـ ٢٣) إلىٰ غير ذلك من الآيات.

والتقابل بين الإسلام والشرك واضحة فإنّ المسلم شأنه التسليم والانقياد لأمر الله بخلاف المشرك فهو خاضع للأوثان والأصنام.

وأمّا تقابل الإيمان مع الكفر فلأنّ الإيمان هو التصديق القلبي، وأمّا الكفر فهو ستر الحق، والكافر لأجل ستره، يكون منكراً مقابل المؤمن المصدِّق، فهذا يدفعنا إلىٰ القول بأنّهما مفهومان مختلفان، أحدهما يدل علىٰ الانقياد والتسليم، والآخر علىٰ الإذعان والتصديق.

هذا كلّه من حيث المفهوم وأمّا من حيث التطبيق والمصداق فربما يتّحدان، وأُخرىٰ يتفارقان.

فلو أُريد من التسليم، التسليم اللساني، ومن التصديق، مثله، تكون النسبة في مقام التطبيق هو التساوي، فكل مسلم لساناً، مصدِّق كذلك وبالعكس، وإن أُريد منهما هو التسليم والتصديق القلبيان، فكذلك وأمّا إن أُريد من الأوّل، اللساني، ومن الآخر القلبي، فالنسبة بينهما هو العموم والخصوص من وجه فربما يتفارق، أمّا من جانب الإسلام، فكمن أسلم لساناً، ولم يُصدِّق قلباً، وأمّا من جانب الإيمان فكمن عرف الحق وجحده عناداً، وربما يجتمعان، كما إذا سلم لساناً وصدَّق قلباً.

وربما أنّ ظاهر الإطلاق وحدة المتعلّق فتكون النتيجة أنهما مختلفان مفهوماً، متساويان مصداقاً.

هذا كلّه حسب اللغة.

وأمّا الكتاب العزيز فقد استعمل الإسلام علىٰ وجوه مختلفة، وإليك البيان:

١ ـ الإسلام في مقابل الإيمان:

ربما يطلق القرآن لفظ الإسلام على من أسلم لساناً، ولم يصدق قلباً فيريد من الإسلام التسليم لساناً ومن الإيمان، التصديق قلباً يقول سبحانه: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وإن تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُمْ مِن أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الحجرات ـ ١٤) فقد جعل الإسلام في مقابل الإيمان وأُريد من الأوّل، التسليم اللساني دون القلبي، فبالتالي دون التصديق كذلك وعن الثاني التسليم القلبي، ولأجل الاختلاف في المتعلّق صارا متقابلين ونظيره قوله سبحانه: ﴿لاَ يُحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ (المائدة ـ ٤١) فأثبت الإيمان بالأفواه وسلبه عن قلوبهم.

وهذا يؤيد ما قلناه من أنّ الإسلام والإيمان يمشيان جنباً إلى جنب مالم يقيّد أحدهما باللسان و الآخر بالقلب.

وفي هذا القسم من الاستعمال يقول الزجاج: «الإسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتى به الرسول ـ إلى أن قال: ـ فإن كان مع ذلك الإظهار، اعتقاد وتصديق بالقلب، فذلك الإيمان وصاحبه المؤمن المسلم حقاً فأمّا من أظهر قبول الشريعة، واستسلم لدفع المكروه فهو في الظاهر مسلم، وباطنه غير مصدق وقد أُخرج هؤلاء من الإيمان، بقوله: ﴿ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ أي لم تُصدِّقوا بعدُ بما أسلمتم تعوّذاً من القتل، فالمؤمن يبطن من التصديق، مثل ما يظهر، والمسلم التام الإسلام، مظهر للطاعة وهو مع ذلك مؤمن بها والذي أظهر الإسلام تعوّذاً من القتل غير مؤمن في الحقيقة إلاّ أنّ حكمه في الظاهر حكم المسلمين. وروى أنس عن النبي قال: الإسلام علانية والإيمان في القلب وأشار إلى صدره [1].

١ ـ الطبرسي: مجمع البيان: ٥ / ١٣٨.

٢ ـ التسليم لساناً والتصديق قلباً:

وقد يطلق الإسلام على المرتبة الأولى من الإيمان وهو التسليم لساناً مع الانقياد والتصديق قلباً، قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الزخرف ـ ٦٩) وقال سبحانه: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ (البقرة ـ ٢٠٨) وقال عز من قائل: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦) فالمراد من المسلمين، هو المؤمنون بقرينة صدر الآية.

٣ ـ التسليم وراء التصديق القلبي:

وقد يطلق الإسلام على المرتبة الثانية من الإيمان وهو أن يكون له وراء التصديق القلبي، التسليم قلباً لأمره ونهيه، وذلك عندما انقادت له الغرائز، وكبحت جماحها وسيطرة الإنسان على القوى البهيمية والسبعية ولم يجد في باطنه وسرّه مالا ينقاد إلى أمره ونهيه، أو يسخط قضاءه وقدره، قال سبحانه: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ (النساء ـ ٦٥) فالتسليم ـ بمعنى الإسلام ـ أشرف من مطلق الإيمان، ويرادف الدرجة الثانية منه.

ومن هذا القسم قوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة ـ ١٣١) وقوله: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة ـ ١٢٨)[1].

وهذا كلّه حسب القرآن الكريم.

وأمّا السنّة فلها إطلاقات في لفظي الإسلام، والإيمان.

---

١ ـ الطباطبائي: الميزان: ١ / ٣٠١.

١ ـ الاختلاف بالعمل وعدمه :

يكفي في صدق الإسلام، الإقرار وإن لم يكن معه عمل بخلاف الإيمان فلا يصدق إلاّ أن ينضم العمل إلىٰ الإقرار، روىٰ محمد بن مسلم الثقفي عن أحد الإمامين الباقر والصادق ـ عليهما السلام ـ: «الإيمان إقرار وعمل، والإسلام إقرار بلا عمل»[١].

وكتب الإمام علي بن موسىٰ الرضا ـ عليه السلام ـ في رسالة خاصة إلىٰ المأمون: «إنّ أصحاب الحدود مسلمون لا مؤمنون ولا كافرون» وإلىٰ هذا الاستعمال يشير الحديث المروي من الفريقين عن الرسول الأعظم ﷺ: «لايسرق السارق حين يسرق، وهو مؤمن، ولا يزني الزاني، حين يزني وهو مؤمن»[٢] وعلىٰ هذا فالعاصي ـ ما لم يتب ـ مسلم وليس بمؤمن.

٢ ـ الاعتقاد بولاية الأئمة الاثني عشر :

الإسلام والإيمان متوافقان إلاّ أنّه يشترط في الإيمان الاعتراف بولاية الأئمة الاثني عشر.

قال الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ: «الإيمان معرفة هذا الأمر، مع هذا فإنّ أقرّ بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً»[٣].

٣ ـ صيانة الدم والمال من آثار الإقرار :

إنّ لكل مرتبة من تلك المراتب أثر خاص فالاعتراف باللسان، وأن لم

---

١ ـ المجلسي: بحار الأنوار: ٦٨ / ٢٤٦.
٢ ـ المجلسي: بحار الأنوار: ٦٨ / ٢٧٠.
٣ ـ الكليني: الكافي: ٢ / ٢٤ ح ٤.

نستكشف التصديق القلبي موضوع لحقن الدماء واحترام الأموال.

قال الصادق ـ عليه السلام ـ: «الإسلام يُحقن به الدم، وتؤدّىٰ الأمانة، ويستحل به الفرج والثواب علىٰ الإيمان»[1].

وقال أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلاّ الله، فإذا قالوها فقد حرم عليّ دماؤهم وأموالهم».

كل ذلك مأخوذ، ممّا ذكره الرسول ﷺ وقد عرفت النصوص فيما سبق.

---

١ ـ البرقي: المحاسن: ١ / ٢٨٥.

الجهة الثامنة:

لزوم تحصيل العلم في العقائد

إذا كان الإيمان هو التصديق فهل يكفي في ذلك، التصديق التقليدي أو الظني، أو يعتبر فيه العلم الجازم الذي لا يحتمل خلافه؟

وبعبارة أُخرىٰ: ما هي القاعدة التي يُبنىٰ التصديق عليها؟ فهي لا تخلو من أُمور ثلاثة:

١ ـ التقليد

٢ ـ الظن

٣ ـ العلم القاطع

ولاستجلاء الحقّ نقدم أُموراً:

الأوّل: أنّ المسائل الاعتقادية تنقسم إلىٰ قسمين:

١ ـ ما يجب علىٰ المكلّف، الاعتقاد والتدين به، غير مشروط بحصول العلم كمعرفة الله سبحانه وتوحيده، ورسوله، فيكون الاعتقاد واجباً مطلقاً، وتحصيل العلم مقدمة له.

٢ ـ ما يجب التديّن به إذا حصل العلم به فيكون واجباً مشروطاً ولا يكون تحصيل العلم عندئذ واجباً لعدم وجوب تحصيل شرط الواجب المشروط.

وموضع البحث هو القسم الأوّل، أمّا القسم الثاني فلا يجوز فيه التقليد ولا اتّباع الظن، لأنّ التديّن مشروط بحصول العلم، ومع عدمه لا وجوب، حتىٰ يكتفي في امتثاله بالمعرفة التقليدية أو الظنية وذلك كخصوصيات المعاد، والعوالم التي يمرّ بها الإنسان بعد موته.

الثاني: أنّ ما دل علىٰ وجوب المعرفة أُمور أهمها أمران وهما:

أ ـ دفع الضرر المحتمل:

وحاصل هذه الوجه: أنّ هناك مجموعة كبيرة من رجال الإصلاح والإطلاق دعوا المجتمعات البشرية إلىٰ الاعتقاد بالله سبحانه وادّعوا أنّ له تكاليف علىٰ عباده، وأنّ الحياة لا تنقطع بالموت وإنّما هو درب إلىٰ حياة أُخرىٰ كاملة، وأنّ من قام بتكاليفه فله الجزاء الأوفىٰ، وأمّا من خالف واستكبر فله النكاية الكبرىٰ.

ودعوة هؤلاء غير المتهمين بالكذب والاختلاق إن لم يورث الجزم واليقين، يورث احتمال صدقهم في مقالهم، وهذا ما يدفع الإنسان المفكّر إلىٰ البحث عن صحة مقالتهم، دفعاً للضرر المحتمل أو المظنون الذي يورثهما مقالة هؤلاء وليس إخبار هؤلاء بأقل من إخبار إنسان عادي عن الضرر العاجل أو الآجل في الحياة الدنيوية.

ومن أنكر حكم العقل هنا بوجوب البحث والنظر، فقد أنكر حكماً وجدانياً معلوماً لكل إنسان.

ب ـ شكر المنعم واجب :

إنّ الإنسان في حياته غارق في النعم فهي تحيط به منذ نعومة أظفاره إلىٰ أُخريات حياته وهذا ممّا لا يمكن لأحد إنكاره.

ومن جانب آخر: أنّ العقل يستقل بلزوم شكر المنعم ولا يتحقّق الشكر إلاّ بمعرفته. وعلىٰ هذين الأمرين يجب البحث عن المنعم الذي غمر الإنسان بالنعم وأفاضها عليه، فالتعرّف عليه من خلال البحث إجابة لهتاف العقل، ودعوته إلىٰ شكر المنعم المتفرّع علىٰ معرفته.

الثالث: لو كان الأساس لوجوب المعرفة هذين الأمرين: فيكون وجوبها عقلياً لا سمعياً لما عرفت من أنّ استقلال العقل بدفع الضرر المحتمل أوّلا، يدفع الإنسان إلىٰ البحث عن المعرفة والنظر، حتىٰ يقف علىٰ صحة ما أُخبر، ليقوم (إذا تبيّنت صحة الخبر) بالتكاليف ويدفع عن نفسه عادية الضرر، او استقلاله بشكر المنعم يدفعه إلىٰ معرفة المنعم ليقوم بشكره. كل ذلك يثبت مقالة العدلية من كون وجوب النظر، عقلياً لا سمعياً.

الرابع: إذا كان الدافع إلىٰ المعرفة والنظر هو العقل لأجل دفع الضرر، فلا شك أنّه يدفعه لتحصيل العلم في ذلك المجال، وذلك لأنّ الاحتمال لا ينتفي إلاّ بتحصيل العلم بأحد طرفي القضية، كما أنّ الشكر الحقيقي لا يتحقّق إلاّ بالمعرفة العلمية إذا كان متمكّناً من تحصيل العلم.

أضف إلىٰ ذلك أنّ معرفة الصانع وصفاته وأفعاله كمعرفة نبيه وسفيره من الأُمور المهمة ممّا تبتني عليها كثير من الأُصول الاعتقادية، والتشريعات في مجالات مختلفة، فهل يحسن في منطق العقل أنّ يبنىٰ صرح الحياة عاجلاً وآجلاً علىٰ شفيرها أو على قاعدة متزلزلة؟ كلاّ.

فالعقل كما يحكم بلزوم المعرفة للأمرين الماضيين كذلك يحكم بلزوم معرفة

ما وجب الاعتقاد والتدين به من غير شرط معرفة يقينية، لا ظنيّة ولا تقليدية والنقل يدعم حكمه ويذم المعرفة التقليدية ويندّد بالذين يقولون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ (الزخرف ـ ٢٣).

نعم لا يجب الاستدلال، بل يكفي نفس اليقين والعلم سواء حصل عن استدلال أو لا، لأنّ المطلوب هو العلم من دون نظر إلىٰ أسبابه وليس الاستدلال واجباً نفسياً، ولو حصل اليقين لأجل صفاء النفس والذهن لكفىٰ.

الفرق بين الأُصول والفروع في جواز التقليد :

إنّ التقليد بمعنىٰ الرجوع إلىٰ أهل الخبرة أمر فطري للإنسان، إذ لا يسع لإنسان واحد، أنْ يجتهد في كل ما تعتمد عليه الحياة، فليس له إلاّ العمل بقول أهل الخبرة في غالب الأُمور ومرجعه إلىٰ العمل بالدليل الإجمالي في مقابل التفصيلي. ــ ومع ذلك كلّه ـ فرق بين الأُصول الاعتقادية وغيرها بأنّ الأُصول الاعتقادية أساس لكل ما يواجهه الإنسان في مستقبل حياته ويتّخذه أصلاً في حياته الفردية والاجتماعية فإذا كانت متزلزلة يكون المبنىٰ عليها كذلك، بخلاف الفروع، أضف إليه أنّ تحصيل اليقين في الأُصول، لا يعوق الإنسان عن القيام بسائر الأُمور الدنيوية، بخلاف تحصيله في الفروع، إذ قلّما يتفق لإنسان أنْ يجمع بين الاجتهاد في الأحكام والقيام بسائر الوظائف في الحياة، فلأجل ذلك لا يكون جواز التقليد في الفروع دليلاً علىٰ جوازه في الأُصول.

دليل من قال بكفاية التقليد :

هناك جماعة من المقلّدة يدعون أصحابهم، إلىٰ المعرفة التقليدية وبوجوبها في

مقابل طائفة أُخرىٰ يجوزونها ويستدلّون بما يلي:

١ ـ كيف يُخصُّ الأمر بالمعرفة للجاهل ؟

إنّ العلم بأمره سبحانه بوجوب النظر غير ممكن، لأنّ المكلّف به إن لم يكن عالماً بـه تعالىٰ، استحال أن يكـون عالماً بأمـره سبحانه، عنـدما يكون العلم بـأمره ممتنعاً، وإن كان عالماً به استحال أمره بالعلم به لاستحال تحصيل الباطل [1].

يلاحظ عليه: أنّ الدافع إلىٰ وجـوب النظر والمعرفـة هو أمر العقـل، لا أمره سبحانه حتىٰ يترتّب عليـه من أنّه إذا لم يكن عالماً به، امتنع أن يكـون عالماً بأمره، وإن كان عالماً به تكون معرفته حاصلة، والأمر بها يكون تحصيلاً للحاصل.

وأمر العقل ودفعه إلىٰ المعرفة ليس أمراً خافياً علىٰ أحد.

ولو صحّ ما ذكـره لزم انسداد باب معرفة الله استـدلالا وتقليداً، وذلك لأنّه ينتقل نفس الكلام إلىٰ مقلّـده وأنّه كيف نهض إلىٰ معرفة الله بأمـره سبحانه مع أنّ أمره قبل المعرفة غير ناهض.

٢ ـ النهي عن الجدل والخوض في القدر :

إنّه سبحانـه نهىٰ عن النظر في قولـه سبحانه: ﴿مَا يُجادِلُ في آيَـاتِ اللهِ إلاّ الّذِينَ كَفَرُوا فَـلاَ يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي البِلادِ﴾ (غافر ـ ٤) ولأنّ النبي رأىٰ الصحابة يتكلّمون في مسألة القدر فنهاهم عن الكلام فيها، وقال: إنّما هلك من كان قبلكم بخوضهم في هذا، ولقوله ـ عليه السلام ـ: «عليكم بدين العجائز» والمراد تـرك النظر ولو كان واجباً لم يكن منهياً عنه [2].

---

١ ـ زين الدين العاملي: حقائق الإيمان ٦١ بتلخيص. ط . مكتبة المرعشي.

٢ ـ زين الدين العاملي: حقائق الإيمان ٦٢.

والإجابة عن الاستدلال واضحة، لأنّ الجدل المنهيّ عنه، هو المجادلة لدحض الحق لا النظر لإثبات الحق قال سبحانه: ﴿وَجَادَلُوا بِالبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ (غافر ـ ٥) وأمّا إذا كانت الغاية، إبطال الباطل، وإثبات الحق، فقد أمر به سبحانه وقال: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل ـ ١٢٥) والنهي عن الخوض في القدر، لايدل على النهي عن التفكّر في خلق السماوات والأرض، وذلك لأنّ القدر أمر غيبيّ لا يفيد الخوض فيه شيئاً كما قال الإمام علي ـ عليه السلام ـ: «طريق مظلم فلا تسلكوه، وبحر عميق فلا تلجوه، وسر الله فلا تتكلّفوه» [١].

وفي نفس الوقت أنّ الإمام خاض فيه لقلع الشبهة التي عالقت ذهن الشيخ الذي سأله عنه عند منصرف الإمام من صفين [٢].

وأمّا التمسّك بقوله: «عليكم بدين العجائز» فهو مكذوب على لسان النبي، كيف يجوز للنبي أن ينهى الناس عن التفكّر والاستدلال مع دعوته إليه في كتابه المنزل إليه قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّماواتِ والأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هذا بَاطِلاً سُبْحانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (آل عمران ـ ١٩١) وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم مَا خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ والأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُما إلاّ بِالحَقِّ وأَجَلٍ مُسَمّىٰ﴾ (الروم ـ ٨).

روي أنّ عمر بن عبد الله المعتزلي قال: إنّ بين الكفر والإيمان منزلة بين المنزلتين، فقالت عجوز: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُم كافر ومِنكُم مُؤمن﴾ فلم يجعل من عباده إلاّ الكافر والمؤمن، فسمع سفيان كلامها فقال: عليكم بدين العجائز [٣].

---

١ ـ نهج البلاغة: قسم الحكم، رقم ٢٨٧

٢ ـ نهج البلاغة: قسم الحكم، رقم ٧٨.

٣ ـ زين الدين العاملي: حقائق الإيمان: ٦٣. والآية ٢ من سورة التغابن.

وهناك من جوّز التقليد ـ تجاه من أوجبه ـ وقال: بأنّه لو وجب النظر في المعارف الإلهية لوجد من الصحابة، إذ هم أولىٰ به من غيرهم، لكنّه لم يوجد، وإلاّ لنقل كما نقل عنهم النظر والمناظرة في المسائل الفقهية.

يلاحظ عليه: أنّ الأمر دائر بين الأخذ بهدي القرآن، وفعل الصحابة، فالأوّل متعيّن للاتباع والقرآن يدعو إلىٰ التفكّر وطلب البرهان ويقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُم إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة ـ ١١١) والآية واردة في رد قول اليهود: حيث قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلاّ مَن كَانَ هُوداً أو نَصَارىٰ﴾ والله سبحانه يصف كلامهم بأنّه أُمنية من أمانيهم، ويأمر نبيه أن يطلب البرهان لهذا التخصيص.

ولعل الصحابة كانوا في غنىً في ذلك الزمان عن النظر والاستدلال لحصول اليقين لهم. علىٰ أنّ علياً إمام الصحابة وأقضاهم وأعلمهم، فقد ملأت خطبه ورسائله وكلمه، أنواع المعارف، ومنه أخذ أصحاب النظر أُصول كلامهم وأنظارهم.

إنّ تجويز التقليد في الأُصول، سبب لإماتة الدين، وزواله عن القلوب والأرواح، وفسح المجال للملاحدة والزنادقة لبثّ بذر الكفر والنفاق، أعاذنا الله من مكائدهم ودسائسهم.

هذا كلّه في الفرد المتمكّن من تحصيل اليقين، وأمّا الكلام في الفرد القاصر فجديد بالبحث والدراسة، وإليك بعض الكلام فيه:

في حكم الجاهل القاصر

والكلام فيه يقع في الأُمور التالية:

١ـ في وجود الجاهل القاصر وعدمه في مجال العقائد والمعارف.

٢ـ هل الجاهل القاصر ـ على فرض إمكانه ـ كافر أو لا؟

٣ـ هل تجري عليه الأحكام الوضعية من نجاسته وحرمة تزويجه وذبيحته أو لا؟

٤ـ هل يعاقب في الآخرة أو لا؟

٥ـ المستضعف وأقسامه.

وإليك الكلام في هذه الأُمور واحداً بعد آخر:

أ: في وجود الجاهل القاصر:

ربّما يتصور عدم وجود الجاهل القاصر في العقائد بوجوه:

١ـ الاجماع على أنّ المخطئ في العقائد غير معذور وصحّة الإطلاق يتوقّف على عدم وجود القاصر، وإلاّ لبطل مع كون القاصر معذوراً.

يلاحظ عليه: أنّ مصبّ الإجماع هو المقصّر لا القاصر، ولا يمكن الأخذ بإطلاقه حتّى ينفي وجود القاصر.

٢ـ أنّ المعرفة غاية الخلقة لقوله سبحانه: ﴿وما خَلَقتُ الجنَّ والإنسَ إلاّ لِيَعبُدون﴾ فكيف يمكن حينئذ وجود القاصر لاستلزامه عدم تحقّق الغاية فيها.

يلاحظ عليه: مضافاً إلى النقض با لمجانين والأطفـال إذا ماتوا: أنّ الغاية، غاية للنوع، لا لكلّ واحد واحد، بداهة وجود القُصَّـر من الناس.

٣ـ قـوله سبحـانه: ﴿والَّـذِينَ جَـاهَـدُوا فِينـا لَنَهـدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَـا وإنّ اللهَ لَمَعَ المُحْسِنِين﴾ (العنكبوت/ ٦٩) حيث جعـل الملازمة بين المجاهـدة والهداية التي هي المعرفة، فلو لم يكن الطرفان ممكنين لم تصح الملازمة.

يلاحظ عليه: أنّ الآية ناظرة إلى من يتمكّن مـن الجهاد، فالملازمة بينه وبين الهداية مسلمة، وأمّا غير المتمكّـن كالقاصر، فهو خارج عن الآية، وأسـاسه اثنان، فقـد الاستعداد مـع غمـوض المطلب، أو وجـوده مقرونـاً بـا لمانع مـن الوصـول. ويصدق على الكلّ القاصر.

وهذه الآية بضميمة ما قبلها تقسّم الناس على أقسام:

١ـ المفتري على الله أو المكذّب بالحق.

٢ـ المجاهد في سبيله.

٣ـ المحسن.

أمّا الأوّل: فوصفه سبحانه بقوله: ﴿ومَنْ أظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَـذِباً أو كَذَّبَ بِالحَقِ لَمّاجَاءَهُ ألَيسَ في جَهَنَّمَ مَثوىً لِلكافِرين﴾ (العنكبوت/ ٦٨) وهذه الطائفـة خارجـة عن طريق الحقّ لا تـرجى هدايتهم ووصـولهم إلى الحق، بل كلّما ازدادوا سيراً ازدادوا بعداً وجهلاً.

والثاني: يهديهم ربّهم إلى سبله لقوله سبحانه: ﴿لَنَهدِيَنَّهُم سُبُلَنا﴾ فَمَن أخطأ فلتقصير منه، إمّا لعدم إخلاصه في السعي، أو لتقصيره فيه.

والثالث: وصلت إلى قمّة الكمال وصـاروا مع الله سبحانه لقـوله: ﴿وإنّ اللهَ لَمَعَ المُحْسِنين﴾ .

وبذلـك يعلم أنّه لا يصحُّ قصر مفـاد الآية بـالجهاد مع النفس مـع ظهور

إطلاقها وشمولها لغيره.

٤ـ قوله سبحانه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذلكَ الدِّينُ القَيِّمُ ولكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم/ ٣٠) فإنّ قوله: ﴿فطرت الله﴾ عطف بيان أو بدل من الدين نصب بفعل مقدّر، مثل أعني أو أخص، وإلاّ لكان الواجب أن يكون مجروراً بحكم البدلية، ولازم ذلك أن تكون معرفته سبحانه أمراً فطرياً وخلقياً، لا يقبل القصور كسائر الأحاسيس والأمور الوجدانية.

أقول: أنّ الآية أوضح ما في الباب وهي تدلّ على عدم وجود القاصر في معرفة الربّ وأنّ للعالم خالقاً وصانعاً، وأنّه واحد لا شريك له في ذاته، وهو أمر لا يقبل القصور، إلاّ إذا عاند الإنسان فطرته وأنكر وجدانه لغايات مادّية، كالانحلال من القيود الشرعية وغير ذلك، ولأجل ذلك لا يبعد ادّعاء عدم وجود القاصر في أصل وجوده وتوحيده، وأمّا غير ذلك، فلا شك في وجوده خصوصاً بالنسبة إلى النبوّة والإمامة بين الرجال والنساء، لا سيما في البلاد النائية التي تسيطر عليها الملاحدة.

أضف إلى ذلك: أنّ كلمة ﴿حنيفا﴾ في الآية أصدق شاهد على أنّ المراد من الدين هو توحيده سبحانه في مقام الإشراك به، والحنيف جمعه الحنفاء هم الموحّدون في مقابل المشركين.

وأقصى ما يمكن أن يقال: إنّ الكبريات الورادة في الدين في مجال الفروع أيضاً فطرية، كالدعوة إلى التزويج، وإكرام الوالدين، وردّ الأمانة، وحرمة الخيانة عليها، وغيرها من القوانين الجزائية والاقتصادية وغيرهما. ولكن القول به لا يوجب أن لا يوجد في أديم الأرض جاهل قاصر لأنّ البحث في الأصول لا في الفروع.

استدلال آخر على نفي الجاهل القاصر:

ربّما يستدل على عدم تحقق الجاهل القاصر بضمّ العمومات الشرعية إلى ما يحكم به العقل، وبيّنه الشيخ الأعظم الأنصاري ـ قدس سره ـ في فرائده وقال ما هذا حاصله:

١ـ دلّت العمومات على حصر الناس في المؤمن والكافر.

٢ـ دلّت الآيات على خلود الكافرين بأجمعهم في النار.

٣ـ دل الدليل العقلي بقبح عقاب الجاهل القاصر.

فإذا ضمّ الدليل العقلي إلى العمومات المتقدمة ينتج أنّ من نراه عاجزاً قاصراً عن تحصيل العلم، قد يتمكّن من تحصيل العلم بالحقّ، ولو في زمان ما، وإن صار عاجزاً قبل ذلك أو بعده، والعقل لا يقبح عقاب مثل ذلك.

يلاحظ عليه بوجهين:

الأوّل: أنّ حصر الناس في المؤمن والكافر حصر غير حاصر فانّ الظاهر من الروايات، وجود الواسطة بينهما وهم القاصرون بوجه من الوجوه، وستوافيك رواياته في الأمر الثاني.

الثاني: أنّ الكبرى الثانية ناظرة إلى المتمكّن من المعرفة، لأنّ عقاب العاجز القاصر قبيح فضلاً عن خلوده في النار، فإذا بطلت الكبريتان فالقياس يكون عقيماً.

إلى هنا تم الكلام في الأمر الأوّل وحان البحث عن الأُمور الأُخرى وإليك البيان:

ب : هل الجاهل القاصر كافر أو لا؟

لا شك أنّ الجاهل القاصر ليس بمؤمن إنّما الكلام هل هو كافر أو لا؟ والمعروف بين المتكلّمين أنّه لا واسطة بين الإيمان والكفر، لأنّهما من قبيل العدم والملكة، مثلاً الإنسان إمّا بصير أو أعمى ولا ثالث لهما، هذا وإن كان صحيحاً من حيث الأبحاث الكلامية، لكنّ الكلام في إطلاق لفظة الكافر في اصطلاح القرآن والسنّة عليه إذ من الممكن أن يكون للكافر اصطلاح خاص فيهما، فيختص بالجاحد أو الشاك مع التمكّن من المعرفة، ولا يعمّ غير المتمكّن أصلاً.

وبعبارة أُخرى: ليس الكلام في الثبوت، حتّى يقال: إنّه لا واسطة بينهما، إنّما الكلام في الإطلاق والاصطلاح. حيث يظهر من العديد من الروايات وجود الواسطة بينهما. وإليك نقلها:

١ـ عن أبي جعفر الباقر ـ عليه السلام ـ في تفسير قوله سبحانه: ﴿إلاّ المستضعفين ... لا يستطيعون حيلة﴾ فيدخلوا في الكفر ﴿ولا يهتدون﴾ فيدخلوا في الايمان، فليس هم من الكفر والايمان في شيء [١].

٢ـ عن سماعة: وهم ليسوا بالمؤمنين ولا الكفّار. [٢] وعن زرارة قال: قلت: لأبي عبد الله ـ عليه السلام ـ : أتزوّج المرجئة أو الحرورية أو القدرية؟ قال: لا عليك بالبله من النساء. قال زرارة: فقلت: ما هو إلاّ مؤمنة أو كافرة. فقال أبو عبد الله ـ عليه السلام ـ : فأين استثناء الله، قول الله أصدق من قولك ﴿إلاّ المستضعفين من الرجال والنساء﴾ [٣].

١ـ البحار: ج٦٩ ص ١٦٢ باب المستضعفين، الحديث ١٦.

٢ـ المصدر نفسه: ص ١٦٣، الحديث ٢١. وسماعة من أصحاب الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ.

٣ـ المصدر نفسه: ص ١٦٤ باب المستضعفين، الحديث ٢٤، ونظيره الحديث ٢٦.

٣ـ قال حمران: سألت أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ عن المستضعفين، قال: إنّهم ليسوا بالمؤمنين ولا بالكافرين وهم المرجون لأمر الله [١].

ولاحظ الروايات الأُخر المذكورة في ذلك الباب ولا نطيل الكلام بذكرها [٢].

وقد أخرج سليم بن قيس حديثاً عن الإمام أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ يدلّ على وجود المستضعف في مسائل فلاحظ [٣].

فإن قلت: إنّ هناك روايات تدلّ على أنّ الشاك والجاحد كافر، والجاهل القاصر في مجال المعارف بين شاك وجاحد، وربّما يكون غافلاً. روى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ قال: من شك في الله ورسوله فهو كافر [٤].

وروى منصور بن حازم عن أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ فيمن شك في رسول الله. قال: كافر [٥].

وروى زرارة عن أبي عبد لله ـ عليه السلام ـ: لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا [٦].

قلت: إنّ هذه الروايات ناظرة إلى المتمكّن، فإنّ الشك أو الجحد إذا استمرّا يكون آية التسامح في التحقيق، والتقصير في طلب الحقيقة.

إلى هنا خرجنا بهذه النتيجة: «إنّ القاصر في مجال المعرفة لا مؤمن ولا كافر، إلاّ فيما كان العقل والفطرة كافيين في التعرف على الحقّ وتمييزه عن الباطل كأصل المعرفة بالله وبعض صفاته، ويكون الكفر عندئذ عن تقصير ولا يكون الإنسان

١ـ البحار: ج ٦٩ ص ١٦٥، الحديث ٢٩. قال سبحانه: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم والله عليم حكيم﴾ (التوبة/ ١٠٦).

٢ـ لاحظ الأحاديث في نفس الكتاب، الحديث ٣٠ و ٣٤.

٣ـ المصدر نفسه: ص ١٧٠ـ١٧١، الحديث ٣٦.

٤ و ٥ و ٦ ـ الكافي: ج ٢ ص ٣٨٦ باب الكفر، الحديث ١١، ١٩.

جاحداً لخالقه وبـارئه إلاّ لعامل روحي أو مادي يدفعانـه إلى الانكار والجحد، أو الشك والترديـد، وأمّـا ما وراء ذلـك فالجاهل القـاصر متصـوّر ومحقق فهـو ليس بمؤمن ولا كافر بالمعنى الذي عرفت.

ج: الجاهل القاصر والحكم الوضعي:

هل الجاهـل القاصر محكـوم بـالأحكام الـوضعيـة الثـابتة في حـقّ الكافـر كنجاسته وحرمة ذبيحته وتزويجه على التفصيل المحرّر في كتاب النكاح أو لا؟

إنّ التصديـق الفقهي يتوقّـف على معرفـة لسان الأدلّـة في هذه الموارد، وأنّ الحكم هـل هـو مترتّب على عنـوان غير المسلم؟ كـأن يقـول: ذبيحـة غير المسلم نجس لا تؤكل، أو هـو مترتّب على عنوان الكافر، أو على عنوان مـن لم يؤمن بالله ورسوله ... إلى غير ذلك من العناوين، ومن المعلوم أنّ الجاهل القاصر غير مسلم فيحكم بما يترتّب عليه، وأمّا الحكم المترتّب على الكافر فهـو فرع القول بأنّه كافر، وقد عرفت أنّ الروايات حاكمة على كونه غير مؤمن ولا كافر وأمّا العنوان الثالث، فالجاهل القـاصر غير مؤمن بالله ورسولـه وما جاء به من الأحكـام الضرورية التي يرجع انكـارها إلى انكار الـرسالة، وبـالجملة تجب ملاحظـة العنوان وأنّه هـل هو منطبق على الجاهل القاصر أولا ؟ وليس المقام مناسباً للتصديق الفقهي، فإحراز العناوين موكول إلى محلّها.

د : هل الجاهل القاصر معاقب؟

قـد ظهر ممّـا ذكرنـا حكم العقـاب، فإنّـه بحكم العقل مختص بالمقصّـر، والمتمكّن من المعـرفة، وأمّا غير المتمكّن فعقابـه قبيح عقلاً ومرفـوع شرعاً، إلاّ أن يكون العقـاب من لوازم الابتعـاد عن الحق، وارتكاب الأعمال المحـرّمة بـالذات،

وبما أنّ حدود هذه القضية (كون الجزاء ممثّلاً للعقيدة والعمل وتجسّماً لهما) غير معلومة لنا، فلا يمكن الحكم بالعقوبة حتّى على هذا الأصل، لاحتمال أن تكون الملازمة بين عقائد المتمكّن السخيفة، والجزاء والعذاب الأليم، وبعبارة أُخرى: أن تكون الملازمة بين العصيان والعقاب لا المخالفة والعقاب، والمخالفة أعم من العصيان.

هـ: المستضعف والجاهل القاصر:

إنّ الجاهل القاصر من أقسام المستضعف ومن أوضح مصاديقه، والمراد منه هنا هو المستضعف الديني لا السياسي، ولا المستضعف من ناحية الاقتصاد وأدوات الحياة، فلأجل توضيح هذه الأقسام الثلاثة نأتي بمجمل الكلام ونحيل التبسيط إلى محل آخر:

الاستضعاف الديني:

المستضعف الديني عبارة عمّن لا يتمكّن من معرفة الحق في مجال العقائد أو من القيام بالوظيفة في مجال الأحكام، وفي الآيات اشارة إلى هذا الصنف من الاستضعاف قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً * إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً * فَأُولَئِكَ عَسَى اللهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللهُ عَفُوّاً غَفُوراً﴾ (النساء/ ٩٧-٩٩).

إنّ الآية تقسّم من يموت على الكفر إلى قسمين:

١ـ من ملك القدرة المالية والبدنية بالخروج عن أرض الشرك والكفر، والذهاب إلى دار الإيمان والإسلام، ولكنّه أخلد إلى الأرض واتّبع هواه، وحان أجله فهؤلاء لو ماتوا على الكفر والشرك كانوا معذّبين، ولم يقبل لهم العذر بأنّهم كانوا مستضعفين في الأرض، إذ يجاب عليهم بأنّ أرض الله واسعة وكانوا متمكّنين من الخروج عن حومة الكفر بالمهاجرة، فهم لم يكونوا بمستضعفين حقيقة للتمكّن من كسر قيد الاستضعاف وإنّما اختاروا هذا الحال بسوء اختيارهم.

وقسم ليست له مقدرة مالية أو بدنية ولا يهتدي سبيلاً، فهذا هو المستضعف الديني لو مات على الكفر، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عَفوّاً غفوراً.

وهم الذين أشار إليهم الذكر الحكيم في آية أُخرى بقوله: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ واللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة/ ١٠٦).

والوارد في الآية الكريمة من الاستضعاف الديني هو غير المتمكن من الخروج من أرض الشرك إلى أرض التوحيد، ولكن الملاك إذا كان هو عدم التمكّن فالأقسام التالية كلّها من الاستضعاف الديني:

أ: من يتوطّن في بلد لا يتمكّن من تعلّم المعارف لخلوّه عن العالم العارف.

ب: من لا يتمكّن ـ والحال هذه ـ من العمل بالوظائف لخلوّ قطره عن الفقيه والعارف بالأحكام، ويشترك القسمان في أنّهما غير متمكّنين من الخروج إلى بلد آخر ـ يتوفر فيه العارف والعالم.

ج: من لا يتردّد في عقائده ودينه ويراه أُصولاً رصينة كأنّها أفرغت من حديد أو رصاص كأكثر البوذيين في المناطق الشرقية وأمثالها.

د: من كان ضعيف العقل والاستعداد لا يهتدي لشيء لضعف عقله وتفكيره. وهذا هو الاستضعاف الفكري الذي هو أيضاً قسم من أقسام

الاستضعاف الديني.

كلّ ذلك من أقسام الاستضعاف الديني.

الاستضعاف السياسي:

هناك قسم من الاستضعاف أولى بأن يسمّى الاستضعاف السياسي، وهم المؤمنون حقّاً القائمون بالوظائف بالخوف وتحت غطاء التقية غير أنّ قوى الكفر والشرك والعدوان قد وضعت في طريقهم عراقيل وقهرتهم، وهم الذين دعا القرآن الكريم المسلمين الأحرار إلى الجهاد ضد عدوّهم لتحريرهم من الاضطهاد، قال سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجالِ وَالنِّساءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنا مِن لَدُنكَ ولِيّاً وَاجْعَلْ لَنا مِن لَدُنْكَ نَصِيراً﴾ (النساء/ ٧٥).

وفي هذه الآية يدعو القرآن المسلمين الغيارى إلى التفدية والتضحية لتحرير إخوانهم المسلمين المكبّلين بالقيود، فما أحسن الحياة إذا كانت في طريق الجهاد، وما أحسن التضحية إذا تمّت لتحرير الاخوان.

الاستضعاف الاقتصادي:

وهناك نوع من الاستضعاف وهو سلطة الأغنياء على الفقراء واستنزاف دمائهم، ونهب ثرواتهم، واستغلال طاقاتهم بنحو من الأنحاء، وإليه الاشارة في قوله سبحانه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الوارِثِينَ﴾ (القصص/ ٥) وما ورد حول الواجبات المالية من الزكاة والصدقات والأخماس يشير إلى هذا النوع من الاستضعاف.

وهذه عبرة عاجلة بمسألة الاستضعاف والتفصيل يطلب من محاله.

الجهة التاسعة :

دفاع عن الحقيقة

في الوقت الذي يتحالف فيه أعداء الإسلام الناهض، للقضاء على الصحوة الإسلامية الصاعدة ولا يشك أيّ ذي مسكة في ضرورة توحيد الصفوف ورصّها للحفاظ على كيان الإسلام والمسلمين ومواجهة المؤامرات الخطيرة ... تقوم نعرة جاهلية جديدة تهدف إلى شق العصا وتفريق الصفوف، والحيلولة دون تقارب طوائف المسلمين لتحقيق الوحدة المطلوبة التي يخشاها المستعمرون، ويرهبها أعداء الإسلام من الصهاينة والصليبيين الجدد.

نرى أنّ رجلاً يعد نفسه فقيهاً مفتياً يقوم بتكفير طائفة كبيرة من المسلمين. لهم جذور في التاريخ، وخدمات جليلة في صالح الإسلام والمسلمين. ويجيب على سؤال بعثه إليه رجلٌ مجهول الاسم والهوية، وإليك السؤال والجواب:

السؤال:

يوجد في بلدتنا شخص رافضي يعمل قصاب [1]، ويحضره أهل السنّة كي يذبح ذبائحهم. وكذلك هناك بعض المطاعم تتعامل مع هذا الشخص الرافضي وغيره من الرافضة الذين يعملون في نفس المهنة.. فما حكم التعامل مع هذا الرافضي وأمثاله؟ وما حكم ذبحه وهل ذبيحته حلال أم حرام؟ أفتونا مأجورين، والله ولي التوفيق.

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

---

١ ـ هكذا وردت في نص سؤال السائل والصحيح (قصاباً) لكونها حال.

وبعد فلا يحل ذبح الرافضي، ولا أكل ذبيحته فإنّ الرافضة غالباً مشركون، حيث يدعون علي بن أبي طالب دائماً في الشدة والرخاء، حتىٰ في عرفات والطواف والسعي، ويدعون أبناءه وأئمتهم كما سمعناهم مراراً. وهذا شرك أكبر، وردة عن الإسلام يستحقّون القتل عليها كما هم يغالون في وصف علي رضي الله عنه، ويصفونه بأوصاف لاتصلح إلاّ لله، كما سمعناهم في عرفات، وهم بذلك مرتدّون حيث جعلوه رباً وخالقاً ومتصرّفاً في الكون ويعلم الغيب ويملك الضر والنفع، ونحو ذلك كما أنّهم يطعنون في القرآن الكريم، ويزعمون أنّ الصحابة حرّفوه، وحذفوا منه أشياء كثيرة متعلّق بأهل البيت وأعدائهم. فلا يقتدون به ولا يرونه دليلاً.

كما أنّهم يطعنون في أكابر الصحابة كالخلفاء الثلاثة وبقية العشرة وأُمهات المؤمنين. فمشاهير الصحابة كأنس وجابر وأبي هريرة ونحوهم فلا يقبلون أحاديثهم لأنّهم كفّار في زعمهم، ولايعملون بأحاديث الصحيحين إلاّ ما كان عن أهل البيت ويتعلّقون بأحاديث مكذوبة ولا دليل فيها علىٰ ما يقولون، ولكنّهم مع ذلك يفترون فيقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

ويخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك. ويقولون من لا تقية له فلا دين له فلا تقبل دعواهم في الآخرة و... الخ.

فالنفاق عقيدة عنهم كفىٰ الله شرهم وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وصحبه وسلم.

جبرين
١٤١٢/٢/٢٢

هذا هو نص السؤال والجواب وقبل أن نخوض في الإجابة علىٰ ما ساق من التهم علىٰ الشيعة. ننبه علىٰ أُمور:

١ ـ السنّة الرائجة في الإجابة علىٰ الأسئلة الفقهية هو الاقتصار علىٰ نفس الفتوىٰ. وكان علىٰ المفتي أن يقتصر علىٰ تحريم الأكل من دون حاجة إلىٰ التفصيل. وما جاء به يعرب عن أنّ هناك مؤامرة، وأنّ السؤال والجواب دبّرا بليل. فالمقصود إيجاد القلق وإشاعة التهم ضد الشيعة سواء أصحّ السؤال أو لا وهل

كان هناك سائل أم لا ؟.

٢ ـ إنّ الكلمة التي يستخدمها العوام في التعبير عن هذه الطائفة هو لفظ الشيعة، وأمّا الرافضي وهي كلمة يستخدمها أصحاب المقالات وكتّاب الملل والنحل. فاستخدام كلمة الرافضي بدل كلمة الشيعة يرشدنا إلىٰ أنّ السؤال كان مصطنعاً ممّن لهم ممارسة في تكفير الفرق.

٣ ـ سواء أصحت تلك التهم أم لا فقد أسماهم النبي الأكرم بشيعة علي بن أبي طالب وقال: ياعلي أنت وشيعتك هم الفائزون، وهم اختاروا لأنفسهم تلك الكلمة. فاستخدام الرافضي في هذا المجال من قبيل التنابز بالألقاب، وهو أمر محرم علىٰ كل تقدير.

٤ ـ إنّ المجيب يقول: فإنّ الرافضة غالباً مشركون، وهذا يدل علىٰ أنّ فيهم موحدين، أو ليس من واجب المفتي أنّ يسأل السائل عن القصاب الذي يذبح ذبائحهم هل هو من الغالب أو من غيرهم، فلا يحكم علىٰ البريء بحكم المجرم. ومن أدراه أنّ الذي يذبح هو من المشركين.

كل ذلك يسوقنا إلىٰ أنّ الهدف لم يكن إرشاد العوام ولا الإجابة على السؤال وإنّما كان الهدف إيجاد البلوىٰ والشغب وضرب المسلمين بعضهم ببعض لتصفو المياه للمستعمرين.

إذا وقفت علىٰ ذلك فترجع إلىٰ الإجابة عن التهم الباطلة التي أُجيب عنها في طيّات القرون عشرات المرات. ونحن نعلم أنّ خلافاً دام قروناً لا يرتفع بهذه الرسالة وأمثالها. غير أنّا نقوم بواجبنا الذي أولىٰ به الرسول ﷺ في كلامه المشرق: «اذا ظهرت البدع فليظهر العالم علمه وإلاّ فعليه لعنة الله». وأي بدعة أفضع من تكفير أُمة كبيرة تعد ربع المسلمين أو أكثر وليس لهم جريمة سوىٰ حب أهل البيت الذين أمر الله سبحانه بمودتهم وسوىٰ المشايعة للثقلين الذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهما.

وحدة الأُمة أُمنية النبي ﷺ الكبرىٰ:

إنّ وحدة الكلمة كانت أُمنية النبي ﷺ العليا، فقد كان رسول الإسلام محمّد بن عبد الله ﷺ يهدف دائماً إلىٰ توحيد المسلمين ويحافظ أبداً علىٰ وحدة صفوفهم، ويسعىٰ إلىٰ إطفاء أية نائرة أو ثائرة تهدد هذه الوحدة.

فيوم دخل شاب يهودي مجتمع الأوس والخزرج الذين جمعهم الإسلام بعد طول نزاع وتشاجر وتقاتل، وأخذ يذكّرهم بما وقع بينهم في عهد الجاهلية، من قتال، فأحيىٰ فيهم الحميّة الجاهليّة حتىٰ استعدّوا للنزاع والجدال، وكادت نيران الفتنة تثور من جديد بينهم بعد أن أشعلها ذلك اليهودي المتآمر، وتواثب رجلان من القبيلتين وتقاولا، وبلغ ذلك رسول الله ﷺ فخرج إليهم فيمن معه من أصحابه المهاجرين حتىٰ جاءهم، فقال:

«يا معشر المسلمين! الله الله أبدعوىٰ الجاهلية وأنا بين أظهركم بعد أن هداكم الله بالإسلام وأكرمكم به وقطع عنكم أمر الجاهلية، واستنقذكم من الكفر، وألّف بين قلوبكم»[1].

فإذا كانت هذه هي أهمية الوحدة في الأُمة الإسلامية فما جزاء من يرفع عقيرته يريد تفريق صفوف المسلمين بفتوىٰ ظالمة مخالفة لنصوص الكتاب العزيز والسنّة المحمدية الشريفة؟ وهو بذلك لا يخدم إلّا القوىٰ الاستعمارية الكافرة المعادية للإسلام والمسلمين إذ لا ينتفع من هذه الفتوىٰ المفرّقة، غيرهم.

ما جزاء هذا المتسمّي باسم أهل العلم المتصدّي لمقام الدعوة والإفتاء؟ ينبري في وقت أشد ما يكون فيه المسلمون إلىٰ التآخي والتقارب ينجّس ويكفر

١ـ السيرة النبوية: ٢ / ٢٥٠.

طائفة كبرىٰ من طوائف المسلمين. فيقول: «لايحل ذبح الرافضي ــ ويقصد به شيعة الإمام علي ـ عليه السلام ـ من أتباع الإسلام ـ ولا أكل ذبيحته، فإنّ الرافضة غالباً مشركون حيث يدعون علي بن أبي طالب دائماً في الشدة والرخاء حتىٰ في عرفات والطواف والسعي ويدعون أبناءه وأئمتهم كما سمعناهم مراراً وهذا شرك أكبر وردّة عن الإسلام يستحقّون القتل عليها كما هم يغلون في وصف علي رضي الله عنه ويصفونه بأوصاف لا تصلح إلاّ لله كما سمعناهم في عرفات وهم بذلك مرتدّون حيث جعلوه ربّاً وخالقاً ومتصرّفاً في الكون»!!

إنّ هذا الرجل يتطاول علىٰ شيعة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ ويذلقهم بلسان حادّ ويتّهمهم بالشرك والارتداد بينما هو يسكت ويخرس في قضية سلمان رشدي الذي تجرّأ علىٰ رسول الله وأُمّهات المؤمنين وأصحاب النبي ﷺ وتجاسر عليهم ومسّ كرامتهم، ونال من شرفهم، ولا يشير إلىٰ ارتداد سلمان رشدي، وهو ينشر تلك التّرهات والإساءات إلىٰ المقدّسات الإسلامية. وما هذا السكوت إلاّ لأنّ أسيادهم يرفضون تكفير رشدي، بينما يتكلّفون خلق الشبهات الباطلة لإلصاقها بشيعة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ وتكفيرهم ويغمضون عيونهم عن الحقائق الناصعة التي تحكي إيمانهم الصادق بالله ورسوله وكتابه وأحكامه وإنّهم صفوة الله ورسوله وأهل بيته في رفع شأن هذا الدين وحمل هموم المسلمين والدفاع عنهم والعمل علىٰ ترسيخ وحدتهم علىٰ مرّ العصور والأزمان.

كما أنّ الغاية من هذا التكفير هو التغطية علىٰ جريمة السماح باستيطان جنود اليهود والنصارىٰ في أرض مكة والمدينة المقدسة، وبهذا أثبتوا صلتهم بالأجانب المستعمرين.

أجل للتغطية علىٰ هذا العار وتحريفاً لأذهان ومشاعر الشعوب الإسلامية الجريحة بسبب تدنيس الأمريكان وحلفاؤهم لأرض المقدسات مكة والمدينة، عمد

المدعو عبد الله بن عبد الرحمان الجبرين إلىٰ تكفير الشيعة ورميهم بالشرك، ليخفي الحقيقة عن المسلمين غافلاً عن أنّ الشعوب الإسلامية قد أصبحت اليوم واعية تميّز بين الحق والباطل ولم تعد تخفىٰ عليها حقيقة المدعو «جبرين» ونظرائه من مفرّقي الصفوف الإسلامية، تحت غطاء الدفاع عن التوحيد.

وإلاّ فما ذنب الشيعة إلاّ كونهم موالين لأئمة أهل البيت الذين «أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً». كما فرض في الكتاب مودّتهم وجعلها أجراً للرسالة المحمدية.

ما ذنب الشيعة إلاّ كونهم أُمة مقاومة للاستعمار البغيض رافضة لخططه الجهنمية، أُمة مجاهدة امتزجت حياتهم بالجهاد والدفاع عن حياض الإسلام الحنيف ... والنبي وآله الكرام. وهو رمز معاداة الكفر لهم.

ما هو ميزان التوحيد والشرك؟

لقد كان رسول الله ﷺ يكتفي في قبول الإسلام من الذين يريدون الانضواء تحت رايته بمجرّد الشهادة بالوحدانية واستقبال القبلة والصلاة.

قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلاّ الله واستقبل قبلتنا وصلىٰ صلاتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم، له ما للمسلم وعليه ما علىٰ المسلم»[1]. وقال ﷺ: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، فإذا شهدوا أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلّوا صلاتنا حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلاّ بحقّها»[2].

١ـ جامع الأُصول: ١ /١٥٨.

٢ـ راجع صحيح البخاري: ٢، وصحيح مسلم: ٦، وجامع الأُصول: ١ /١٥٨ـ١٥٩.

بهذا كان يكتفي رسول الله ﷺ لإطلاق وصف الإسلام على الأشخاص من دون أن ينبش في أعرافهم الاجتماعية وممارساتهم التقليدية، عند احترام شخصياتهم وتكريمهم. فما بال المدعو «الجبرين» وأضرابه يكفّرون بسهولة أُمة كبيرة من الموحدين المؤمنين بالرسالة المحمدية، التابعين للعترة الطاهرة المجاهدين للكفار والمستعمرين؟ مع أنهم يشهدون بالوحدانية والرسالة والمعاد ويصلّون ويصومون ويحجّون ويزكّون.

وهل يحق لهم التكفير وقد نهاهم رسول الإسلام ﷺ عن ذلك في أكثر من حديث صحيح تنقله مصادر السنّة والشيعة:

«كفّوا عن أهل لا إله إلاّ الله لا تكفّروهم بذنب، فمن كفّر أهل لا إله إلاّ الله فهو إلى الكفر أقرب».

«من قذف مؤمناً بكفر فهو كقاتله، ومن قتل نفساً بشيء عذّبه الله بما قتل».

«إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فهو كقتله، ولعن المؤمن كقتله»[1].

هل دعاء الصالحين عبادة لهم وشرك؟

يقول صاحب هذه الفتوى الظالمة الباطلة: إنّ الرافضة مشركون حيث يدعون علي بن أبي طالب دائماً في الشدة والرخاء.

إنّه يتمسّك بهذه الحجة (أي دعاء الأولياء الصالحين في الشدة والرخاء) لرمي الشيعة المسلمين المؤمنين بالكفر والشرك. وهو أكبر حججهم لتكفير عامة المسلمين وليس خصوص الشيعة وهو لا يدرك أن دعاء الأولياء يقع على وجهين:

الأوّل: دعاء الوليّ وندائه بما أنّه عبد صالح تستجاب دعوته عند الله إذا

١ـ راجع جامع الأُصول: ١ و ١٠ و ١١، وكنز العمال للمتقي الهندي ١.

طلب منه تعالىٰ شيئاً، وهو شيء أباحه القرآن بل أمر به إذ قال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾[1].

عن يعقوب ـ عليه السلام ـ أنّه لما طلب منه أبناؤه أن يدعو لهم ويستغفر لذنبهم قال:

﴿سَوفَ أستغفِرُ لَكُم﴾ وهو أمر جائز وجار في حياة النبي ـ عليه السلام ـ وأهل بيته وحال مماته، إذ الموت لا يغيّر الموضوع كما أنّه ليس دخيلاً في مفهوم التوحيد والشرك، ما دام الداعي يؤمن بالله الواحد ويعتبره الرب الخالق والمدبر المستقل دون سواه.

روىٰ الطبراني عن أبي أُمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف: أنّ رجلاً كان يختلف إلىٰ عثمان بن عفان في حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته، فلقي ابن حنيف فشكىٰ ذلك إليه، فقال له عثمان بن حنيف: إئت الميضأة فتوضأ ثم ائت المسجد فصلّ فيه ركعتين ثم قل: اللّهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد ﷺ نبي الرحمة يا محمد إنّي أتوجه بك إلىٰ ربي فتقضي لي حاجتي، فتذكر حاجتك ورح حتىٰ أروح معك.

فانطلق الرجل فصنع ما قال له، ثم أتىٰ باب عثمان بن عفان (رض) فجاء البوّاب حتىٰ أخذ بيده فأدخله علىٰ عثمان بن عفان (رض) فأجلسه معه علىٰ الطنفسة، فقال: حاجتك؟ فذكر حاجته فقضاها له ثم قال له: ما ذكرتُ حاجتك حتىٰ كان الساعة، وقال: ما كانت لك من حاجة فاذكرها. ثم إنّ الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف فقال له: جزاك الله خيراً ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إليّ حتىٰ كلمته فيّ. فقال عثمان بن حنيف: والله ما كلّمتُه ولكنّي شهدت

---

١ ـ النساء: ٦٤.

رسول الله ﷺ وقد أتاه ضرير فشكىٰ إليه ذهاب بصره فقال له النبي ﷺ: فتصبّر، فقال: يارسول الله ليس لي قائد، فقد شق عليّ، فقال النبي ﷺ: «إئت الميضأة فتوضأ ثم صل ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات».

قال ابن حنيف: فوالله ما تفرّقنا وطال بنا الحديث حتىٰ دخل علينا الرجل كأنّه لم يكن به ضرّ قط [١].

إنّ هذه الرواية ونظائرها تكشف عن أنّ الصحابة كانوا يدعون رسول الله ﷺ ويتوسّلون به حتىٰ بعد وفاته ﷺ من دون أن يعتبروا ذلك محرّماً بل ولا مكروهاً.

الثاني: لا شك أنّ دعاء النبي أو الصالح ونداءهما والتوسّل بهما باعتقاد أنّه إله أو ربّ أو خالق أو مستقلّ في التأثير أو ملك للشفاعة والمغفرة شرك وكفر، ولكنّه لا يقوم به أيّ مسلم في أقطار الأرض، بل ولا يخطر ببال أحد وهو يقرأ آيات الكتاب العزيز آناء الليل وأطراف النهار، ويتلو قوله سبحانه:

﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [٢]؟

﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ تَعَالَىٰ اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٣].

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً...﴾ [٤].

﴿قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَراً وَلا نَفْعاً إِلاّ مَا شَاءَ اللهُ﴾ [٥].

إنّ المسلمين لا يعتقدون في النبي وأهل بيته المطهرين: (فاطمة وعلي

١ـ الحافظ الطبراني: المعجم الكبير: ٩/ ١٦ و ١٧.

٢ـ فاطر: ٣.

٣ـ النمل: ٦٣.

٤ـ الأنعام: ١٦٤.

٥ـ يونس: ٤٩.

والحسن والحسين -عليهم السلام-) إلاّ كونهم عباداً صالحين مقرَّبين عند الله مستجابة دعوتُهم. ولا يعتقدون بغير ذلك من ربوبية أو إلوهية أو مالكية للشفاعة والمغفرة أبداً.

ولكنّ القوم الذين عمدوا إلىٰ تكفير الشيعة وغيرهم من المسلمين لم يفرّقوا بين الدعاءين والنداءين، فرموهما بسهم واحد.

ثم يقول المدعو جبرين: «حيث جعلوه ـ أي علياً -عليه السلام- ـ رباً وخالقاً ومتصرفاً في الكون» ويالها من كذبة وقحة، وفرية فاضحة، وتهمة للمسلمين الموحدين. فما الرب عند المسلمين شيعة وسنّة، وما الخالق وما المتصرف الحقيقي في الكون إلاّ الله سبحانه دون سواه ... وهذه كتبهم ومصنفاتهم في العقائد والحديث والتفسير، فهي طافحة بالاعتراف والإقرار بوحدانية الله تعالىٰ في الذات والصفات والخالقية والتدبير والحاكمية والتشريع والطاعة، والعبودية والشفاعة والمغفرة.

وكيف ترىٰ يحق لجبرين ونظرائه أن يكفّروا المسلمين شيعة وسنّة الذين يوحّدون الله، بشيء لم يعتقدوا به ولم يقولوا به؟

ولو صحّ أنّ دعاء أحد يستلزم القول بإلوهيته أو ربوبيته ويعدّ هذا الدعاء والنداء شركاً وكفراً فكيف نادىٰ ودعا إخوة يوسف، أخاهم يوسف وقالوا: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾[1]؟ ولم يعتبر القرآن هذا شركاً.

فهل النبي الأكرم محمد ﷺ أقل شأنا ودرجة من عزيز مصر يوسف الصديق -عليه السلام-؟!

١ـ يوسف: ٨٨.

وأمّا كون النبي محمد ﷺ يختلف عن العزيز بأنّه ميت فهو عذر تافه وكلام باطل، إذ حياة النبي وأهل بيته الشهداء في سبيل الله في البرزخ أمر مسلّم، كيف والقرآن الكريم يقول: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (١) وقال: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لا تَشْعُرُونَ﴾ (٢).

مع العلم أنّ الشهداء يأتون في المرتبة الثالثة في قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ (٣).

لو كان رسول الله ﷺ ميتاً فما معنىٰ قوله ﷺ: «ما من أحد يسلّم عليّ إلاّ ردّ الله عزّ وجلّ عليّ روحي حتىٰ أرد عليه السلام» (٤)؟ وقوله ﷺ: «صلّوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» (٥).

إنّ النبي الأكرم، والأئمة الطاهرين من أهل بيته الذين يشاركونه في الطهر والقداسة لآية التطهير والمباهلة والمودة، والذين قُتِلوا في سبيل الله ودفاعاً عن حياض الشريعة المحمدية المقدسة، متماثلون في الحياة بعد الموت، فكيف يكون نداؤهم ودعاؤهم دعاء للميت الذي لا يسمع؟

العلم بالغيب علىٰ نوعين:

ويقول جبرين في فتواه: «وجعلوه ـ يعني علياً ـ يعلم الغيب».

١ـ آل عمران: ١٦٩.

٢ـ البقرة: ١٥٤.

٣ـ النساء: ٦٩.

٤ـ سنن أبي داود: ٢ / ٢١٨، وكنز العمال: ١٠ / ٣٨١، وغيرهما من كتب الحديث.

٥ـ نفس المصدر.

إنّ صاحب هذه الفتوىٰ الباطلة جاهل حتىٰ باللغة العربية والمصطلح الديني، فإنّ العلم بالغيب في الكتاب العزيز هو العلم النابع من الذات (أي من ذات العالم) غير المكتسب من آخر وهذا يختص بالله الواحد الأحد، وإليه يشير قوله سبحانه: ﴿قُل لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ والأرضِ الغَيْبَ إلاّ الله﴾[١]، وأمّا الإخبار بالغيب بتعليم من الله فالكتاب العزيز والسنّة الشريفة مليئان منه.

فهذه سورة يوسف تخبرنا بأنّ يعقوب وابنه يوسف ـ عليهما السلام ـ قد أخبرا عن حوادث مستقبلية كثيرة.. أي أخبرا بالغيب:

١ ـ لمّا أخبر يوسف والده بأنّه رأىٰ أحد عشر كوكباً والشمس والقمر ساجدين له، قال يعقوب ـ عليه السلام ـ: ﴿يا بُنَيّ لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً﴾[٢] وبذلك أخبر ضمناً عن مستقبله المشرق الذي لو عرف به إخوته لثارت عليه حفائظهم.

٢ ـ لمّا أخبر صاحبا يوسف في السجن يوسفَ برؤياهما قال ـ عليه السلام ـ لمن أخبره بأنّه يعصر خمراً: ﴿أمّا أحَدُكُما فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمراً﴾ وقال للثاني ـ الذي قال إنّه رأىٰ يحمل فوق رأسه خبزاً تأكل الطير منه ـ: ﴿وأمّا الآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأكُلُ الطَّيرُ مِن رَأسِهِ﴾[٣].

٣ ـ لما فصلت العير قال أبوهم «يعقوب»: ﴿إنّي لأجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلا أن تُفَنِّدُون﴾[٤].

٤ ـ قال النبي عيسىٰ ـ عليه السلام ـ لقومه في معرض بيان معاجزه وبيّناته:

١ـ النمل: ٦٥.

٢ـ يوسف: ٥.

٣ـ يوسف: ٤١.

٤ـ يوسف: ٩٤.

﴿وأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُم﴾[١].

أليست كل هذه إخبارات بالغيب، ومغيبات أنبأ بها الرسلُ؟

وإذا هي ثبتت لنبيّ جاز نسبتها إلى العترة الطاهرة لما لهم من المنزلة والمكانة العيا، وهل عليٌّ -عليه السلام- أقلّ شأناً من هارون -عليه السلام- وقد قال النبي في شأنه: «ياعلي أمَا ترضىٰ أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلاّ أنّه لا نبي بعدي»؟[٢] الذي يعني أنّه له ما للرسول إلاّ أنّه ليس نبياً، لختم النبوة برسول الله محمد ﷺ.

كيف لا، وعلي -عليه السلام- وارث علم رسول الله بإجماع الأُمة الإسلامية، وهل عليٌّ -عليه السلام- أقل من كعب الأحبار الذي أخبر الخليفة الثاني بأنّه سيموت بعد ثلاثة أيام وتحقّقت هذه النبوءة فعلاً[٣].

وهلاّ علم «جبرين» ما أخرجه قومه في أئمتهم من العلم بالغيب ففي مسند أحمد: (١ /٤٨ و ٥١) : أن عمر بن الخطاب أخبر بموته بسبب رؤيا رآها وكان بين رؤياه وبين يوم مصرعه اسبوع واحد[٤]؟

الشيعة وصيانة القرآن عن التحريف :

ويقول جبرين في فتواه الجائرة على شيعة أهل البيت: «كما أنّهم يطعنون في القرآن الكريم..».

إنّ الشيعة أيّها الشيخ لا يطعنون في القرآن ولا يقولون بوقوع التحريف فيه.

١ـ آل عمران: ٤٩.

٢ـ جامع الأُصول: ٨ /٦٥٠.

٣ـ الرياض النضرة: ٢ /٧٥.

٤ـ مسند أحمد: ١ /٤٨ و ٥١.

ولكن غيرهم قال بهذا، راجع تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤ /١١٣: وكانت هذه السورة (أي سورة الأحزاب) تعدل سورة البقرة وكانت فيها آية الرجم (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم) . ذكره أبو بكر الأنباري عن أُبي بن كعب.

ثم قال: وقد حدثنا أحمد بن الهيثم بن خالد قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال: حدثنا ابن أبي مريم عن أبي لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تعدل على عهد رسول الله ﷺ مائتي آية، فلما كُتِبَ المصحف لم يقدر منها إلاّ على ما هي الآن [١].

وروي أيضاً عن أُبي بن كعب قوله: «فو الذي يحلف به أُبي بن كعب إنّها كانت لتعدل سورة البقرة أو أطول ولقد قرأنا منها آية الرجم: (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم) .

وفي موطأ مالك قال عمر بن الخطاب: والذي نفسي بيده، لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبتُها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فإنّا قد قرأناها» [٢].

إذن فأين ذهبت هذه الآية؟

وجاء في صحيح البخاري ومسند أحمد: قال عمر بن الخطاب: ... ثم إنّا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: (أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو فان كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم) [٣].

فهذا هو الخليفة يصرّح بسقوط آي من القرآن الحكيم!

١ـ تفسير الجامع: ١٤ /١١٣.

٢ـ الموطأ: ١٠، الحدود.

٣ـ صحيح البخاري: ٤ /١٧٩، مسند أحمد: ١/ ٥٥.

أمّا ما يقوله الشيعة حول القرآن الكريم فإليك طائفة من أقوال أبرز شخصياتهم القدامىٰ والمتأخّرين نذكرها علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ قال الشيخ الصدوق (المتوفىٰ ٣٨١هـ) في رسالته التي وضعها لبيان معتقدات الشيعة الإمامية: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيه محمد ﷺ هو ما بين الدفتين وهو ما بأيدي الناس ليس بأكثر من ذلك.

ثم قال: ومن نسب إلينا أنا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب [١].

٢ ـ قال الشريف المرتضىٰ (المتوفىٰ عام ٤٣٦هـ): إنّ العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت علىٰ نقله وحراسته، وبلغت إلىٰ حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتىٰ عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟ [٢]

٣ ـ وقال الشيخ الطوسي (المتوفىٰ ٤٦٠هـ): وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق بهذا الكتاب المقصود منه العلم بمعاني القرآن، لأنّ الزيادة مجمع علىٰ بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا [٣].

٤ ـ قال العلاّمة الحلّي (المتوفىٰ ٧٢٦هـ) في أحد مؤلفاته: الحق أنّه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه (أي القرآن) وأنّه لم يزد ولم ينقص ونعوذ بالله تعالىٰ من أن

---

١ ـ اعتقادات الإمامية المطبوعة مع شرح الباب الحادي عشر.

٢ ـ مجمع البيان: ١ / ١٥.

٣ ـ مقدّمة تفسير التبيان.

يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرّق إلى معجزة الرسول ﷺ المنقولة بالتواتر[١].

٥ ـ وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (المتوفى عام ١٣٧٣هـ) : وإنّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه ﷺ للإعجاز والتحدي ولتعليم الأحكام ولتمييز الحلال والحرام، وانّه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة وعلى هذا إجماعهم (أي إجماع الشيعة الإمامية)[٢].

٦ ـ وقال السيد محسن الأمين العاملي (المتوفى عام ١٣٧١هـ) : لا يقول أحد من الإمامية لا قديماً ولا حديثاً أنّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير فضلاً عن كلّهم، بل كلّهم متفقون على عدم الزيادة ومن يعتدّ بقوله من محقّقيهم متفقون على أنّه لم ينقص منه، ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر مجترئ على الله ورسوله[٣].

٧ ـ وقال الإمام شرف الدين العاملي (المتوفى عام ١٣٧٧هـ) : كل من نسب إليهم تحريف القرآن فإنّه مفتر ظالم لهم، لأنّ قداسة القرآن الحكيم من ضروريات الدين الإسلامي ومذهبهم الإمامي ـ إلى أن قال: ـ وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأُصول صريحة بما نقول: والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنّما هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ولاتبديل لكلمة بكلمة ولا لحرف بحرف، وكل حرف من حروفه متواتر في كل جيل تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والنبوة[٤].

١ـ أجوبة المسائل المهنارية: ١٢١، المسألة ١٣.

٢ـ أصل الشيعة وأُصولها: ١٣٣.

٣ـ أعيان الشيعة: ١/ ٤١.

٤ـ الفصول المهمة: ١٦٣.

٨ ـ وقال السيد الإمام الخميني ـ قدس سره ـ: إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه قراءة وكتابة يقف على بطلان تلك المزعمة. وماورد فيه من أخبار ـ حسبما تمسّكوا ـ إمّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به أو مجعول تلوح عليه امارات الجعل، أو غريب يقضي بالعجب، أمّا الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير وأنّ التحريف إنما حصل في ذلك لا في لفظه وعباراته.

وتفصيل ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب حافل ببيان تاريخ القرآن والمراحل التي قضاها طيلة قرون ويتلخّص في أنّ الكتاب العزيز هو عين ما بين الدفتين لا زيادة فيه ولانقصان، وأنّ الاختلاف في القراءات أمر حادث ناشئٌ عن اختلاف في الاجتهادات من غير أن يمس جانب الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين [١].

٩ ـ وقال السيد الإمام الگلبايگاني ـ قدس سره ـ: الصحيح من مذهبنا أنّ كتاب الله الكريم الذي بأيدينا بين الدفتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه من لدن عزيز حكيم، المجموع المرتّب في زمانه (أي النبي ﷺ وعصره) بأمره بلا تحريف وتغيير وزيادة ونقصان والدليل على ذلك تواتره بين المسلمين، كلاًّ وبعضاً، ترتيباً وقراءة... [٢]

١٠ ـ وللسيد الإمام الخوئي ـ قدس سره ـ: بحث مفصل يؤكد فيه على خلو القرآن الكريم من أيّة زيادة أو نقيصة في مقدمة تفسيره البيان [٣].

هذه هي نماذج صريحة تعكس عقيدة الشيعة الإمامية منذ القديم وإلى الآن

---

١ ـ تهذيب الأُصول: ٢ / ١٦٥.

٢ ـ البرهان للبروجردي: ١٥٦ ـ ١٥٨.

٣ ـ ارتحل الإمام الخوئي (قدّس سرّه) إلى بارئه في ٨ صفر ١٤١٣ هـ ق.

حول القرآن الكريم، وكلّها تؤكد على صيانة الكتاب العزيز من أيّة زيادة أو نقيصة وخلوّه من كل تغيير أو تبديل، فكيف يتّهم «جبرين» الشيعة الإمامية بأنهم يطعنون في القرآن؟

وأمّا الروايات فهي مضافاً إلى كونها ضعيفة شاذة، أو مجعولة موضوعة لا يأبه بها الشيعة الإمامية ــ لاتشكل عقيدة الشيعة الإمامية، إذ ليس كل ما في الروايات يعكس عقيدتهم، حتىٰ يؤاخذون عليها، حتىٰ لو افترضت صحة بعضها سنداً ـ فكيف يؤاخذون عليها والحال أنها ـ كما قلناه ـ ليست بصحيحة.

إنّ القرآن الكريم حسب عقيدة المسلمين سنّة وشيعة الذي بأيدي الناس هو ما نزل على رسول الله ﷺ في جميع خصوصياته الحاضرة.

وكما لا يعبأ أعلام السنّة بروايات التحريف الواردة في مصادرهم، كذلك لا يأبه علماء الشيعة أيضاً بما ورد في بعض مصادرهم لضعفها وشذوذها، وظهور آثار الاختلاق عليها.

الصحابة في مرآة القرآن والحديث:

وأمّا قول «جبرين»: حول موقف الشيعة الإمامية من الصحابة ففيه مغالطة وتغطية للحق إذ لا تجد على أديم الأرض مسلماً يعتنق الإسلام ويحب النبي الأكرم، يبغض أصحاب النبي الأكرم بما أنّهم أصحابه وأنصاره، بل الكل ينظر إليهم في هذا المجال بنظر التكريم والتبجيل، ومن أبغضهم أو سبَّهم بهذا المنظار، فهو كافر، أبعده الله. ولكن إذا صدر منهم فعل لا يوافق الكتاب والسنّة فقام أحد بذكر فعله وتوصيف حاله حسب دلالة عمله وفعله عليه وقال: إنّه ركب الخطاء، أو صدرت منه المعصية، أو قتل نفساً بغير نفس، إلى غير ذلك من المحرّمات والموبقات، فقد تبع القرآن الكريم والسنّة والنبوية والسلف الصالح.

فحب الصحابي بما هو صحابي أمر، وتوصيف أعماله وأفعاله ـ إن خيراً فخير وإن شراً فشر ـ أمر آخر يهدف إلى الموضوعية في البحث، والقضاء والابتعاد عن العشوائية في الاعتقاد، «والجبرين» لايفرّق بين الأمرين ويضربهما بسهم واحد لغايات سياسية.

إنّ صحبة الصحابة لم تكن بأكثر ولا أقوىٰ من صحبة امرأة نوح وامرأة لوط فما أغنتهما من الله شيئاً، قال سبحانه: ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِن عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللهِ شَيْئاً وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ (١).

إنّ التشرّف بصحبة النبي لم يكن أكثر امتيازاً وتأثيراً من التشرّف بالزواج من النبي، وقد قال سبحانه في شأن أزواجه: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً﴾ (٢).

وكما أنهم كانوا مختلفين في السن عند الانقياد للإسلام، كذلك كانوا مختلفين أيضاً في مقدار الصحبة، فبعضهم صحب النبي ﷺ من بدء البعثة إلى لحظة الرحلة، وبعضهم أسلم بعد البعثة وقبل الهجرة، وكثير منهم أسلموا بعد الهجرة وربما أدركوا من الصحبة سنة أو شهراً أو أياماً أو ساعات.

فهل يصح أن نقول: إنّ صحبةً مّا قلعت ما في نفوسهم جميعاً من جذور غير صالحة وملكات رديئة وكوّنت منهم شخصيات ممتازة أعلىٰ وأجل من أن يقعوا في إطار التعديل والجرح.

إن تأثير الصحبة عند من يعتقد بعدالة الصحابة كلّهم أشبه شيء بمادة كيمياوية تستعمل في تحويل عنصر كالنحاس إلى عنصر آخر كالذهب، فكأن

١ـ التحريم: ١٠.

٢ـ الأحزاب: ٣٠.

الصحبة قلبت كل مصاحب إلىٰ إنسان مثاليّ يتحلّىٰ بالعدالة، وهذا ممّا يردّه المنطق والبرهان السليم، وذلك لأنّ الرسول الأعظم ﷺ لم يقم بتربية الناس وتعليمهم عن طريق الإعجاز ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1].

بل قام بإرشاد الناس ودعوتهم إلىٰ الحق وصبهم في بوتقة الكمال مستعيناً بالأساليب الطبيعية والإمكانات الموجودة كتلاوة القرآن الكريم، والنصيحة بكلماته النافذة، وسلوكه القويم وبعث رسله ودعاة دينه إلىٰ الأقطار، ونحو ذلك. والدعوة القائمة علىٰ هذا الأساس، يختلف أثرها في النفوس حسب اختلاف استعدادها وقابلياتها فلا يصح لنا أن نرمي الجميع بسهم واحد.

الصحابة في الذّكر الحكيم:

نرىٰ أنّ الذكر الحكيم يصنّف صحابة النبي ﷺ ويمدحهم ضمن أصناف نأتي ببعضها:

١ ـ السابقون الأوّلون:

يصف الذكر الحكيم السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان بأنّ الله رضي عنهم وهم رضوا عنه.

قال عزّ من قائل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[2].

٢ ـ المبايعون تحت الشجرة:

ويصف سبحانه الصحابة الذين بايعوه تحت

١ـ الأنعام: ١٤٩.

٢ـ التوبة: ١٠٠.

الشجرة بنزول السكينة عليهم قائلاً في محكم كتابه: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾[١].

٣ ـ المهاجرون:

وهؤلاء هم الذين يصفهم تعالىٰ ذكره بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[٢].

٤ ـ أصحاب الفتح:

وهؤلاء هم الذين وصفهم الله سبحانه وتعالىٰ في آخر سورة الفتح بقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوراةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإنجيل كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[٣].

٥ ـ الأصناف الأُخرىٰ للصحابة:

فالناظر المخلص المتجرّد عن كل رأي مسبق يجد في نفسه تكريماً لهؤلاء الصحابة.

---

١ ـ الفتح: ١٨.

٢ ـ الحشر: ٨.

٣ ـ الفتح: ٢٩.

غير أنّ الرأي الحاسم في عامّة الصحابة يستوجب النظر إلىٰ كل الآيات القرآنية الواردة في حقّهم، فعندئذ يتبيّن لنا أنّ هناك أصنافاً أُخرىٰ من الصحابة غير ما سبق ذكرها، تمنعنا من أن نضرب الكلّ بسهم واحد، ونصف الكل بالرضا والرضوان. وهذا الصنف من الآيات يدل بوضوح علىٰ وجود مجموعات من الصحابة تضاد الأصناف السابقة في الخلقيات والملكات والسلوك والعمل:

أ ـ المنافقون المعروفون:

المنافقون المعروفون بالنفاق الذين نزلت في حقّهم سورة «المنافقون» قال سبحانه:

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ واللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ واللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُون...﴾ إلىٰ آخر السورة[1].

فهذه الآيات تعرب بوضوح عن وجود كتلة قويّة من المنافقين بين الصحابة آنذاك، وكان لهم شأنٌ ودورٌ في المجتمع الإسلامي فنزلت سورة قرآنية كاملة في حقهم.

ب ـ المنافقون المختفون:

تدل بعض الآيات علىٰ أنّه كانت بين الأعراب القاطنين خارج المدينة ومن نفس أهل المدينة جماعة مردوا علىٰ النفاق وكان النبي الأعظم لا يعرف بعضهم ومن تلك الآيات قوله سبحانه: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِنَ الأَعْرابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ[2] لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُم﴾[3].

---

١ ـ المنافقون: ١.

٢ ـ مردوا علىٰ النفاق: تمرّنوا عليه ومارسوه.

٣ ـ التوبة: ١٠١.

لقد أعطىٰ القرآن الكريم عناية خاصة بعصبة المنافقين وأعرب عن نواياهم ونـدّد بهم في السـور التـاليـة: البقـرة، آل عمـران، المائدة، التـوبـة، العنكبـوت، الأحزاب، محمد، الفتح، الحديد، المجادلة، الحشر، والمنافقون.

وهـذا إن دلّ علىٰ شيء فإنّما يـدلّ علىٰ أنّ المنافقين كـانـوا جماعـة هائلـة في المجتمع الإسلامي بين معروف، عرف بسمة النفاق ووسمة الكذب، وغير معروف بذلك مقنّع بقناع التظـاهر بالإيمان والحبّ للنبي، فلو كان المنـافقون جماعة قليلة غير مؤثرة لما رأيت هذه العناية البالغة في القرآن الكريم. وهناك ثلّة من المحقّقين كتبوا حول النفـاق والمنافقين رسائل وكتابـات وقد قام بعضهم بإحصاء مـا يرجع إليهم فبلغ مقداراً يقرب من عشر القرآن الكريم [١]، وهذا يدل علىٰ كثرة أصحاب النفـاق وتأثيرهم يـوم ذاك في المجتمع الإسلامـي، وعلىٰ ذلك لا يصح لنـا الحكم بعدالة كل من صحب الرسول ﷺ مع غض النظر عن تلك العصـابة، المتظاهرة بالنفاق والمختفية في أصحاب النبي ﷺ.

ج ـ مرضىٰ القلوب:

وهذه المجموعة من الصحابة لم يكونوا من زمرة المنافقين بل كانوا يتلونهم في الروحيات والملكـات مع ضعف في الإيمان والثقة بالله ورسـوله ﷺ، قال سبحانه بحقّهم: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُـنَـافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُـولُهُ إِلاَّ غُرُورًا﴾ [٢].

فأنّىٰ لنا أن نصف مـرضىٰ القلـوب الـذين ينسبون خُلـف الوعـد إلىٰ الله سبحانه وإلىٰ الرسول ﷺ بالتقوىٰ والعدالة؟

١ـ النفاق والمنافقون: تأليف الأستاذ: إبراهيم علي سالم المصري.

٢ـ الأحزاب: ١٢.

د ـ السمّاعون:

تلك المجموعة كانت قلوبهم كالريشة في مهبّ الريح تميل إلى هؤلاء تارة وإلى أُولئك أُخرىٰ، وذلك بسبب ضعف إيمانهم وقد حذّر الباري عزّ وجلّ المسلمين منهم حيث قال عزّ من قائل، واصفاً إيّاهم بالسمّاعين لأهل الريب: ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدونَ * وَلَوْ أَرَادُوا الخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللهُ انبعاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ القَاعِدِينَ * لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ما زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُوا خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ واللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[1] وذيل الآية دليل على كون السمّاعين من الظالمين لا من العدول.

هـ ـ خالطوا العمل الصالح بالسيّء:

وهؤلاء هم الذين يقومون بالصلاح والفلاح تارة، والفساد والعبث أُخرى، فلأجل ذلك خلطوا عملاً صالحاً بعمل سيّء، قال سبحانه: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً﴾[2].

و ـ المشرفون على الارتداد:

إنّ بعض الآيات تدل على أنّ مجموعة من الصحابة كانت قد أشرفت على الارتداد يوم دارت عليهم الدوائر، وكانت الحرب بينهم وبين قريش طاحنة فأحسّوا بالضعف، وقد أشرفوا على الارتداد وقد عرّفهم الحق سبحانه بقوله: ﴿وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الحَقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا

---

١ ـ التوبة: ٤٥ ـ ٤٧.

٢ ـ التوبة: ١٠٢.

مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِم مَا لاَ يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ (١).

ز ـ الفاسق:

إنّ القرآن الكريم يحثُّ المؤمنين وفي مقدّمتهم الصحابة، على التحرّز من خبر الفاسق حتى يتحقّق التبيّن. فمَن هذا الفاسق الذي أمر القرآن بالتحرّز من خبره؟ إقرأ أنت ماورد حول الآية من شأن النزول واحكم بها هو الحق قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (٢).

فإنّ من المجمع عليه بين أهل العلم أنّه نزل في حق الوليد بن عقبة بن أبي معيط وذكره المفسّرون في تفسير الآية فلا نحتاج إلى ذكر المصادر.

كما نزل في حقه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِناً كَمَن كَانَ فَاسِقاً لا يَسْتَوُونَ﴾ (٣).

نقل الطبري في تفسيره باسناده أنّه كان بين الوليد وعلي، كلام فقال الوليد: أنا أسلط منك لساناً، وأحدُّ منك سناناً وأردُّ منك للكتيبة. فقال علي: اسكت فانّك فاسق، فأنزل الله فيهما: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِناً كَمَن كَانَ فَاسِقاً لا يَسْتَوُونَ﴾ (٤).

وقد نظم الحديث حسانُ بن ثابت (شاعر عصر الرسالة) وقال:

١ـ آل عمران: ١٥٤.

٢ـ الحجرات: ٦.

٣ـ السجدة: ١٨.

٤ـ تفسير الطبري: ٢١ / ٦٠، وتفسير ابن كثير: ٣/٤٦٢.

أنـزل الله والكتـاب عـزيـز ... في علي وفي الـوليـد قـرآنـا
فتبـوّأ الـوليـد إذ ذاك فسقـاً ... وعليٌّ مبـوءٌ إيمانـا
سـوف يـدعىٰ الـوليـدُ بعـد قليل ... وعليٌّ إلىٰ الحسـاب عيـانـا
فعليٌّ يجزىٰ بـذاك جنـانـا ... ووليـدٌ يجزىٰ بـذاك هـوانـا [1]

أفهل يمكن لباحث حرّ، التصديقُ بما ذكره ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر، وفي مقدّمتهم أبو زرعة الرازي الذي هاجم المتفحّصين المحقّقين في أحوال الصحابة واتّـهمهم بالزندقة.

ح ـ المسلمون غير المؤمنين:

إنّ القرآن يعد جماعة من الأعراب الذين رأوا النبي وشاهدوه وتكلّموا معه، مسلمين غير مؤمنين وأنّهم بعدُ لم يدخل الإيمان في قلوبهم، قال سبحانه: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لاَيَلِتْكُم مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيم﴾ [2].

أفهل يصح عدُّ عصابة غير مؤمنة من العدول الأتقياء؟!

ط ـ المؤلّفة قلوبهم:

اتّفق الفقهاء علىٰ أنّ المؤلّفة قلوبهم ممّن تصرف عليهم الصدقات، قال

١ـ تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي: ١٥، وكفاية الكنجي: ٥٥ ومطالب السؤول لابن طلحة: ٢٠، وشرح النهج، الطبعة القديمة: ٢/١٠٣، وجمهرة الخطب لأحمد زكي: ٢/٢٢، لاحظ الغدير: ٢/٤٣.

٢ـ الحجرات: ١٤.

سبحانه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ والعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ والغَارِمِينَ وفي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ واللهُ عَلِيمٌ حَكِيم﴾[1].

والمراد من «المؤلّفة قلوبهم»: الذين كانوا في صدر الإسلام ممّن يظهرون الإسلام، يتألّفون بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم. وهناك أقوال أُخر فيهم متقاربة، والكلّ يهدف إلى الإعطاء لمن لايتمكن إسلامُه حقيقةً إلاّ بالعطاء[2].

ي ـ المولّون أمام الكفّار:

إنّ التولّي عن الجهاد والفرار منه، من الكبائر الموبقة التي نـدّد بها سبحانه بقوله:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفاً فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الأَدْبار * وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاّ مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أو مُتَحَيِّزاً إِلى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْواهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المَصِير﴾[3].

إنّ التحذير من التولّي والفرار من الزحف، والحث على الصمود أمام العدو، لم يصدر من القرآن إلاّ بعد فرار مجموعة كبيرة من صحابة النبي في غزوة «أُحد» و «حنين».

أمّا الأوّل: فيكفيك قول ابن هشام في تفسير الآيات النازلة في أُحد، قال: «ثم أنّبهم بالفرار عن نبيهم وهم يُدعون، لا يعطفون عليه لدعائه إيّاهم فقال:

١ـ التوبة: ٦٠.

٢ـ تفسير القرطبي: ٨/ ١٨٧، المغني لابن قدامة: ٢/ ٥٥٦.

٣ـ الأنفال: ١٥ ـ ١٦.

﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلاَ تَلْوُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ﴾ [١].

وأمّا الثاني: فقد قال ابن هشام فيه أيضاً: فلمّا انهزم الناس ورأىٰ من كان مع رسول الله ﷺ من جفاة أهل مكة الهزيمة، تكلّم رجالٌ منهم بما في أنفسهم من الضغن فقال أبو سفيان بن حرب: لاتنتهي هزيمتهم دون البحر، وصرخ جبلة بن حنبل: ألا بَطَلَ السحرُ اليوم... [٢].

أفبعد هذا يصح أن يعدّ جميع الصحابة، بحجة أنّهم رأوا نور النبوة، عدولاً أتقياء؟

قال القرطبي في تفسيره: قد فرّ الناس يوم «أُحد» وعفىٰ الله عنهم وقال الله فيهم يوم حنين: ﴿ثم وليتم مدبرين﴾ ثم ذكر فرار عدّة من أصحاب النبي من بعض السرايا [٣].

هذه هي الأصناف العشرة من صحابة النبي ﷺ ممّن لايمكن توصيفهم بالعدالة والتقوىٰ، أتينا بها في هذه العجالة مضافاً إلىٰ الأصناف المضادة لها.

ولكن نلفت نظر القارئ الكريم إلىٰ الآيات الواردة في أوائل سورة البقرة وسورة النساء وغيرها من الآيات القرآنية فيرىٰ فيها أنّ الإيمان بعدالة الصحابة بأجمعهم خطأ في القول، وزلّة في الرأي، يضاد نصوص الذكر الحكيم، ولم يكن الصحابة إلاّ كسائر الناس فيهم صالح تقي بلغ القمة في التقىٰ والنزاهة، وفيهم طالح شقي سقط إلىٰ هوّة الشقاء والدناءة. ولكن الذي يميّز الصحابة عن غيرهم أنّهم رأوا نور النبوّة وتشرّفوا بصحبة النبي ﷺ وشاهدوا معجزاته في حلبة المباراة بأمّ أعينهم، ولأجل ذلك تحمّلوا مسؤولية كبيرة أمام الله وأمام رسوله وأمام الأجيال المعاصرة لهم واللاحقة بهم، فإنّهم ليسوا كسائر الناس، فزيغهم وميلهم عن الحق

١ـ آل عمران: ١٥٣.

٢ـ سيرة ابن هشام: ٣/ ١١ و ٤/ ٤٤٤، ولاحظ التفاسير.

٣ـ تفسير القرطبي: ٧/ ٣٨٣.

أشد ولا يعادل زيغ أكثر الناس وانحرافهم. وقد قال سبحانه في حق أزواج النبي ﷺ: ﴿يَانِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [1] فإن انحرف هؤلاء فقد انحرفوا في حال شهدوا النور، ولمسوا الحقيقة، وشتان بينهم وبين غيرهم.

الصحابة في السنّة النبوية:

ونذكر في المقام بعض ماورد في مصادر أهل السنّة أنفسهم حول بعض الصحابة وليس كلّهم والعياذ بالله.

ففي صحيح البخاري: في تفسير سورة المائدة بسنده عن ابن عباس قال: خطب رسول الله ﷺ... ـ إلى أن قال: ـ ويجاء برجال من أُمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يارب أصحابي، فيقال إنّك لا تدري ما أحدَثوا بعدك فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِم شَهِيداً مَادُمْتُ فِيهِمْ فَلَمّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم﴾ [2]. فيقال إنّ هؤلاء لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم [3].

ورواه الترمذي في تفسير سورة الأنبياء أيضاً وجاء في موطأ مالك: عن أبي النضر أنّه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال لشهداء أُحد: هؤلاء أشهد عليهم، فقال أبو بكر: ألسنا يارسول الله إخوانهم، أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟

فقال رسول الله ﷺ: بلى ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي.

فبكى أبو بكر ثم قال: أئنّا لكائنون بعدك؟ [4].

وهل أتى الشيعة الإمامية بجديد إذا كانوا يفرّقون في الحب والمودة بين جماعة وأُخرى، وقد أمر القرآن بذلك في أكثر من آية؟

١ـ الأحزاب: ٣٢.

٢ـ المائدة: ١١٧.

٣ـ صحيح البخاري: ٣/١٢٧.

٤ـ الموطأ: ١/٣٠٧، كتاب الجهاد ـ الشهداء في سبيل الله.

ثم إنّ «جبرين» وأمثاله لماذا يغمضون عيونهم عن حقائق القرآن ولا يصارحون الناس بها بدل اتّخاذ هذا الموقف الشريف الذي يمليه الحق والإنصاف؟ لماذا يعمد إلىٰ تكفير طائفة كبرىٰ من طوائف المسلمين وهم الشيعة الإمامية ويراهم مستحقّين للقتل والإبادة، ولا يوجّه مثل هذه الفتوىٰ ضد الصهاينة في فلسطين، والأمريكان الذي يدنسّون بأحذيتهم الصليبية أرض وبلد المقدّسات؟

لماذا لا يحارب الفساد الأخلاقي والسياسي في مشرق الإسلام ومهجر الرسول، ولا يفكر في تسيّب الشباب هناك وتسرّب اللاّدينية، والانحراف العقيدي إلىٰ أذهانهم البريئة؟!

لماذا تصدر هذه الفتوىٰ في هذا الظرف الذي انهارت فيه الشيوعية، واعترف «غورباتشوف» بأن السبب الرئيسي وراء هذا المصير القائم في الاتحاد السوفيتي هو نسيان الله وتجاهل الفطرة التي فطر الناس عليها كما قال في خطاب الاستقالة مؤخراً؟! وهو الأمر الذي ذكّرَه به الإمامُ الراحلُ الخميني في رسالَتِهِ التاريخية إليه.

لماذا في مثل هذا الظرف الهامّ الذي يتوجّه العالم إلىٰ الإسلام ويتطلّع المستضعفون إلىٰ المسلمين، وهو أمر يفرض العمل الجاد لتوحيد صفوف المسلمين وإظهارهم في مظهر الأُمة الواحدة القوية علىٰ اختلاف مذاهبها ومسالكها التي تتمحور حول أُصول الإيمان وتتّفق فيها وإن اختلفت في بعض الاجتهادات الفرعية العلمية؟!

أقول: لماذا ينبري مجلسُ الإفتاء السعودي متمثّلاً بالمدعوّ «جبرين» وبعض زملائه إلىٰ شق عصا المسلمين وإثارة النعرات الطائفية، وعزل أكبر قطعة من جسم الأُمّة الإسلامية التي هي الآن صخرة صمّاء أمام تلاطم أمواج الكفر

والاستكبار رافعة راية لا إلٰه إلاّ الله، كلمةً وعملاً وظهرها ومتكأها هو الباري صاحب الكلمة، فأين يا ترى موقفه أمام أعداء الإسلام اليوم وكيف سيواجه خالقه وقد أفرح بفعلته هذه قلوب المستكبرين والظلمة والمنافقين؟!!

وهل أذنب الشيعةُ إذا هم اتّبعوا وأحبوا مَن أمرَ القرآن باتّباعهم ومحبّتهم من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهراً والذين فرض محبتهم ومودتهم بقوله: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ﴾[1]؟

المطلوب مؤتمر للحوار العلمي الديني:

نحن ندعو علماء الوهابية إلىٰ حوار علمي صريح وبنّاء بحضور علماء المسلمين لمناقشة ما يعتقدونه، أوّلاً، وما يرمون به المسلمين ويكفّرونهم بسببه ثانياً، إنهاءً لهذه المواقف المضرّة بالمسلمين وقطعاً لدابر الفتنة والاختلاف.

نحن نهيب بمفكري الأُمّة الإسلامية وبالشباب في البلاد الإسلامية أن يضغطوا علىٰ مجلس الإفتاء السعودي ليقبل بالدخول مع علماء الشيعة الإمامية بصورة خاصة، وعلماء الطوائف الإسلامية الأُخرىٰ بصورة عامة في حوار علمي جادّ... لوضع حدّ لمُسلسل التكفيرات والمذابح الناشئة عنها، ونحن نحمّل المسلمين كلّ الجرائم التي ستنشأ من هذه التكفيرات التي تعكس أهداف الاستعمار الحاقد، لو سكتوا وتركوا الأمر.

وإنّنا لنحذّر المسلمين بأنّ هذا الموقف الصادر من «الجبرين» ونظرائه الذين لايهمّهم إلاّ تكفير المسلمين ورميهم بالشرك تاركين الصهاينة والصليبيّين يسرحون ويمرحون في بلاد الإسلام، لن يقتصر علىٰ الشيعة الإمامية بل سيشمل الطوائف الأُخرىٰ، لأنّ الوهابيين الذين يرفعون شعار التوحيد يكفّرون عامة المسلمين إلاّ أنفسهم، فهل من مدّكر؟!.

١ـ الشورىٰ: ٢٣.

الجهة العاشرة :

في الوحدة الإسلامية

إنّ الإسلام يؤكد على وحدة المسلمين، والتمسّك بالعروة الوثقىٰ ونبذ كل مايهدم هذه الوحدة من التهم والظنون أو التكفير والتفسيق، ويراها أمراً ضرورياً للمسلمين، وترىٰ الترغيب في الألفة والوحدة إذا تدبّرت معاني الآيات النازلة في هذا المجال حيث قال سبحانه:

١ـ ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات ـ ١٠).

٢ـ ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة ـ ٧١).

٣ـ ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح ـ ٢٩).

٤ـ ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران ـ ١٠٣).

فهذه الآيات كلّها تدعو إلىٰ الوحدة والألفة، وهناك آيات تنبذ الفرقة وتردّها قال سبحانه:

١ ـ ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِمَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران ـ ١٠٥).

٢ ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَىٰ اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام ـ ١٥٩).

٣ ـ ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورىٰ ـ ١٣).

٤ ـ ﴿وَ لا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام ـ ١٥٣).

وكما أنّ الكتاب يدعو إلىٰ الوحدة ويحذّر عن التفرّق فهكذا السنّة تتلو تلو الكتاب.

قال رسول الله ﷺ: «لا تدخلون الجنّة حتىٰ تؤمنوا، ولا تؤمنون حتىٰ تحابوا، أوَلا أدلّكم علىٰ شيء إذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم»[١].

وقال ﷺ: «الدين النصيحة» قالوا: لمن يارسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعامّتهم والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتىٰ يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[٢].

وقال ﷺ: «ذمّة المسلمين واحدة يسعىٰ بها أدناهم وهم يد علىٰ من سواهم فمن أخْفَر[٣] مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صدق ولا عدل»[٤].

وقال: «إيّاكم والظّن فانّ الظّن أكذب الحديث، ولا تناجشوا، ولا تحاسدوا، ولاتدابروا، ولاتباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام»[٥].

وقال ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة فرج الله عنه يوم القيامة»[٦].

إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الحاثّة للمسلمين علىٰ الوئام والتآلف والتوادد

---

١ و٢ ـ المتقي الهندي: كنز العمال: ١٥/ ٨٩٢ و ٣/ ٤١٣.

٣ ـ أخفر: نقض عهده.

٤ ـ الحاكم: المستدرك: ٢/ ١٤١، ومسند أحمد: ١/ ١٢٦ و ١٥١.

٥ ـ ٦ ـ المتقي الهندي، كنز العمال: ١٦/ ٨٦ و ١/ ١٥٠.

ونبذ الفرقة والاختلاف والتشاجر والتشاحن، والطرد والإقصاء.

هذه هي الآيات الكريمة والسنّة النبوية المشرفة تدعو إلى الوئام، وبينما نحن على العكس ندعو بأفعالنا وأقلامنا إلى الفرقة والاختلاف، فيتّهم ويسب ويكفّر بعضنا بعضا، وكأنّ الجميع قد نسوا أنّ العدو الذي يتحيّن الفرص لسحقهم، هو غير الشيعي والسنّي، وإنّما هو معسكر الغرب وأذنابه ودعاته ومؤيّدوه، وقد نصبوا شراكهم لعامّة الفرق الإسلامية بدون استثناء ليصبحوا فريسة لأهدافهم.

إنّ بعض أصحاب القلم من المسلمين قد انسحبوا من جبهة الصراع مع أعدائهم الحقيقيّين ولجأوا إلى جبهة معارضة ضد إخوانهم وكأنّه ليس لهم على وجه البسيطة عدو سواهم، وهذا مؤسف جداً.

إنّ الوحدة الإسلامية أُمنية كل مسلم عاقل عارف بما حِيك للمسلمين من مصائد في هذه الأيام لاستغفالهم، ولاتتحقّق الوحدة إلاّ بالتفاهم بين الفرق لوجود الأُصول المشتركة بينهم ثم السماح لكلّ فرقة أن تجتهد في غيرها.

فمثلاً، انّ المتعة والزواج المؤقت مسألة فرعية دام الاختلاف فيها منذ عصر الخلفاء وحتىٰ يومنا هذا، وهي مسألة فقهية قرآنية حديثية، فمن قائل بكونها حلالاً في عصر الرسول باقية على حكمها إلى عصرنا هذا، إلى قائل بأنّها نسخت في عصر الرسول وكانت حلالاً سنين وشهوراً، إلى ثالث بأنّها نهىٰ عنها الخليفة عمر بن الخطاب، والتحريم سنّة له.

ولكلٍّ حجّته ودليله، فللمصيب أجران وللمخطئ أجر واحد، ومع ذلك نرىٰ أنّ هذه المسألة أوجدت ضجة كبرىٰ بين المعارضين للشيعة، وكأنّ القول بالحلّية إفتاء بالكفر، فما أكثر الخلاف في المسائل الفرعية بين أئمة المذاهب، فلماذا يتّخذ ذلك الخلاف كقميص عثمان ضد شيعة أهل البيت.

إنّ أعلام الشيعة منذ منتصف القرن الثالث ملأوا رسائلهم بنفي التحريف عن الكتاب العزيز، وربما وجد فيهم من اغترّ ببعض المراسيل الموجودة في كتب الفريقين الروائية، ومع ذلك نجد أنّ المعارض يذكر الأخير ويتناسىٰ تصريح مئات علماء الشيعة علىٰ عدم التحريف.

نحن الشيعة كلّما تكلّمنا عن تغلّب معاوية علىٰ الأُمّة وابتزازه الإمرة عليها بغير رضا منها وقتله شيعة علي ـ عليه السلام ـ تحت كل حجر، وأخذه بالظنّة والتهمة، وقتله الصحابي الجليل حجر بن عدي الكندي الذي أنهكه الورع والعبادة، والصحابي العظيم الآخر: عمرو بن الحمق بالوحشية والقسوة، إلىٰ غير ذلك من فظائع الأعمال، وقبائح الأفعال.

قام أصحاب القلم من السنّة بتبرير أعماله بالاجتهاد، وأنّه كان مجتهداً فيما رأىٰ وعمل.

وكلّما تكلّمنا عن عمرو بن العاص وخيانته التي ارتكبها في مسألة التحكيم والخدعة التي قام بها بوجه أبي موسىٰ الأشعري، برّروا عمله بأنّه صدر منه عن اجتهاد.

وكلّما تحدّثنا عن جمل البصرة، وراكبته، وقائدة الجيش الجرّار ضد الإمام المختار من قبل المهاجرين والأنصار، بل الإمام المنصوص عليه من قبل الله يوم الغدير في محتشد عظيم، قالوا: إنّها كانت مجتهدة عارفة بوظيفتها.

وإذا قلنا: إنّه سبحانه يأمرها بلزوم البيت النبوي بقوله عزّ من قائل: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب ـ ٣٣) قالوا: إنّ أساس عملها الاجتهاد، وإن كانت خاطئة.

فإذا كان باب الاجتهاد واسعاً إلىٰ هذا الحد الذي يُبرَّر به قتل النفوس المؤمنة، وتخضيب الأرض بالدماء الطاهرة، واستئصال الصحابة العدول، فلماذا

لا يبرر به اجتهاد الشيعة في الفروع والأحكام العملية، في مجال تجويز المتعة والتقية، ومسح الأرجل، وترك التثويب وقبض اليد اليسرىٰ باليمنىٰ، إلىٰ غير ذلك من الفروع التي اختلفت فيها كلمات فقهاء الشيعة عن أهل السنّة. فلماذا باءكم تجر وباءنا لا تجر ﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزىٰ﴾.

ففي هذا الجو المفعم بالعداء والتباغض وسوء الظن لاتتحقّق الوحدة، بل تتقوّىٰ الفرقة وتتسلم العروة الوثقىٰ.

إنّ الشيعة في عصري الأمويين والعباسيين كانوا فريسة للظالمين، ولم يكن لهم محيص إلاّ التقية فإنّها سلاح الضعيف وعليها جُبلت طبيعة البشر وشرّعها الإسلام في الظروف الحرجة، وربما تحرم التقية التي جاء بها القرآن الكريم في سورتين مباركتين [1] وأطبق علىٰ جوازها كل المفسّرين، إذا توقف حفظ الكرامة وصيانة الحق علىٰ تركها، ومع ذلك نرىٰ أنّه يشنّع بها علىٰ الشيعة ويُزدرىٰ بها عليهم كأنّهم جاءوا بأمر فظيع.

وأنت إذا قرأت تاريخ الشيعة وما حاقت بهم من بلايا ومصائب من أخذهم بالظنّة والتهمة، وقتلهم تحت كل حجر ومدر، وصلبهم علىٰ مشانق البغي، تقف علىٰ أنّه لم يكن لهم محيص للحفاظ علىٰ حياتهم إلاّ التقية.

نعم كان هناك رجال رجّحوا التضرّج بالدماء علىٰ الحياة مع الظالمين.

فلو كان هناك ذنب في اعمال التقية فالبادئ بها أظلم، أي من دفعهم إلىٰ العمل بها.

فيا أيّها المسلمون كونوا أنصار الوحدة والأُلفة، ولاتكونوا دعاة التفرقة ﴿وَلاتَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾ [2]. وارفضوا سوء الظن

١ـ آل عمران: ٢٨، النحل: ١٠٦.

٢ـ النساء: ٩٤.

بإخوانكم، واسمحوا لهم ما سمحتم لأنفسكم.

وفي الختام نحمده سبحانه ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وكفىٰ بالله رقيباً وحسيباً.

وأسأله أن يجمع كلمة المسلمين علىٰ الحق والهدىٰ: إنّه بذلك قدير، وبالإجابة جدير.

قم ـ مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ

٣ ـ شوال المكرّم ١٤١٥ هـ. ق

رسالة

في حياة السيد المسيح

- عليه السلام -

بعد الرفع

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبيّه وعترته الطاهرين وعلى عباده الصالحين.

نقدّم هذه الدراسة العلمية حول السيد المسيح على نبينا وآله وعليه السلام، التي جاءت استجابة لطلب شاب فلسطيني مسلم ونجيب على سؤاله، في الوقت الذي يواصل الشباب الفلسطينيون وأطفال ثورة الحجارة جهادهم المقدس في أرض فلسطين ضدّ تلك الطغمة الفاسدة المفسدة، التي دنّست أرض القداسة بعهرها وفجورها، ورجال المقاومة الفلسطينية الأبطال يقبعون خلف أسوار السجون الحديدية، وقد تهشّمت عظامهم، وتورّمت أكتافهم تحت سياط ولكمات شذّاذ الآفاق وأعداء الإنسانية والمسيحية والإسلام... أولاد الأفاعي، ومصّاصي دماء الشعوب ...

أجل نقدّم هذه الدراسة للطبع ونحن نسأل الله تعالى أن يعجّل بإزالة هذا الكابوس عن صدر الأُمّة الإسلامية عاجلاً لا آجلاً.

المؤلف

حياة السيد المسيح -عليه السلام-

بعد الرفع

في ضوء الكتاب والسنّة

كتب إلينا شاب فلسطيني من المانيا، يسأل عن حياة المسيح بعد ما رفعه الله سبحانه إليه، ويقول: إنّ المعروف هو أنّه -عليه السلام- حي يرزق، وينزل في آخر الزمان، ولكن يفهم من بعض الآيات خلاف ذلك حيث يقول سبحانه: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[1] ومثله غيره مما ورد فيه لفظ «التوفّي».

أضف إليه: أنّ الموت سنّة إلهية جارية على الجميع حتى النبي الأكرم ﷺ يقول سبحانه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَيِّتُونَ﴾[2] وكذلك سائر الآيات التي تؤكد على أنّ الموت والفناء سنّة إلهية جارية في كل شيء فما هو الجواب في المقام؟ فإنّ البحث حول هذا الموضوع هو بحث قرآني أوّلاً، وعقائدي ثانياً.

١ـ سورة آل عمران: الآية ٥٥.

٢ـ سورة الزمر: الآية ٣٠.

الجواب:

اتفق أغلب المفسرين الإسلاميين ـ إن لم نقل جميعهم ـ على أنّ السيد المسيح حيّ يُرزق وسوف ينزل عند ما شاء سبحانه نزوله إلى الأرض، غير أنّه ظهر في الآونة الأخيرة من بعض المعنيين بتفسير القرآن الكريم إنكار هذه الحقيقة، منهم: المراغي في تفسيره(وسيوافيك كلامه في ثنايا البحث) والأُستاذ الشيخ محمود شلتوت (في رسالته التي حررها جواباً على سؤال ورد إلى مشيخة الأزهر) فقال في الجواب: إنّ كلمة «توفّي» وردت في القرآن كثيراً بمعنى الموت حتى صار هذا المعنى هو الغالب عليها، المتبادر منها، ولم تستعمل في غير هذا المعنى، إلاّ وبجانبها ما يصرفها عن هذا المعنى المتبادر.

ثم سرد بعض الآيات التي استعمل فيها التوفّي بمعنى الموت وقال: إنّ كلمة «توفّيتني» في الآية: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم﴾ تحملُ على هذا المعنى المتبادر وهو الإماتة العادية التي يعرفها الناس، ويدركها من اللفظ والسياق الناطقون بالضاد، وإذاً فالآية لو لم يتصل بها غيرها في تقرير نهاية عيسى مع قومه، لما كان هناك مبرر للقول بأنّ عيسى حيّ لم يمت [1].

فإذا كان الدليل الوحيد لهما هو ظهور التوفّي في الموت فيجب تحليل معناه لغة وقرآناً.

وقبل ذلك نسرد الآيات الواردة في هذا المجال فنقول:

إنّ الآيات التي تتعرض لهذه المسألة لا تتجاوز خمس آيات وهي:

١ ـ ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا

---

١ ـ لاحظ: إزالة الشبهات: ص ٣. نُشر جوابه في كتابه «الفتاوى».

وَجاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلى يَومِ القِيامَةِ﴾[١].

٢ ـ ﴿وَقَولِهِمْ إنّا قَتَلْنا المَسِيحَ عِيسَى ابنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللهِ وما قَتَلُوهُ وما صَلَبُوهُ ولَكِن شُبِّهَ لَهُم﴾ إلى أن يقول: ﴿وما قَتَلُوهُ يَقِينا * بَل رَفَعَهُ اللهُ إليه...﴾[٢].

٣ ـ ﴿ما قُلتُ لَهُمْ إلاّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ أنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ما دُمْتُ فِيهِم فَلَمّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أنت الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وأنتَ عَلى كُلِّ شَيءٍ شَهِيد﴾[٣].

٤ ـ ﴿وإنْ مِن أهْلِ الكِتابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ...﴾[٤].

٥ ـ ﴿وإنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِها واتَّبِعُونِ هذا صِراطٌ مُسْتَقِيم﴾[٥].

هذه هي الآيات التي تتعرض لمسألة السيد المسيح في هذا المجال وإليكم البحث في كل واحدة منها على الترتيب.

تفسير الآية الأُولى:

أمّا الآية الأُولى وهي قوله سبحانه: ﴿إذ قال الله ياعيسى إنّي متوفّيك ورافعك إليّ ومطهّرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتّبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة﴾.

فالكلام فيها يقع حول لفظ «التوفّي» فهل التوفّي ـ في هذه الآية ـ بمعنى الإماتة؟

أو أنّ للتوفّي معنى آخر ينطبق على الموت تارة وعلى غيره أُخرى؟

---

١ ـ سورة آل عمران: الآية ٥٥.
٢ ـ سورة النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨.
٣ ـ سورة المائدة: الآية ١١٧.
٤ ـ سورة النساء: الآية ١٥٩.
٥ ـ سورة الزخرف: الآية ٦١.

وقد نصّ بذلك بعض أئمة أهل اللغة قال ابن منظور في «اللسان»: وتُوفّي فلان وتوفّاه الله: إذا قبض نفسه، وفي الصحاح: إذا قبض روحه، وقال غيره: تَوَفّي الميت: استيفاء مدته التي وفيت له وعدد أيامه وشهوره وأعوامه في الدنيا. وتَوفّيت المال منه واستوفيته: إذا أخذته كلّه، وتوفّيت عدد القوم إذا عددتهم كلّهم. وانشد أبو عبيدة لمنظور الوبري:

إنّ بني الأدْرَد ليسوا من أحَدْ ولا توفاهم قريش في العدد

أي لا تجعلهم قريش تمام عددهم ولا تستوفي بهم عددهم[1].

إنّ القدر الجامع المستقيم لما ورد في القرآن من مشتقات هذه الكلمة هو: الأخذ والاستيفاء، وهو يتحقق بالإماتة تارة، وبالنوم أُخرى، وبالأخذ من الأرض والرفع من العالم البشري إلى عالم آخر (سواء أكان ذلك العالم الآخر عالم السماء أو عالماً آخر ثالثاً).

ومحاورات القرآن الكريم بنفسها كافية في بيان ذلك، كما يلاحظ في الآيات التالية:

يقول الله سبحانه: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوتِها وَالَّتي لَمْ تَمُتْ في مَنامِها فَيُمْسِكُ الَّتي قَضى عَلَيْهَا المَوتَ وَيُرْسِلُ الأُخرى إلى أَجَلٍ مُسَمّى﴾[2] ويقول سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفّاكُمْ بِاللَّيلِ وَيَعْلَمُ ما جَرَحتُمْ بِالنَّهارِ﴾[3] ولا شك أنّ لفظة «والتي» معطوفة على «الأنفس» وتقدير الآية هو: «ويتوفّى التي لم تمت في

١ـ لسان العرب: ١٥ / ٤٠٠، مادة «وفى» وسيوافيك لفظ الطبري في تفسير معنى «التوفّي».

٢ـ سورة الزمر: الآية ٤٢.

٣ـ سورة الأنعام: الآية ٦٠.

منامها» ولو كان التوفّي بمعنى «الإماتة» لما استقام معنى الآية، إذ يكون معناها ـ حينئذ ـ الله يميت الأنفس حين موتها، ويميت التي لم تمت في منامها. وهل هذا إلاّ التناقض؟

ولأجل ذلك، لامناص من تفسير «التوفي»، «بالأخذ» وهو ينطبق على الإماتة (الموت) في الفقرة الأُولى وعلى الإنامة (النوم) في الفقرة الثانية من الآية.

ومثله قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وهُوَ الَّذِي يَتَوَفّاكُمْ بِالَّيْلِ ويَعْلَمُ ما جَرَحتُمْ بِالنَّهارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أجَلٌ مُسَمّىً ثُمَّ إلَيهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِما كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

فإن تَوَفّي الناس بالليل لا يكون بالإماتة، بل بمعنى أخذهم بالنوم، ثم يبعثهم الله باليقظة في النهار، ليقضوا بذلك آجالهم المسماة، ثم إلى الله مرجعهم، بواسطة الموت والمعاد.

وكذلك قوله سبحانه في سورة النساء: ﴿واللاّتي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أرْبَعَةً مِنكُمْ فإن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي البُيُوت حَتَّى يَتَوَفّاهُنَّ المَوْتُ أوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلا﴾[1].

ولا معنى لتفسير «التوفّي» بأنّه «يميتهنّ الموت» فلابد من القول بأن التوفّي ليس مرادفاً للموت والإماتة في محاورات القرآن واستعمالاته، وإنّما هو: أخذ الشيء وافياً كاملاً برمته. وعلى ضوء ذلك ليس للتوفّي إلاّ معنى واحداً، وهو الأخذ للشيء تماماً ووافياً إمّا من عالم الحياة، أو من عالم اليقظة، أو من عالم التواجد بين البشر.

فإذا كان لفظ «التوفّي» موضوعاً لمعنى جامع، وكان صالحاً للانطباق على الإماتة، والإنامة، والأخذ من بين الناس، فليس حمله على المورد الأوّل وتطبيقه عليه

---

١ ـ سورة النساء: الآية ١٥.

بلا قرينة ولا شاهد، صحيحاً، كما ارتكبه المستدلّ وفسّره بالموت، بل قوله سبحانه: ﴿ورافعك إليّ﴾ شاهد على أنّ المراد هو الثالث فيكون المتبادر من الآية هو: إنّي آخذك وقابضك بين الناس ورافعك إليّ. فتصير الآية دليلاً على رفع المسيح حياً. لا إماتته ورفعه كما يتعاطاه المستدلّ حيث جعل ما هو ظاهر ـ بعد الإمعان ـ في رفعه حياً، دليلاً على الإماتة، وما هذا إلاّ لأنّه اتّخذ رأيا مسبقاً في حقّ المسيح، فساقه الرأي إلى تفسير الآية بخلاف ظاهرها.

وممّن تفطّن لهذا المعنى، هو ابن جرير في تفسيره حيث قال: وقال آخرون: معنى ذلك: إنّي قابضك من الأرض فرافعك إليّ. قالوا: ومعنى الوفاة: القبض، كما يقال: تَوَفّيت من فلان مالي عليه، بمعنى قبضته واستوفيته، قالوا: فمعنى قوله: إنّي متوفّيك ورافعك: أي قابضك من الأرض حياً إلى جواري وآخذك إلى ما عندي بغير موت ورافعك من بين المشركين. ـ ثم إنّه بعد ما ذكر وجوهاً في تفسير الآية ـ قال: قال أبو جعفر الطبري: وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: معنى ذلك: إنّي قابضك من الأرض ورافعك إليّ، لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنّه ينزل عيسى ابن مريم فيقتل الدجّال ثم يمكث في الأرض مدّة[1].

وممّن نبّه بذلك واستعرض الموضوع عرضاً تحقيقيّاً العلاّمة البلاغي ـ قدس سرّه ـ[2].

إذا عرفت ذلك فلنرجع إلى الوجهين اللّذين نقلهما المراغي من المفسّرين حول اللفظين «متوفّيك» و«رافعك»، ومبنى الوجهين كون التوفي بمعنى الإماتة على ما اخترناه.

١ ـ «إنّ فيها تقديماً وتأخيراً، والأصل: إنّي رافعك إليّ ومتوفّيك، أي إنّي

---

١ ـ لاحظ تفسير الطبري: ٣/٢٠٣، وتفسير الرازي: ٢/٤٨١، ط مصر. وتفسير ابن كثير: ١/٣٦٦، نقلاً عن قتادة. وتفسير النيشابوري (المطبوع بهامش الطبري): ٣/٢٠٧.

٢ ـ آلاء الرحمان: ١/٣٣ ـ ٣٥ في مقدمات تفسيره.

رافعك الآن ومميتك بعد النزول من السماء في الحين الذي قدر لك، وعلى هذا فهو قد رفع حيّاً بجسمه وروحه، وإنّه سينزل في آخر الزمان فيحكم بين الناس بشريعتنا ثم يتوفّاه الله» .

٢ ـ «إنّ الآية على ظاهرها، وأنّ التوفّي هو الإماتة العادية وأنّ الرفع بعده للروح، ولا غرابة في خطاب الشخص وإرادة روحه، فالروح هي حقيقة الإنسان والجسد كالثوب المستعار يزيد وينقص ويتغير، والإنسان إنسان لأنّ روحه هي هي.

والمعنى: إنّي مميتك وجاعلك بعد الموت في مكان رفيع عندي كما قال تعالى في إدريس ـ عليه السلام ـ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِيّاً﴾[1].

وحديث الرفع، والنزول آخر الزمان، حديث آحاد يتعلّق بأمر اعتقادي، والأُمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلاّ بالدليل القاطع من قرآن وحديث متواتر، ولا يوجد هنا واحد منها.

أو أنّ المراد بنزوله وحكمه في الأرض، غلبة روحه، وسرّ رسالته على الناس، بالأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها، والتمسك بقشورها دون لبابها»[2].

ويلاحظ على هذا الكلام: أنّ كلا الوجهين غير تامّين:

أمّا الأوّل: فلأنّه مبني على تفسير «متوفّيك» بمعنى «مميتك» ولذلك التجأ إلى القول بأنّ في الآية تقديماً وتأخيراً لتقدّم رفعه على إماتته التي تتحقّق بعد النزول من السماء في الحين الذي قدّر له.

---

١ ـ سورة مريم: الآية ٥٧.

٢ ـ تفسير المراغي: ٣/١٦٩.

وهذا النوع من التفسير لا يليق بشرف كلامه سبحانه، إذ لا وجه لتقديم الإماتة على الرفع مع كون الحقيقة على العكس.

وأمّا الثاني: فلأنّ الرفع تعلّق بـ «عيسى» وهو علم للشخص الخارجي، أعني البدن الماثل أمام الأبصار وكون حقيقة الإنسان هي الروح لا يصحح الخطاب للشخص الخارجي.

فإذا قال شخص: جاء زيد وأكل عمرو، فلا تصح نسبة الفعلين إلى الروح بحجّة أنّ حقيقة الإنسان هي الروح، بل الظاهر أنّ المسيح رفع بعنصره الخارجي وشخصه وهيكله الماثل بين الأصدقاء والأعداء، كما لا يصح تفسير الآية بتعلّق الرفع بالروح كذلك لا يصح تفسيرها بعلو الدرجة، وكون الرفع رفعاً معنوياً قياساً على قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْناه مَكاناً عَلِياً﴾ فإنّ قوله: ﴿مكاناً علياً﴾ ربّما يكون شاهداً في المقيس عليه لا في المقيس[1].

على أنّ الرفع هناك معنوي لا حسّي بخلاف المقام، فإنّ القرينة فيه على العكس، وإنّ الرفع حسّي وعلى هذا ينحصر تفسير الآية على الوجه التالي:

«متوفّيك»: أي آخذك، ومخلّصك من أيدي الأعداء، ولما كان أخذه وتخليصه يتوقف على نقله إلى مكان آخر، أشار إلى مكانه بقوله: ﴿ورافعك إليّ﴾: أي إلى نقطة عالية ولا تعني لفظة «إليّ» من هذه الجملة أو لفظة «إليه» في الآية التالية: «بل رفعه الله إليه» سوى ما يعنيه قوله في حقّ الشهداء المقتولين في سبيل الله بأنّهم: ﴿أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِم يُرزَقُون﴾.

نعم ذكر «الخازن» وجهاً آخر للجمع بين «متوفّيك» و«رافعك» وقال: إنّ

---

١ ـ قال العلاّمة الطباطبائي: المراد بالمكان العلي الذي رفع إليه، درجة من درجات القرب إذ لا مزية في الارتفاع المادّي والصعود إلى أقاصي الجو البعيدة أينما كان. وقيل: إنّ المراد بذلك ـ كما ورد به الحديث ـ انّ الله رفعه إلى بعض السماوات وقبضه هناك، وفيه إراءة آية خارقة وقدرة إلهية بالغة وكفى به مزية. الميزان: ١٤ / ٦٦ ـ ٦٧.

معنى «التوفّي» أخذ الشيء وافياً، ولما علم الله تعالى إنّ من الناس من يخطر بباله أنّ الذي رفعه الله إليه هو روحه دون جسده كما زعمت النصارى إنّ المسيح رفع لاهوته يعني روحه وبقي في الأرض ناسوته يعني جسده فرد الله عليهم بقوله: ﴿إنّي متوفّيك ورافعك إليّ﴾ فأخبر الله أنّه رفعه بتمامه إلى السماء بروحه وجسده جميعاً إلى السماء[1].

فالكل كناية عن الاستظلال بظل عنايته ورحمته، من دون شوب تجسيم أو غيره.

نعم، إنّ ما تدلّ عليه الآية هو أنّ المسيح رفع بجسمه وبدنه حيّاً إليه سبحانه، وأمّا كونه حياً لحد الآن فلا يستفاد من الآية، بل لابدّ للقول بحياته الباقية إلى الآن من دليل آخر وسيوافيك بيانه كما سيجيء توضيح للمقام عند تفسير الآية الثانية.

تفسير الآية الثانية:

وأمّا الآية الثانية: وهي قوله: ﴿إنّا قَتَلْنا المَسيحَ عيسى ابنَ مَريَمَ رَسُولَ الله وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكن شُبِّهَ لَهُمْ وإنَّ الّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفي شَكٍّ مِنهُ ما لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إلاّ اتّباعَ الظنِّ وَما قَتَلُوهُ يَقِيناً * بَل رَفَعَهُ اللهُ إليهِ وَكانَ اللهُ عَزيزاً حَكيماً﴾[2] فإنّ الآية ظاهرة في عدم موت المسيح (عندما هجم عليه أعداؤه) بالصلب ولا بأيّ سبب طبيعي آخر، وذلك لأنّ اليهود لما ادّعوا قتله وصلبه، نزلت الآية حينئذٍ لتكذيب خصوص هذا الزعم وتفنيد هذا الادّعاء وإثبات أنّه ـ عليه السلام ـ لم يُقتل ولم يُصلب كما ادّعى اليهود، بل رفع وحفظ من كيدهم، فيكون مفاد الآية، هو رفع عيسى حياً من بين الأعداء، فالرفع تعلّق بما تعلّق به الادّعاء، فتكون

١ـ تفسير الخازن: ١ / ٣٥٦.

٢ـ سورة النساء: الآيتان ١٥٧ ـ ١٥٨.

النتيجة أنّ هاهنا دعويين:

الأُولى: ما يدّعيه اليهود هو: قُتِلَ المسيح وصُلِب.

الثانية: ما يقوله القرآن: ما قتل المسيح وما صلب بل رفع.

وبما أنّ متعلّق القتل والصلب هو الوجود الخارجي، أي جسمه وروحه، فيكون ذلك متعلّق الرفع أيضاً، أي رفع بجسمه وروحه.

وبذلك يظهر بطلان أمرين:

الأوّل: «إنّ الله سبحانه أمات المسيح أوّلاً ثم رفعه»[1] وذلك لأنّه مخالف لظاهر الآية، فإنّ الاضراب الواقع في قوله تعالى: ﴿بل رفعه الله﴾ لا يكون اضراباً عن قول اليهود إلاّ برفعه حياً لا برفعه ميتاً، فهذا الرفع كان نوع تخليص للمسيح، فأنجاه الله به من أيدي اليهود سواء أمات بعد ذلك أم بقي حياً، بإبقاء الله تعالى له، وعلى كل تقدير فلا يكون قوله: ﴿بل رفعه الله﴾ إبطالاً لقول اليهود إلاّ إذا رفع حياً.

الثاني: «أنّ المراد من الرفع، رفع درجته»[2] وذلك لأنّ المتبادر من الرفع هو رفع شخصه من بين الأعداء، لا إعلاء مقامه ودرجته، لأنّ مصب البحث هو قتل عيسى وصلبه، والآية بصدد التنديد بذلك الزعم وإبطاله، إذ تقول: ﴿وَما قَتَلُوهُ يَقيناً * بل رفعه الله إليه﴾ ولا يتم هذا التنديد إلاّ بتفسير الرفع، برفع عيسى ببدنه وشخصه من بين الأعداء، ولا يناسب تفسيره بإعلاء مقامه، لأنّ البحث ليس حول درجة المسيح ومقامه وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿ورفعناه مكاناً علياً﴾.

---

١ ـ وهذا التفسير عين ما ورد في الأناجيل المحرّفة من موت المسيح ثم رفعه بعد أُسبوع أو أيام قلائل فكيف يعتمد على هذا الوجه؟!

٢ ـ وهذا نفس ما احتمله المراغي في تفسيره، وربما يدّعي أنّه المبدع للشبهة فقد نسبها إليه الشيخ «مصطفى صبري» شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً في كتابه «موقف العقل والعلم والعالم من ربّ العالمين وعباده المرسلين»: ص١٥.

وبعبارة أُخرى: أنّ مقتضى الاضراب في الآية ﴿بل رفعه الله إليه﴾ هو تعلّق الرفع ببدنه الحي وشخصه الماثل، حتى يصح كونه رداً على زعم اليهود: «إنّهم صلبوه وقتلوه»، لأنّ القتل والصلب إنّما يتعلّقان بالبدن ولو فسّر بإعلاء المقام لا يكون رداً لدعوى القتل والصلب، ويكون جملة منقطعة الصلة عن زعم اليهود، فلا تكون الحكاية عن إعلاء المقام رداً على الخصم، إلاّ إذا فسر برفع المسيح بشخصيته الخارجية الحيّة حتى يكون تكذيباً لمقالة اليهود وادّعائهم، أضف إلى ذلك أنّ رفع روحه أو إعلاء درجته، وإبقاء جسده بين الأعداء، نوع تسليط لهم عليه، لا إنجاء له من أيديهم، وهذا لا يوافق سياق الآية لأنّه بصدد بيان أنّه سبحانه أنجاه وخلّصه من أيديهم، وعند ذلك يتطابق مفاد هذه الآية مع مفاد الآية السابقة القائلة: ﴿إنّي متوفّيك ورافعك إليّ﴾ لما عرفت أنّ «التوفّي» هناك ليس بمعنى الإماتة، بل بمعنى الأخذ ويكون مفاده مطابقاً لما يستفاد من هذه الآية بأنّ المسيح رفع بشخصيته الخارجية. نعم الآية تدلّ على رفعه حياً وأمّا بقاؤه كذلك لحد الآن فلا يستفاد من الآية بل لابد من التماس دليل آخر.

تفسير الآية الثالثة:

وأمّا الآية الثالثة: ﴿ما قُلتُ لَهُمْ إلاّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ أنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِم شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد﴾[1].

فلا إشكال في أنّ ظرف المحاورة بين الله وعيسى هو يوم القيامة بدليل قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] وأمّا التوفّي فيها فقد عرفت أنّه ليس

١ـ سورة المائدة: الآية ١١٧.

٢ـ سورة المائدة: الآية ١١٩.

مرادفاً للموت، بل معناه الأخذ التام وهو يتحقّق تارة بالإماتة، وأُخرى بالنوم وثالثة بالأخذ من بين الناس والمجتمع، فلا يدلّ ظاهر الآية إلاّ على المعنى الجامع، ولا يصبح لأحد الفريقين (القائل بإماته، أو القائل برفعه حياً) التمسك به لتأييد مذهبه. وقد عرفت دلالة الآيتين السابقتين على رفعه حياً فالآيات يفسر بعضها بعضاً.

خلاصة ما سبق في الآيات الثلاثة:

تدلّ الآية الأُولى على أنّه سبحانه وعد المسيح بأنّه آخذه ورافعه إليه، لا أنّه مميته ورافعه إليه، والاشتباه حصل في جعل «التوفّي» بمعنى الإماتة ومفادها أنّه سبحانه وعد المسيح بأخذه من يد اليهود ورفعه إليه حتى لا يتمكنوا من قتله وصلبه.

وأمّا تعيين مصيره بعد الرفع، وأنّه هل بقي حياً لحد الآن أم لا ؟ فلا تدلّ الآية على شيء منه، بل الآية تدلّ على أنّه كان حياً عند الأخذ والرفع، وانّ ظرف الرفع هو نفس ظرف وزمان الهجوم الذي قام به اليهود عليه.

وتدلّ الآية الثانية على نفس ما دلّت عليه الآية الأُولى غير أنّ دلالتها على ذلك المعنى أظهر، فهي تدلّ على أنّه سبحانه خلّص المسيح من أيدي الطواغيت ولم يتمكّنوا من قتله وصلبه، وتحقّق بذلك الأمر برفعه (حياً) دون أن تنال منه اليهود.

ولو كان الرفع مقروناً بالإماتة فهو لا يناسب الآية، لأنّ الله تعالى بصدد امتداح نفسه في هذه الآية بإنقاذ وتخليص نبيّه من أيدي أعدائه المهاجمين، والأنسب لهذا الموقف هو رفعه حياً لا إماته ثم رفعه ميتاً، لأنّه ليس في هذا ما يوجب امتداحاً للرفع.

وبعبارة أُخرى: أنّ الآية في مقام بيان الامتنان على المسيح وهذا موافق مع رفع الله له حياً لا ميتاً كما أنّ تفسيره برفع الدرجة من دون فرض لإنجائه من أيدي الطواغيت يجعل الكلام منقطع الصلة عمّا قبله. ومثله ما تعلّق بروحه فقط وترك بدنه بين الأعداء نعم تختلف الآيتان في أنّ الأُولى مشتملة على لفظين (التوفي والرفع) والثانية مشتملة على خصوص الرفع.

والآية الثالثة راجعة إلى خطاب المسيح إلى الله سبحانه يوم القيامة والبعث حيث قال: ﴿فلمّا توفّيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾ والتوفّي هناك هو نفس التوفي في الآيات السابقة، بمعنى الأخذ والمعنى في الجميع واحد.

إلى هنا تم توضيح الآيات الثلاث الدالة على أنّ عيسى رفع حياً.

وأمّا مصيره بعد الرفع وأنّه هل بقي حياً أو لا، فلا تدلّ هذه الآيات على شيء من ذلك، نعم يدلّ عليه ما نتلوه عليك من الآية الرابعة والخامسة وإليك توضيحها.

تفسير الآية الرابعة:

وأمّا الآية الرابعة أعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِن أهلِ الكِتابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوتِهِ وَيَومَ القِيامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾[1].

فقد فسر بنزول «عيسى» توضيحها: هو أنّ ﴿إن﴾ نافية بمعنى «ما» والمبتدأ محذوف يدلّ عليه سياق الكلام، فيكون معنى الآية: «ما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به» والضمير في قوله: «به» يرجع إلى المسيح بلا نقاش إنّما الكلام في قوله: ﴿قبل موته﴾ فهل يرجع الضمير فيه أيضاً إلى المسيح، أو يرجع إلى «أحد» المقدّر؟ كلاهما محتمل ولا يمكن لأوّل وهلة القطع بأيّ واحد من الاحتمالين، وإليك

١ـ سورة النساء: الآية ١٥٩.

بيانهما مع بيان ما يؤيد أحدهما.

إنّ للمفسرين في تفسير الآية رأيين:

الأوّل: أنّ الضميرين في ﴿به﴾ و ﴿موته﴾ يرجعان إلى «عيسى» وأنّ جميع أهل الكتاب المتواجدين في يوم «نزول عيسى» لقتل الدجال، يصدّقون به فتصير الملل كلها واحدة وهي ملة الإسلام.

قال ابن جرير: فعن ابن عباس في تفسير الآية: قال: قبل موت عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ.

وقال أبو مالك: ذلك، عند نزول المسيح، وقبل موت عيسى بن امريم لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلاّ آمن به.

وعن الحسن: إنّه لحيّ الآن عند الله ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون، إنّ الله رفع إليه عيسى وهو باعثه قبل يوم القيامة مقاماً يؤمن به البرّ والفاجر.

قال ابن جرير: وهذا أولى الأقوال، وهو أنّه لا يبقى أحد من أهل الكتاب بعد نزول عيسى ـ عليه السلام ـ إلاّ آمن به قبل موت عيسى [1].

الثاني: الضمير الأوّل ﴿به﴾ لعيسى والثاني ﴿موته﴾ للكتابي، فالمعنى على هذا: إلاّ ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت هذا الكتابي إذا عاين وميّز الحقّ عن الباطل، لأنّ كل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحقّ من الباطل عن دينه.

وروي عن ابن عباس ما يصح أنّ يؤيد هذا المعنى قال: لا يموت يهودي حتى يؤمن بعيسى. وعن مجاهد: كل صاحب كتاب يؤمن بعيسى قبل موت صاحب الكتاب.

ويؤيد هذا التفسير القراءة المنسوبة إلى أُبيّ: «إلاّ ليؤمننّ به قبل موتهم».

---

١ ـ تفسير الطبري: ٥ / ١٤ ـ ١٦ بتلخيص.

وهناك رأي شاذ لا يعرج عليه وهو: «ليؤمن بالله أو بمحمّد قبل موت الكتابي» وهذا رأي ساقط، إذ ليس في الآية ما يشير إليه فضلاً عن الدلالة، على أنّ إيمان الكتابي بالله ثابت في حياته.

إلاّ أنّ التأمل في سياق الآية يؤيد رجوع ذلك الضمير إلى المسيح لا إلى «أحد من أهل الكتاب» لأنّ البحث، إنّما هو حول قتل المسيح وصلبه، فيناسب أن يكون المراد من «موته» في الآية هو موت المسيح، لا موت الكتابي، وهذا يدلّ على كونه حياً، وأنّه لابد أن يدركه كل الكتابيين المتواجدين يوم نزوله فيؤمنون به قبل موته ـ عليه السلام ـ.

وأمّا زمان هذا الإيمان، وأنّه متى يؤمن به كل كتابي فالآية ساكتة عنه.

وبعبارة أُخرى: أنّ الكلام سيق لبيان موقف اليهود من عيسى وصنيعهم به، ولبيان سنّة الله في إنجائه ورد كيد الأعداء عنه، فيتعيّن رجوع الضميرين المجرورين (به ـ قبل موته) إلى عيسى ـ عليه السلام ـ أخذاً بسياق الكلام وتوحيداً لمرجع الضميرين.

قال الدكتور عبد الباقي أحمد محمد سلامة في كتابه «بين يدي الساعة» في ترجيح المعنى الأوّل على الثاني: إنّ المقصود من سياق الآية في تقرير بطلان ما ادّعته اليهود من قتل عيسى وصلبه وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة، فأخبر الله تعالى أنّه لم يكن الأمر كذلك، وإنّما شبّه لهم فقتلوا الشبه وهم لا يتبيّنون ذلك، وأنّه باق حي، وأنّه سينزل قبل يوم القيامة كما دلّت عليه الأحاديث المتواترة. فيقتل المسيح الضلالة ويكسر الصليب ويضع الجزية، يعني: لا يقبلها من أحد من أهل الأديان، بل لا يقبل إلاّ الإسلام، فأخبرت هذه الآية الكريمة أنّه يؤمن به جميع أهل الكتاب حينئذ ولا يتخلّف عن التصديق به واحد منهم قبل موته، أي موت عيسى الذي زعم اليهود ومن وافقهم من النصارى أنّه قتل

وصلب، وسياق الآيات دليل على ذلك فقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ ـ إلى أن قال: ـ ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً * بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيهِ﴾[1].

ثم ذكر تعالى هذه الآية: ﴿وَإِنْ مِن أَهلِ الكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوتِهِ﴾[2]. [3]

وأمّا تعيين ظرف ذلك الإيمان فيرجع فيه إلى الروايات المتضافرة التي ستوافيك وتدلّ على أنّه سينزل آخر الزمان حكماً عدلاً، وأنّه يأتم بإمام المسلمين وهو الذي يقتل الدجال وعندئذ يؤمن به كل كتابي حي في أديم الأرض.

وأمّا المعنى الثاني، يعني: إرجاع الضمير إلى الكتابي، فيكون معنى الآية: أنّ كل كتابي يؤمن بالمسيح قبل أن يموت ذلك الكتابي، فاليهودي الكافر بنبوة عيسى، يؤمن بها عند موته، والنصراني القائل بالوهيته، يصدق بأنّه نبيّ مرسل، لانكشاف الحقائق عند الموت، وحينئذ يطرح هذا السؤال نفسه:

هل هذا الإيمان محسوس لغير الكتابي، أو إيمان لا يحس به غيره ؟

والأوّل خلاف المشاهد والملموس منهم، إذ لا نشاهده عند موت أهل الكتاب، وعلى الثاني: فالموت وإن كان يقارن رفع الحجب والأستار لقوله سبحانه: ﴿حَتَّى إِذا جَاءَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ رَبِّ ارجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ﴾[4] وغيره من الآيات، ولكن هذا الإيمان الاضطراري لايختص بأهل الكتاب أوّلاً، كما لا يختص بمسألة المسيح ثانياً، إذ عندئذ تنكشف الحقائق على ما هي عليه من دون اختصاص بهذه المسألة وما فائدة هذا الإيمان الاضطراري بالمسيح ثالثاً، وقد قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذا

---

١ ـ ٢ـ سورة النساء: الآية ١٥٧ ـ ١٥٨ و ١٥٩.

٣ـ بين يدي الساعة: ١٢٩، ط الرياض، وهو كتاب قيّم.

٤ـ سورة المؤمنون: الآية ٩٩ ـ ١٠٠.

حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ﴾[1].

وبهذا تبيّن أنّ المتعيّن هو رجوع الضمير إلى المسيح، ويكون مفاد الآية، أنّ أهل الكتاب يؤمنون بالمسيح، ويخرجون من الجحد والشك والكفر، قبل موت عيسى وذلك في ظرف خاص، يعلم تفصيله ممّا ورد في الروايات من نزول السيد المسيح، وقتله الدجال، وائتمامه بإمام المسلمين، الذي هو المصلح الموعود في الكتب والزبر.

فالتدبّر في سياق الآية هذه، وما ينضم إليها من الآيات المربوطة بها، يفيد أنّ عيسى ـ عليه السلام ـ لم يتوف بقتل أو صلب ولا بالموت حتف الأنف، وأنّ الكتابيين جميعاً، سيؤمنون به قبل موته، ويشاهدونه عياناً ويذعنون له إذعاناً لا خلاف فيه، وهذا فرع كونه حياً حتى يؤمن به كل كتابي قبل موته، وعلى هذا فالظاهر أنّ المراد كل الكتابيين الموجودين في ذلك الزمان، لا من مات وغبر من عصر المسيح إلى ذلك اليوم.

تفسير الآية الخامسة:

أمّا الآية الخامسة: وهي قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[2].

فهذه الآية وما قبلها، بصدد بيان شأن المسيح، وموقفه أمام الله سبحانه، وأنّه لم يكن إلهاً بل كان كما وصفه سبحانه: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ * وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ * وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾[3].

١ـ سورة النساء: الآية ١٨.

٢ـ ٣ـ سورة الزخرف: الآيات: ٥٩ ـ ٦١.

وسياق الآيات ينفي بتاتاً، أن يكون القرآن الكريم أو النبي الأكرم محمّد ﷺ مرجعاً للضمير، بل المرجع هو المسيح بلا كلام، لأنّ الآيات السابقة واللاحقة[1] تبحث عنه - عليه السلام -، فالآية تفيد أنّ المسيح سبب للعلم بالساعة وأمارة ودليل على وقوعها، وعندئذ يجب تحليل كيفية كونه علماً للساعة، وفيه عدّة احتمالات:

١ - إنّ خلقه من دون أب، أو إحياءه الموتى دليل على صحة البعث وإمكانه.

وهذا مرفوض لأنّ البحث ليس في إمكان البعث وعدم إمكانه، والآية لا تحتمل ذلك، وإلاّ لكان الأنسب أن تقول: وإنّه أو فعله دليل على إمكان البعث.

٢ - إنّ وجود عيسى دليل على قرب الساعة وشرط من أشراطها.

وهذا أيضاً مرفوض لأنّه لو كان وجوده دليلاً على قرب الساعة، فوجود النبي الأكرم ﷺ وأُمّته أولى بأن يكون كذلك، فلم يبق إلاّ الاحتمال الثالث:

٣ - إنّ وجود عيسى في ظرف خاص من الظروف (غير ظروفه السابقة الماضية) يكون علماً للساعة، فإذا أُضيفت إليها الأخبار والروايات المستفيضة المصرّحة بنزوله في آخر الزمان يتجلّى مفاد الآية بصورة واضحة، وأنّ عيسى سينزل في زمن من الأزمنة، ولا مناص في رفع الإبهام من الرجوع إلى الروايات حتى يحدد ذلك الظرف والزمان.

وقال ابن كثير: وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنّه أخبر بنزول عيسى - عليه السلام - قبل يوم القيامة إماماً عادلاً وحكماً مقسطاً[2].

---

١ - قوله سبحانه: ﴿ولما جاء عيسى بالبيّنات قال قد جئتكم بالحكمة ولأُبين لكم بعض الذي تختلفون فيه فاتقوا الله وأطيعون﴾ (الزخرف: ٦٣).

٢ - تفسير ابن كثير: ٤ / ١٣٣.

هذا خلاصة القول في تبيين مفاد الآية وأرجو منكم التمعّن في ما ذكرناه.

وخلاصة هذا البحث الضافي: أنّ الآيات الثلاث الأُولى تدلّ على كونه حيّاً عند الرفع، بينما الآيتان: الرابعة والخامسة تدلاّن على حياته لحد الساعة والآن.

حياة السيد المسيح في السنّة النبوية:

قد تعرفت على مفاد الآيات النازلة حول سيدنا المسيح، كما تعرفت على دلالة بعضها على كونه حيّاً لحد الآن، غير أنّ إكمال هذا البحث يتوقف على معرفة ما ورد في هذا المجال، في السنّة المأثورة عن النبي الأكرم ﷺ حتى يتبيّن الحقّ بأجلى مظاهره. وإن طال بنا الكلام، وطال موقفنا مع السائل الكريم فنقول:

الأحاديث الواردة في شأن عيسى ونزوله في آخر الزمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يدلّ على نزوله عند خروج الدجال فيقتله.

٢ ـ ما يدلّ على نزوله عند ظهور المهدي ـ عجل الله فرجه ـ الذي هو من ولد فاطمة ـ عليها السلام ـ ويصلّي المسيح خلفه.

٣ ـ ما يدلّ على أنّ نزول عيسى ـ عليه السلام ـ من أشراط الساعة، وأنّ الساعة لا تقوم حتى تتحقّق عشر آيات، منها: خروج الدجال ونزول عيسى المسيح ـ عليه السلام ـ.

وإمعان النظر في هذه المأثورات المبعثرة في الصحاح والمسانيد، لا يبقي شكاً لمرتاد الحقيقة في أنّ المسيح حسب هذه الروايات حيّ يُرزق وأنّ الله سبحانه بقدرته الكاملة أفاض عليه الحياة المستمرة إلى وقت معين وغاية خاصة، نعم بعد تحقّق تلك الغاية وحصول الظروف المحددة يموت كل ابن آدم من غير فرق بين

المسيح وغيره، لأنّ الموت سنّة جارية على الإنسان كلّه، ولا يراد من حياته لحد الآن كونه لا يموت: أبداً إلى يوم القيامة حتى يقال: إنّ الموت سنّة إلهية عامّة كما جاء في السئوال.

ولأجل أن يقف القارئ على مضامين تلك الروايات نأتي بأكثر ما ظفرنا عليه من متون، معيّنين مصادرها في أسفل الصفحة حتى يتيسّر الرجوع لكل من أراد ذلك، ولا يخفى أنّ بعض هذه الروايات يحتاج إلى تعليق وتوضيح وليس كل ما ورد في هذه الروايات قابلاً للتصديق، غير أنّ الكل يتفق في حياة المسيح ونزوله في آخر الزمان وإنّا نرجئ التحقيق حولها إلى آونة أُخرى، وعليه سبحانه التكلان:

١ ـ روى البخاري بإسناده عن أبي هريرة قال: قال رسول ﷺ: «والّذي نفسي بيده ليوشكنّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خير من الدنيا وما فيها»[1].

٢ ـ وروى عن أبي هريرة أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم وإمامكم منكم»[2] والمقصود من الإمام في «إمامكم» هو المهدي حسب ما تواترت عليه الروايات.

والحديث رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وبذلك يعلم عدم صحة ما

١ـ صحيح البخاري: ٤ /١٦٨، باب نزول عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ وسنن الترمذي: ٤ /٥٠٦ برقم ٢٢٣٣ وصحيح مسلم: ١ /٩٣، نقله بطرق مختلفة مع اختلاف في الألفاظ مثل «إماماً مقسطاً» و «حكماً عادلاً» و... وكنز العمال: ١٤ /٣٣٢ برقم ٤٢، ٣٨٨.

٢ـ صحيح البخاري: ٤ / ١٦٨ (في نفس الباب) وصحيح مسلم: ١ /٩٤ (باب نزول عيسى) وكنز العمال: ١٤ /٣٣٤ برقم: ٣٨٨٤٥. وفي صحيح مسلم: بهذا اللفظ: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمّكم.

ربّما يقال من أنّ أحاديث المهدي لم ترد في صحيحي البخاري ومسلم، وأنّ انفراد أبي داود والترمذي بروايات أحاديث المهدي شيء يلفت النظر فعلاً.

قال الدكتور عبد الباقي: «لا أرى لزاماً علينا نحن المسلمين أن نربط ديننا بهما. فلنفرض أنّهما لم يكونا. فهل تشلّ حركتنا وتتوقف دورتنا؟ لا. فالأُمّة بخير والحمد لله. والذين جاءوا بعد البخاري ومسلم استدركوا عليهما. واستكملوا جهدهما. ووزنوا عملهما. وكشفوا بعض الخلاف في صحيحيهما. وما زال المحدثون في تقدم علمي وبحث وتحقيق ودراسة وجمع ومقارنة وتمحيص. حتى يغمر الضوء كل مجهول. ويظهر كل خفي.

ولماذا نرد حديثنا لمجرد أن قيل في بعض رواته: إنّه ليّن أو ضعيف. أو منقطع. أو مرسل أو..؟.

نعم. هذه علل، تثير الشك والتساؤل، وتدفع إلى زيادة البحث والتعمق.

ولكن: كما أعتقد أنّ بعض علل الحديث لاتُلزِم بالرد لهذا الحديث فكثيراً ما نجد في بعض الطرق ضعفاً، وفي بعضها قوة. فهو صحيح من طريق، حسن أو ضعيف من أُخرى. ومعنى هذا أنّ الراوي الذي حكم عليه مثلاً بأنّه ينسى تبيّن أنّه في هذه الواقعة لم ينس. فجاءت روايته مؤيدة بما جاء عن غيره.

وأحاديث المهدي ــ في نظري ـ من هذا النوع، ولو بعضها. رغم أنّ بعض المسلمين ـ كابن خلدون ـ قد بالغ وضعّفها كلها. وردّها وحكم عليها حكماً قاسياً. واتّهم كل هؤلاء الرواة ومن رووا عنهم بما لا يليق أن يُظن فيهم.

إنّ المشكلة ليست مشكلة حديث أو حديثين. أو راوٍ أو راويَين، إنّها مجموعة من الأحاديث والآثار تبلغ الثمانين تقريباً، اجتمع على تناقلها مئات الرواة وأكثر من صاحب كتاب صحيح.

فلماذا نرد كل هذه الكمية؟ أكلها فاسدة؟! لو صحّ هذا الحكم لانهار الدين والعياذ بالله. نتيجة تطرق الشك والظن الفاسد إلى ما عداها من سنّة رسول الله ﷺ.

ثم إنّي لا أجد خلافاً حول ظهور المهدي، أو حول حاجة العالم إليه. وإنّما الخلاف حول من هو؟ حسني أو حسيني؟ سيكون في أخر الزمان أو موجود الآن؟ خفي وسيظهر؟ظهر أو سيظهر؟ - ولا عبرة بالمدّعين الكاذبين فليس لهم اعتبار -.

ثم إنّي لم أجد مناقشة موضوعية في متن الأحاديث، والذي أجده إنّما هو مناقشة وخلاف حول السند واتصاله أو عدم اتصاله ودرجة رواته، ومن خرّجوه ومن قالوا فيه.

وإذا نظرنا إلى ظهور المهدي نظرة مجردة، فإنّنا لا نجد حرجاً من قبولها وتصديقها، أو على الأقل عدم رفضها.

فإذا ما تأيد ذلك بالأدلة الكثيرة والأحاديث المتعددة. ورواتها مسلمون مؤتمنون، والكتب التي نقلتها إلينا كتب قيمة. والترمذي من رجال التخريج والحكم.

بالإضافة إلى أنّ أحاديث المهدي لها ما يصح أن يكون سنداً لها في البخاري ومسلم.

كحديث جابر في مسلم، الذي فيه: فيقول أميرهم (أي لعيسى): تعال صلّ لنا..

وحديث أبي هريرة في البخاري، وفيه: كيف بكم إذا نزل فيكم المسيح ابن مريم وإمامكم منكم؟

فلا مانع أن يكون هذا الأمير، وهذا الإمام هو المهدي.

يضاف إلى هذا: أنّ كثيراً من السلف ـ رضي الله عنهم ـ لم يعارضوا هذا القول. بل جاءت شروحهم وتقريراتهم موافقة لإثبات هذه العقيدة عند المسلمين.

على أنّ يكون ثبوتها على مستوى فهم أهل السنّة. في حدود ما وردت به السنّة: «يملأ الأرض عدلاً»، بدون زيادة أو مبالغة»[١].

٣ ـ روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «والله لينزلنّ ابن مريم حكماً عدلاً فليكسرنّ الصليب، وليقتلنّ الخنزير، وليضعنّ الجزية، ولتتركنّ القلاص فلا يسعى عليها، ولتذهبنّ الشحناء والتباغض والتحاسد وليدعونّ المال فلا يقبله أحد»[٢].

٤ ـ روى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله أنّه يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أُمتي يقاتلون على الحقّ ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا فيقول: لا إنّ بعضكم على بعض أُمراء تكرمة الله هذه الأُمّة»[٣].

٥ ـ روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: إنّ رسول الله ﷺ قال: «لاتقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق أو بدابق، فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ ـ إلى أن قال: ـ فبينما هم يعدّون للقتال يسوّون الصفوف إذ أُقيمت الصلاة فينزل عيسى ابن مريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأمّهم، فإذا رآه عدوّ الله ذاب كما يذوب الملح في الماء، فلو تركه لانْذابَ حتى يهلك، ولكن يقتله

---

١ ـ بين يدي الساعة: ١٢٣ ـ ١٢٥.

٢ ـ صحيح مسلم: ١ / ٩٤، باب نزول عيسى ـ عليه السلام ـ وكنز العمال: ١٤ / ٣٣٢.

وبرقم ٣٨٨٤١ أيضاً في كنز العمال: ١٤ / ٣٣٧، بلفظ لا تقوم الساعة حتى ينزل عيسى بن مريم... برقم ٣٨٨٦٠.

٣ ـ صحيح مسلم: ١ / ٩٥، باب نزول عيسى ـ عليه السلام ـ وكنز العمال: ١٤ / ٣٣٤، برقم ٣٨٨٤٦.

الله بيده فيريهم دمه في حربته»[١].

٦ ـ روى مسلم في صحيحه عن النواسي بن سمعان أنّه قال: ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة فخفض فيه ورفع، ـ إلى أن قال ـ: فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ... حتى يدركه بباب لدّ فيقتله ... إلى آخر الحديث[٢] والحديث طويل.

٧ ـ وروى مسلم أيضاً عن يعقوب بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي يقول: سمعت عبد الله بن عمر وجاءه رجل فقال: ما هذا الحديث الذي تحدّث به، تقول: إنّ الساعة تقوم إلى كذا وكذا ... إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال في أُمتي ... فيبعث الله عيسى ابن مريم كأنّه عروة بن مسعود فيطلبه فيهلكه ...»[٣].

٨ ـ روى ابن ماجة في سننه عن أبي أُمامة الباهلي قال: خطبنا رسول الله ﷺ فكان أكثر خطبته حديثاً حدثناه عن الدجال وحذرناه فكان من قوله: «إنّه لم تكن فتنة في الأرض منذ ذرأ الله ذرية آدم، أعظم من فتنة الدجال ـ إلى أن قال: ـ وإمامهم رجل صالح، فبينما إمامهم قد تقدّم ليصلّي بهم الصبح، إذ نزل عليهم عيسى ابن مريم الصبح فرجع ذلك الإمام ينكص يمشي القهقرى لتقدم عيسى يصلي بالناس فيضع عيسى يده بين كتفيه ثم يقول له: تقدم فصلّ فإنّها لك

١ـ صحيح مسلم: ٨ / ١٧٥ ـ ١٧٦ (باب خروج الدجال).

٢ـ صحيح مسلم: ٨ / ١٧٩ ـ ١٩٨، باب خروج الدجال ونزول عيسى ـ عليه السلام ـ وسنن ابن ماجة: ٢ / ٥٠٨ ـ ٥١١، باب فتنة الدجال وخروج عيسى ـ عليه السلام ـ بتقديم وتأخير في بعض ألفاظ الحديث وسنن الترمذي: ٤ / ٥١٠ ـ ٥١٤ برقم ٢٢٤٠، وكنز العمال: ١٤ / ٢٨٥ ـ ٢٨٨ برقم ٣٨٧٤.

٣ـ صحيح مسلم: ٨ / ٢٠١ ـ ٢٠٢، باب خروج الدجال ونزول عيسى ـ عليه السلام ـ وكنز العمال: ١٤ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ برقم ٣٨٧٤٥.

أُقيمت، فيصلي بهم إمامهم ...»[١].

٩ ـ روى أبو داود: في سننه عن حذيفة بن أسيد الغفاري: قال: كنّا قعوداً نتحدث في ظل غرفة لرسول الله ﷺ فذكرنا الساعة فارتفعت أصواتنا فقال رسول الله ﷺ «لن تكون، أو لن تقوم، الساعة حتى يكون قبلها عشر آيات: طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، وخروج يأجوج ومأجوج، والدجال، وعيسى ابن مريم، والدخان، وثلاث خسوف: خسف بالمغرب، وخسف بالمشرق، وخسف بجزيرة العرب»[٢].

١٠ ـ وروى أبو داود أيضاً عن أبي هريرة: أنّ النبي ﷺ قال: «ليس بيني وبينه نبي ـ يعني عيسى ـ أنّه نازل فإذا رأيتموه فاعرفوه: رجل مربوع إلى الحمرة والبياض بين ممصرتين[٣]، كان رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيقاتل الناس على الإسلام فيدق الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويهلك الله في زمانه الملل كلّها إلاّ الإسلام، ويهلك المسيح الدجال، فيمكث في الأرض أربعين سنة ثم يتوفى فيصلي عليه المسلمون»[٤].

١١ ـ روى ابن ماجة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لاتقوم الساعة حتى ينزل عيسى ابن مريم حكماً مقسطاً وإماماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد»[٥].

١ـ سنن ابن ماجة: ٢/ ٥١٢ ـ ٥١٥، باب فتنة الدجال وخروج عيسى ـ عليه السلام ـ وكنز العمال: ١٤/ ٢٩٢ ـ ٢٩٦ برقم ٣٨٧٤٢.

٢ـ سنن أبي داود: ٤/ ١١٥ برقم ٤٣١١، باب أمارات الساعة، وصحيح مسلم: ٤/ ١٧٩ باختلاف يسير، وفيه ثلاثة أحاديث في أشراط الساعة، وكنز العمال: ١٤/ ٢٥٧ برقم ٣٨٦٣٩.

٣ـ ممصرتين تثنية «ممصرة» والممصرة من الثياب التي فيها صفرة خفيفة، أي ينزل عيسى بين ثوبين فيهما صفرة خفيفة.

٤ـ سنن أبي داود: ٤/ ١١٧ ـ ١١٨ برقم ٤٣٢٤ وكنز العمال: ١٤/ ٢٣٥ برقم ٣٨٨٥٥.

٥ـ سنن ابن ماجة: ٢/ ٥١٦.

هذه نماذج من مسانيد الباب، وأمّا الموقوفات على الصحابة و التابعين فإليك نقل بعضها:

١٢ ـ عن أبي سعيد: منّا الذي يصلّي عيسى ابن مريم خلفه [١].

١٣ ـ عن ثوبان: عصابتان من أُمتي أحرزهما الله من النار: عصابة تغزو الهند، وعصابة تكون مع عيسى ابن مريم [٢].

١٤ ـ عن جابر: لا تزال طائفة من أُمتي يقاتلون على الحقّ ظاهرين إلى يوم القيامة، فينزل عيسى ابن مريم فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا، فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعض أمير تكرمة الله لهذه الأُمّة [٣].

١٥ ـ عن أبي هريرة: لم يسلط على الدجال إلاّ عيسى ابن مريم [٤].

١٦ ـ عن جبير بن نفير: ليدركنّ الدجال قوماً مثلكم أو خيراً منكم، ولن يخزي الله أُمّة أنا أوّلها وعيسى ابن مريم آخرها [٥].

١٧ ـ عن مجمع ابن جارية: ليقتلنّ ابن مريم، الدجال بباب لدّ [٦].

١٨ ـ عن مجمع ابن جارية: يقتل ابن مريم، الدجال بباب لدّ [٧].

١٩ ـ عن أبي هريرة: ليهبطنّ عيسى ابن مريم حكماً عدلاً وإماماً مقسطاً

١ـ كنز العمال: ١٤ /٢٦٦ برقم ٣٨٦٧٣.

٢ـ كنز العمال: ١٤ /٣٣٣ برقم ٣٨٨٤٥.

٣ـ كنز العمال: ١٤ /٢٣٤ برقم ٣٨٨٤٦.

٤ـ كنز العمال: ١٤ /٢٣٤ برقم ٣٨٨٤٧.

٥ـ كنز العمال: ١٤ /٢٣٤ برقم ٣٨٨٤٨.

٦ـ كنز العمال: ١٤ /٣٣٤ برقم ٣٨٨٤٩.

٧ـ كنز العمال: ١٤ /٣٣٥ برقم ٣٨٨٥٠ وسنن الترمذي: ٤ /٥١٥ برقم ٢٢٤٤.

وليسكننّ فجاجاً أو معتمراً أو بنيتهما ليأتين قبري حتى يسلم عليّ ولأردنّ عليه [١].

٢٠ ـ عن أبي هريرة: إنّ روح الله عيسى ابن مريم نازل فيكم فإذا رأيتموه فاعترفوا[٢].

ونفس هذا ورد أيضاً برقم (٣٨٨٥٦) ولكن من غير الطريق السابق وباختلاف يسير في العبارة.

وهناك أحاديث أُخرى متفرّقة في هذا الباب استغنينا عنها، لأنّ لبّها واحد والاختلاف في اللفظ أو الطريق، فراجع كنز العمال: ١٤ /٢٥٧ ـ ٣٣٨.

وهناك من يتصوّر أنّ هذه الأحاديث والمأثورات المتضافرة هي أحاديث إسرائيلية أو مسيحية من دون أن يحقّقوا في المسألة من جذورها أو أن يبينوا علة ما يقولون.

وما هذا إلاّ رجم بالغيب، ويصدر من رماة القول على عواهنه، وإلاّ فيجب أن يكون كل ما جاء في الكتاب والسنّة من أحاديث حول موسى الكليم وحول المسيح، أحاديث إسرائيلية أو مسيحية خاطئة نعوذ بالله من وساوس الشيطان.

هذا وقد قام المحدّث الكشميري الهندي محمد أنور شاه (١٢٩٢ ـ ١٣٥٢هـ) بجمع ما ورد في نزول المسيح في رسالة خاصة أسماها بـ «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» طبعت في حلب ورتّب أحاديثها تلميذه الشيخ محمد شفيع، وقد بلغ ما جمعه إلى ٧٥ مأثوراً بين مسند إلى النبي وموقوف على الصحابة والتابعين، ويظهر من فهرس تأليفه أنّ له وراء هذه، رسالتين أُخريين في هذا المضمار ألا وهما:

---

١ ـ كنز العمال: ١٤ /٣٣٥ برقم: ٣٨٨٥١.

٢ ـ كنز العمال: ١٤ /٣٣٥ برقم ٣٨٨٥٥.

١ـ «عقيدة الإسلام بحياة عيسى ـ عليه السلام ـ» في ١٢٢ صحيفة.

٢ـ «تحية الإسلام في حياة عيسى ـ عليه السلام ـ» في ١٤٩ صفحة، وفي بعض ما نقله من الأحاديث مشاكل في المتن يقف عليها القارئ، ولأجل ذلك لم نذكر سوى مورد الحاجة ولا توجد عندنا سوى رسالته الأُولى وقد أغنانا الرجوع إلى المصادر، عن النقل عنها رأساً (وإن كان الفضل للمتقدم) ولكنّه أهمل البحث عن الآيات مع أنّها الأصل.

وقد اكتفينا بعشرين مأثوراً أخرجناها من مصادرها، وهذه الكمية الهائلة تفيد الاطمئنان واليقين بحياة المسيح ولو لم يكن هذا المقدار كافياً له، فما هو الكافي؟! يا ترى فماذا بعد الحق إلاّ الضلال؟!

نزول المسيح في أحاديث الشيعة :

قد تعرفت على الأحاديث التي رواها المحدثون من أهل السنّة حول حياة المسيح ونزوله في آخر الزمان، وإليك فيما يلي بعض ما رواه المحدّثون من الشيعة في هذا الموضوع، والكل يدلّ على أنّ حياته ونزوله من الحقائق الناصعة في الشريعة الإسلامية الغراء، ولذلك أصفق المحدثون من الفريقين على نقله.

١ـ روى فرات في تفسيره: عن جعفر بن محمد الفزاري، عن أبي جعفر الباقر ـ عليه السلام ـ قال: «يا خيثمة، سيأتي على الناس زمان ... وحتى يتنزل عيسى ابن مريم من السماء، ويقتل الله الدجال على يديه، ويصلّي بهم رجل منّا أهل البيت»[1].

٢ ـ روى الصدوق في الخصال: عن ما جيلويه... عن النبي ﷺ قال: «من ذرّيتي المهدي إذا خرج نزل عيسى ابن مريم لنصرته فقدّمه وصلّى خلفه»[2].

١ـ تفسير فرات الكوفي: ٤٤، وبحار الأنوار: ١٤ /٣٤٨ـ٣٤٩، الحديث ١٠.

٢ـ لاحظ الأمالي: ١٨١، الحديث ٤ من مجلس ٣٩، وبحار الأنوار: ١٤ /٣٤٩، الحديث ١١ نقلاً عن الخصال.

٣ ـ روى الطبرسي في أعلام الورى: عن حنّان بن سدير عن الحسن بن علي ـ عليه السلام ـ قال: «ما منّا أحد إلاّ ويقع في عنقه بيعة لطاغية زمانه إلاّ القائم الذي يصلّي روح الله عيسى ابن مريم خلفه»[١].

٤ ـ روى علي بن إبراهيم القمي في تفسيره: عن شهر بن حوشب في تفسير قوله سبحانه: ﴿وإن من أهل الكتاب إلاّ ليؤمننّ به قبل موته﴾: إنّ عيسى ينزل قبل يوم القيامة إلى الدنيا فلا يبقى أهل ملة إلاّ آمن به قبل موته ويصلّي خلف المهدي. قال: ويحك أنّى لك هذا، فقلت: حدثني به محمد بن علي بن الحسين ـ عليهم السلام ـ. فقال: جئت والله بها من عين صافية[٢].

٥ ـ روى الصدوق في إكمال الدين عن عبد الله بن سليمان وكان قارئاً للكتب قال: قرأت في الإنجيل وذكر أوصاف النبي ﷺ، إلى أن قال تعالى لعيسى: أرفعك إليّ ثم، أُهبطك في آخر الزمان لترى من أُمّة ذلك النبي العجائب، ولتعينهم على اللعين الدجال، أُهبطك في وقت الصلاة لتصلّي معهم إنّهم أُمّة مرحومة[٣].

٦ ـ روى علي بن إبراهيم القمي في تفسيره: عن أبي الجارود عن أبي جعفر ـ عليه السلام ـ في قوله: ﴿إِنَّ اللهَ قادِرٌ عَلَى أن يُنَزِّلَ آية﴾ وسيريك في آخر الزمان آيات منها وآية الأرض والدجال ونزول عيسى ابن مريم وطلوع الشمس من مغربها»[٤].

٧ ـ روى الصدوق في إكمال الدين: عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر ـ عليه السلام ـ يقول: «القائم منصور بالرعب مؤيد بالنصر ... فلا يبقى في الأرض خراب إلاّ عمر، وينزل روح الله عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ فيصلي خلفه»

---

١ ـ إعلام الورى: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وبحار الأنوار: ١٤ / ٣٤٩، الحديث ١٢.
٢ ـ تفسير القمي: ١ / ١٥٨، وبحار الأنوار: ١٤ / ٣٤٩ ـ ٣٥٠، الحديث ١٣.
٣ ـ إكمال الدين: ١ / ١٥٩ ـ ١٦٠، الحديث: ١٨، وبحار الأنوار: ٥٢ / ١٨١، الحديث ١.
٤ ـ تفسير القمي: ١ / ١٩٨، وبحار الأنوار: ٥٢ / ١٨١ الحديث ٤، والآية ٣٧ من سورة الأنعام.

فقلت له: يابن رسول الله متى يخرج قائمكم؟ قال: ...[١].

٨ ـ روى الصدوق في إكمال الدين: عن النزال بن سبرة قال: خطبنا علي بن أبي طالب -عليه السلام- فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «سلوني أيّها الناس قبل أن تفقدوني» ثلاثاً، فقام إليه صعصعة بن صوحان فقال: يا أمير المؤمنين متى يخرج الدجال؟ فقال له علي -عليه السلام-: «أُقعد فقد سمع الله كلامك ... على يدي من يصلّي المسيح عيسى ابن مريم خلفه».

فقال النزال بن سبرة لصعصعة: ما عنى أمير المؤمنين بهذا القول؟ فقال صعصعة: يابن سبرة إنّ الذي يصلّي خلفه عيسى ابن مريم هو الثاني عشر من العترة، التاسع من ولد الحسين بن علي وهو الشمس الطالعة من مغربها[٢].

٩ ـ روى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: عن عامر بن واثلة عن أمير المؤمنين -عليه السلام- قال: قال رسول الله ﷺ: «عشر قبل الساعة لابد منها: السفياني والدجال ... ونزول عيسى -عليه السلام-»[٣].

١٠ ـ كتاب المحتضر للحسن بن سليمان نقلاً عن كتاب المعراج للشيخ الصالح أبي محمد الحسن بإسناده عن الصدوق[٤] عن ابن إدريس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّه لما عرج بي ربي جلّ جلاله أتاني النداء: يا محمّد: ... آخر رجل منهم يصلّي خلفه عيسى ابن مريم...»[٥].

* * *

١ـ إكمال الدين: ١ /٣٣٠ـ ٣٣١، الحديث: ١٦ ط قم. وبحار الأنوار: ٥٢ /١٩١ ـ ١٩٢، الحديث ٢٤.
٢ـ إكمال الدين: ٢ /٥٢٥ ـ ٥٢٧، الحديث ١. وعن بحار الأنوار: ٥٢ /١٩٢ ـ ١٩٤، الحديث ٢٦.
٣ـ الغيبة للشيخ الطوسي: ٢٨٢، ط ١٣٢٤ حجرية، بحار الأنوار: ٥٢ /٢٠٩، الحديث ٤٨.
٤ـ إكمال الدين: ١ /٢٥٠ ـ ٢٥١ الحديث ١.
٥ـ بحار الأنوار: ٥٢ /٢٧٧، الحديث ١٧٢.

هذا ما سمح به الوقت في الإجابة عن سؤال الأخ الفلسطيني وأرجو من الله سبحانه، أن يُذلّ العتاة المستكبرين، والطغاة الظالمين، ويُطهِّر بلادَ المسلمين من لوث الصهاينة الغاصبين ويرد القدس إلى أحضان المؤمنين، ويمكّن إخواننا الفلسطينين المشرّدين، من الرجوع إلى أوطانهم سالمين. إنّه بذلك قدير.

وبالإجابة جدير.

جعفر السبحاني

قم ـ ساحة الشهداء

مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ

٤ جمادي الأولى من عام ١٤٠٩ هـ.ق

المناهج
التفسيرية

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزّل الكتاب تبياناً لكل شيء وهدىً ورحمةً للعالمين.

والصلاة والسلام على من نزل الكتاب على قلبه ليكون من المنذرين، وعلى العترة الطاهرة أعدال الكتاب وقرناؤه.

أمّا بعد؛ فهذه رسالة موجزة تتكفّل ببيان المناهج التفسيرية صحيحها وسقيمها، وتبين الفرق بين المنهج التفسيري والاهتمام التفسيري فأصول المنهج لا تتعدى عن أصلين:

١ ـ التفسير بالعقل وله صور.

٢ ـ التفسير بالنقل وله صور.

أمّا الأول فصوره عبارة عن:

أ ـ التفسير بالعقل الصريح.

ب ـ التفسير في ضوء المدارس الكلامية.

ج ـ التفسير حسب تأويلات الباطنية.

د ـ التفسير حسب تأويلات الصوفية.

هـ ـ التفسير حسب الأُصول العلمية الحديثة.

أمّا الثاني فصوره عبارة عن:

أ ـ تفسير القرآن بالقرآن.

ب ـ التفسير البياني للقرآن.

ج ـ تفسير القرآن باللغة والقواعد العربية.

د ـ تفسير القرآن با لمأثور عن النبي ﷺ والأئمّة ـ عليهم السلام ـ .

فهذه الصور التسعة من فروع المنهجين الأصليين، وفي ثنايا البحث نشير إلى ما لا غنى للباحث المفسر عنه، وأرجو منه سبحانه أن تكون الرسالة بايجازها نافعة لقارئها الكريم باذن منه.

جعفر السبحاني

المناهج التفسيرية

التفسير إمّا مأخوذ من «فسر» يفسر تفسيراً بمعنى أبان، يبين، إبانة. تقول فسرت الشيء إذا بيّنتَه، يقول الطريحي: «التفسير: هو كشف معنى اللفظ وإظهاره» ويؤيّده قوله سبحانه: ﴿وَلاَ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾[1] (أي أحسن تبييناً).

أو مأخوذ من فسر، المشتق بالاشتقاق الكبير من السفر، وهو الكشف والظهور يقال: أسفر الصبح إذا ظهر، وأسفرت المرأة عن وجهها: إذا كشفت.

وفي الاصطلاح هو العلم الباحث عن القرآن الكريم من حيث تبيين دلالته على مراده سبحانه، وقد عرّف أيضاً بتعاريف أُخرى لاحاجة لذكرها.

حاجة القرآن إلى التفسير:

وعلى كل تقدير: الرأي السائد بين المسلمين هو أنّ القرآن المجيد غير غنيّ عن التفسير والتبيين، إمّا تبيينه من جانب نفسه كاستظهار معنى آية بآية

١ـ الفرقان: ٣٣.

أخرى، أو تبيينه بكلام من نزل على قلبه يقول سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُم يَتَفَكَّرُون﴾ [١] ولم يقل «لتقرأ» بل قال: ﴿لتُبيّن﴾ إشارة إلى أنّ القرآن يحتاج وراء قراءة النبي، إلى تبيينه فلو لم نقل أنّ جميع الآيات بحاجة إليه فلا أقل أنّ هناك قسماً منها يحتاج إليه بأحد الطريقين: تفسير الآية بالآية، أو تفسيرها بكلام النبي ﷺ.

والذي يكشف عن حاجة القرآن إلى التبيين أُمور نذكر منها ما يلي:

١ ـ إنّ أسباب النزول، للآيات القرآنية، كقرائن حالية اعتمد المتكلم عليها في إلقاء كلامه بحيث لو قطع النظر عنها، وقُصّر إلى نفس الآية، لصارت الآية مجملة غير مفهومة، ولو ضمّت إليها تكون واضحة شأن كل قرينة منفصلة عن الكلام، وإن شئت لاحظ قوله سبحانه: ﴿وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتّى إذا ضاقَتْ عَلَيهِمُ الأرْضُ بِما رَحُبَتْ وضاقَتْ عَلَيهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أنْ لا مَلجَأَ مِنَ اللهِ إلاّ إليهِ ثُمَّ تابَ عَلَيهِم لِيَتُوبوا إنّ اللهَ هُوَ التَّوابُ الرَّحِيم﴾ [٢].

ترى أنّ الآية تحكي عن أشخاص ثلاثة تخلّفوا عن الجهاد حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، فعند ذلك يسأل الإنسان نفسه، من هؤلاء الثلاثة؟ ولماذا تخلّفوا؟ ولأيّ سبب ضاقت الأرض والأنفس عليهم؟.

وما المراد من هذا الضيق؟ ثم ما ذا حدث حتى انقلبوا وظنوا أنّه لا ملجأ من الله إلاّ إليه؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المتراكمة حول الآية، لكن بالرجوع إلى أسباب النزول تتخذ الآية لنفسها معنى واضحاً لا إبهام فيه.

وهذا هو دور أسباب النزول في جميع الآيات، فإنّه يُلقي ضوءاً على الآية

١ـ النحل: ٤٤.

٢ـ التوبة: ١١٨.

ويوضح إبهامها، فلا غناء للمفسّر من الرجوع إلى أسباب النزول قبل تفسير الآية.

٢ ـ إنّ القرآن مشتمل على مجملات كالصلاة والصوم والحجّ لايفهم منها إلاّ معاني مجملة، غير أنّ السنّة كافلة لشرحها فلاغناء للمفسر عن الرجوع إليها في تفسير المجملات.

٣ ـ إنّ القرآن يشتمل على آيات متشابهة غير واضحة المراد في بدء النظر وربما يكون المتبادر منها في بادئه، غير ما أراد الله سبحانه وإنّما يعلم المراد بإرجاعها إلى المحكمات حتى تفسر بها غير أنّ الذين في قلوبهم زيغ يتبعون الظهور البدائي للآية لإيجاد الفتنة وتشويش الأذهان، وأمّا الراسخون في العلم فيتبعون مراده سبحانه بعدما يظهر من سائر الآيات التي هي أُم الكتاب.

قال سبحانه: ﴿مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فأمّا الَّذِينَ في قُلوبِهِمْ زَيغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ٱبتِغاءَ الفِتنَةِ وابتغاءَ تأويلِه﴾[1].

وعلى هذا لا غناء من تفسير المتشابهات بفضل المحكمات، وهذا يرجع إلى تفسير القرآن نفسه بنفسه، والآية بأُختها.

٤ ـ إنّ القرآن المجيد نزل نجوماً لغاية تثبيت قلب النبي طيلة عهد الرسالة.

قال سبحانه: ﴿وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَولا نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرآنُ جُملَةً واحِدَةً كَذلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ وَرَتَّلناهُ تَرتيلا﴾[2] فمقتضى النزول التدريجي تفرق الآيات الباحثة عن موضوع واحد في سور مختلفة، ومن المعلوم أنّ القضاء في موضوع واحد يتوقف على جمع الآيات المربوطة به في مكان واحد حتى يستنطق بعضها ببعض،

---

١ ـ آل عمران: ٧.

٢ ـ الفرقان: ٣٢.

ويستوضح بعضها ببعض آخر، وهذا ما يشير إليه الحديث النبوي المعروف: «القرآن يفسر بعضه بعضاً»[١].

وقال الإمام علي -عليه السلام-: «كتاب الله تبصرون به، وتنطقون وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض، ولايختلف في الله ولايخالف بصاحبه عن الله»[٢].

وفي كلامه -عليه السلام- ما يعرب عن كون الرسول ﷺ هو المفسر الأوّل للقرآن الكريم يقول: «خلف فيكم» (أي رسول الله ﷺ) كتابَ رَبِّكم، مبيّناً حلالَه وحرامَه، وفرائضَه، وفضائلَه وناسخَه ومنسوخَه، ورُخَصَه وَعَزَائمَه، وخاصَّه وعامَّه، وعِبَرَه وأمثالَه، ومُرسَلَه وَمَحْدودَه، ومُحْكَمَه ومتشابهه، مفسِّراً مجملَه، ومبيِّنا غوامضه»[٣].

وهذه الوجوه ونظائرها تثبت أنّ القرآن لايستغني عن التفسير.

سؤال وإجابة:

أمّا السؤال: فربما يتصور أنّ حاجة القرآن إلى التفسير ينافي قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرنا القرآنَ لِلذِّكرِ فَهَل مِنْ مُدَّكِر﴾[٤] ونظيره قوله سبحانه في موارد مختلفة: ﴿بِلسانٍ عَربيٍّ مُبين﴾[٥] فإنَّ توصيف القرآن باليسر وَكَونِه بِلسانٍ عَرَبي مُبين يهدفان إلى غناه عن أيّ إيضاح وتبيين.

١ـ حديث معروف مذكور في التفاسير ولم نقف على سنده.

٢ـ نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٣٣.

٣ـ نهج البلاغة: الخطبة رقم ١، والظاهر أنّ قوله مبيِّناً، بيان لوصف النبي ﷺ والضمائر ترجع إلى القرآن الكريم لا إلى الله سبحانه.

٤ـ القمر: ١٧.

٥ـ الشعراء: ١٩٥. وفي النحل: ١٠٣ ﴿وهذا لسان عربيٌّ مبين﴾.

وأمّا الإجابة: فـإنّ توصيفه باليسر وكونِهِ بِلسـانٍ عَرَبِيٍّ مبينٍ يَهدِفان إلى غناه عن أيّ إيضاح وتبيين.

وأمّا الإجابة: فإنّ توصيفه باليسر، أو بأنّه نزل بلغة عربية واضحة يهدفان إلى أمـر آخر، وهـو أنّ القرآن ليـس ككلمات الكهنة المركبـة من الاسجـاع والكلمات الغـريبة، ولامن قبيـل الأحاجي والألغـاز وإنّما هـو كتاب سهل واضـح، من أراد فهمه، فالطريق مفتوح أمامه وهذا نظير ما إذا أراد رجل وصف كتاب أُلّف في علم الرياضيات، أو في الفيزياء أو الكيمياء يقول: أُلّف الكتاب بلغة واضحة، وتعابير سهلة، فـلا يهدف قوله هـذا إلى استغناء الطالب عـن المعلّم ليوضح لـه المطالب ويفسر له القواعد.

ولأجل ذلك قـام المسلمون بعد عهـد الرسالـة بتدوين ما أثـر عن النبي أو الصحابـة والتابعين أو أئمـة أهل البيت ـعليهم السلامـ في مجال كشـف المراد وتبيين الآيات ولم تكن الآيات المتقدمة رادعة لهم عن القيام بهذا الجهد الكبير.

نعم إنّ المفسريـن في الأجيـال المتلاحقـة ارتـووا من ذلـك المنهل العـذب (القـرآن) ولكـلٍّ طـائفـة منهـم شرعـة ومنهـاج في الاستفـادة مـن القـرآن والاستضاءة بأنـواره، فالمنهل واحـد والمنهاج مختلف: ﴿لِكُلٍّ جَعَلنا مِنكم شِـرعةً وَمِنهاجاً﴾[1].

القرآن وآفاقه اللامتناهية :

يتميّز القرآن الكـريم عن غيره من الكتب السماوية بـآفاقه اللامتنـاهية كما عبر عن ذلك خاتم الأنبياء ﷺ وقال:

«ظاهره أنيق، وباطنه عميـق، له نجوم، وعلى نجومه نجوم، لاتحصى عجائبه،

١ـ المائدة: ٤٨.

ولاتبل غرائبه»[١].

وقد عبّر عنه سيد الأوصياء، قال:

«وسراجاً لا يخبو توقّده، وبحراً لايدرك قعره ـ إلى أن قال: ـ وبحر لاينزفه المستنزفون وعيون لاينضبها الماتحون، ومناهل لايغيضها الواردون»[٢].

ولأجل ذلك صار القرآن الكريم، النسخة الثانية لعالم الطبيعة الذي لايزيد البحث فيه والكشف عن حقائقه إلاّ معرفة أنّ الإنسان لايزال في الخطوات الأُولى من التوصل إلى مكامنه الخفية وأغواره البعيدة.

والمترقب من الكتاب العزيز النازل من عند الله الجليل، هو ذاك وهو كلام من لاتتصور لوجوده وصفاته نهاية فيناسب أن يكون فعله مشابهاً لوصفه، ووصفه حاكياً عن ذاته وبالتالي يكون القرآن مرجع الأجيال وملجأ البشرية في جميع العصور.

ولما ارتحل النبي الأكرم ﷺ والتحق بالرفيق الأعلى، وقف المسلمون على أنّ فهم القرآن وإفهامه يتوقف على تدوين علوم تسهل التعرّف على القرآن الكريم ولأجل ذلك قاموا بعملين ضخمين في مجال القرآن:

الأوّل: تأسيس علوم الصرف والنحو واللغة والاشتقاق وما شابهها لتسهيل التعرف على مفاهيم ومعاني القرآن الكريم أوّلاً، والسنّة النبوية ثانياً، وإن كانت تقع في طريق أهداف أُخرى أيضاً لكن الغاية القصوى من القيام بتأسيسها وتدوينها، هو فهم القرآن وإفهامه.

الثاني: وضع تفاسير في مختلف الأجيال حسب الأذواق المختلفة لاستجلاء

١ـ الكافي: ٢ /٢٣٨.

٢ـ نهج البلاغة: الخطبة ١٩٨.

مداليله ومن هنا لانجد في التاريخ مثيلاً للقرآن الكريم من حيث شدّة اهتمام أتباعه به وحرصهم على ضبطه، وقراءته، وتجويده، وتفسيره، وتبيينه.

وقد ضبط تاريخ التفسير أسماء ماينوف على ألفين ومائتي تفسير وعند المقايسة يختص ربع هذا العدد بالشيعة الإمامية [1].

هذا ماتوصّل إلى إحصائه المحقّقون من طريق الفهارس ومراجعة المكتبات عدا ما فاتهم ذكره مما ضاع في الحوادث المؤسفة كالحرق والغرق والغارة.

وعلى ضوء هذا يصعب جداً الإحاطة بعدد التفاسير وأسمائها وخصوصياتها طيلة أربعة عشر قرناً حسب اختلاف بيئاتهم وقابلياتهم وأذواقهم.

والجدير بالبحث هو تبيين المناهج المتبعة في التفاسير المتداولة ونخوض فيه، بعد تقديم مقدمة، توضح مفهوم «المنهج» وتميزه عن مفهوم «الاتجاه» و «الاهتمام».

المنهج التفسيري غير الاهتمام التفسيري:

هاهنا نكتة قيمة ربّما غفل عنها بعض من اهتم بتبيين المناهج التفسيرية

---

١ ـ لاحظ معجم المفسرين لـ «عادل نويهض» وطبقات المفسرين لـ «الحافظ شمس الدين الداودي» المتوفى عام ٩٤٥هـ وما ذكرنا من الإحصاء مأخوذاً من معجم المفسرين كما أنّ ما ذكرنا من أنّ ربع هذا العدد يختص بالشيعة مأخوذ من ملاحظة ما جاء في كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» من ذكر ٤٥٠ تفسيراً للشيعة.

ولكن الحقيقة فوق ذلك، فإنّ ما قام به علماء الشيعة في مجال التفسير باللغات المختلفة في العصر الحاضر لم يذكر في الذريعة، ولأجل ذلك يصح أن يقال: إنّ ثلث هذا العدد يختص بالشيعة كما أنّه فات صاحب «معجم المفسرين» عدّة من كتب التفسير للشيعة الإمامية وإن كان تتبعه جديراً للتقدير. ولقد أتينا ـ بذكر أمّة كبيرة من المفسرين الشيعة من عصر الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا، من الذين قاموا بتفسير القرآن بألوان مختلفة، في تقديمنا لكتاب التبيان لشيخ الطائفة الطوسي ـ لدس سرّه ـ وقد طبع مع الجزء الأوّل.

وهي أنّ هاهنا بحثين:

الأوّل: البحث عن المنهج التفسيري لكل مفسر، وهو تبيين طريقة كل مفسر في تفسير القرآن الكريم، والأداة والوسيلة التي يعتمد عليها لكشف الستر عن وجه الآية أو الآيات؟ فهل يأخذ العقلَ أداةً للتفسير أو النقل؟ وعلى الثاني فهل يعتمد في تفسير القرآن على نفس القرآن أو على السنة أو على كليهما أو غيرهما.

وبالجملة ما يتخذه مفتاحاً لحل عقد الآيات وغَلقها، وهذا هو ما نسمّيه المنهج في تفسير القرآن في مقالنا هذا.

الثاني: البحث عن الاتجاهات والاهتمامات التفسيرية، والمراد منها المباحث التي يهتم بها المفسر في تفسيره مهما كان منهجه وطريقته في تفسير الآيات، مثلاً تارة يتجه إلى إيضاح المادة القرآنية من حيث اللغة، وأُخرى إلى صورتها العارضة عليها من حيث الإعراب والبناء، وثالثة يتجه إلى الجانب البلاغي، ورابعة يعتني بآيات الأحكام، وخامسة يصب اهتمامه على الجانب التاريخي والقصصي، وسادسة يهتم بالأبحاث الأخلاقية، وسابعة يهتم بالأبحاث الاجتماعية، وثامنة يهتم بالآيات الباحثة عن الكون وعالم الطبيعة، وتاسعة يهتم بمعارف القرآن وآياته الاعتقادية الباقية عن المبدأ والمعاد وغيرهما، وعاشرة بالجميع حسبما أُوتي من المقدرة.

ولا شك أنّ التفاسير مختلفة من حيث الاتجاه والاهتمام، إمّا لاختلاف أذواق المفسرين وكفاءاتهم ومؤهلاتهم، أو لاختلاف بيئاتهم وظروفهم، أو غير ذلك من العوامل التي تسوق المفسر إلى صبّ اهتمامه بجانب من الجوانب المذكورة أو غيرها، ولكن البحث عن هذا لايمتّ بالبحث عن المنهج التفسيري للمفسر بصلة فمن تصور أنّ البحث عن اختلاف الاهتمامات والاتجاهات راجع إلى

البحث عن المنهج التفسيري فقد أخطأ.

وإن شئت أن تفرق بين البحثين فنأتي بكلمة موجزة وهي أنّ البحث في المناهج بحث عن الطريق والأُسلوب، والبحث في الاهتمامات بحث عن الأغراض والأهداف التي يتوخّاها المفسر، وتكون علة غائية لقيامه بالتأليف في مجال القرآن.

***

أنواع المناهج التفسيرية:

إذا تبين الفرق بين البحثين فنقول: إنّ التقسيم الدارج في تبيين المناهج هو أنّ المفسر إمّا يعتمد في رفع الستر عن وجه الآية على الدليل العقلي أو على الدليل النقلي، ونحن أيضاً نقتفي في هذا البحث أثر هذا التقسيم لكن بتبسيط في الكلام:

المنهج الأول:

التفسير بالعقل

وصوره:

١ـ التفسير بالعقل الصريح الفطري.

٢ـ التفسير في ضوء المدارس الكلامية.

٣ـ التفسير حسب تأويلات الباطنية.

٤ـ التفسير حسب تأويلات الصوفية.

٥ـ التفسير حسب الأُصول العلمية الحديثة.

وإليك بيان هذه الصور:

١ـ التفسير بالعقل الصريح الفطري:

المقصود تحليل الآيات الواردة في المعارف على ضوء الأحكام العقلية القطعية الثابتة لدى «العدلية» كالتحسين والتقبيح العقليين، والثمرات المترتبة عليهما من لزوم بعث الأنبياء وحسن التكليف، وقبح العقاب بلا بيان، ولزوم إعداد المقدمات لإيصال الإنسان إلى الغاية التي خلق لها، وحسن العدل، وقبح الظلم إلى غير ذلك من الأحكام العقلية الثابتة لدى عقلاء العالم والكل يستمدّ من الأصل المعيّن أعني أصل التحسين والتقبيح العقليين[1].

١ـ هذا ما يسميه بعضهم بالعقل الصريح.

هذا ما يرجع إلى العقل العملي أي الأحكام الصادرة منه في مجال العمل، وهناك إدراكات أُخرى يرجع إلى العقل النظري أي الأحكام الصادرة منه في مجال التفكر والنظر وبه يفسِّر كلَّ ما ورد في القرآن من الآيات الراجعة إلى الصانع، وتوحيده وسائر صفاته وغير ذلك من الأُمور التي تبيينها على عاتق العقل النظري.

وبالجملة، الأحكام العقلية في مجالي النظر والعمل أداة يفسَّر بها ما ورد من الآيات حول ذاته وصفاته (مورد العقل النظري) وأفعاله (مورد العقل العملي).

نعم من اتخذ العقل أداة وحيدة للتفسير يصعب عليه تحليل الآيات الراجعة إلى الأحكام والقصص والمغازي. وينطبع تفسيره بالطابع العقلي البحت.

وتظهر أهميته في الآيات الواردة حول المعارف خصوصاً الآيات المتضمنة للحوار والمناظرة بين الأنبياء وخصومهم.

ومن ألطف ما رأينا من التفاسير في هذا المنهج هو تفسير «القرآن والعقل» تأليف السيد الجليل نور الدين الحسيني العراقي (م ١٣٤١هـ).

وفي هذا القسم من التفسير لايهتم المفسر في إخضاع الآيات لمنهج عقلي كلامي خاص وإنّما هو من قبيل الاستضاءة بهذه الأُصول الثابتة عند العقل في تحليل الآيات.

نعم لو وقف المفسر على آيات يتبادر من ظهورها الابتدائي الجبر فإنّه يحاول أن يتفحص في القرآن ليجد ما يفسر هذه الآية على وجه يكون موافقاً للأصل المسلّم عند العقل (الاختيار) لكن تكون هذه الأُصول هي المحركة للمفسر إلى الفحص البالغ في متون الآيات والقرائن المنفصلة عنها حتى يتبين الحقّ وهذا بخلاف القسم الآخر الذي سيوافيك فإنّه أشبه بالتفسير بالرأي.

ومن حاول أن يسمّي هذا النوع من التفسير، تفسيراً بالرأي فقد أخطأ خطأ

كبيراً لأنّ المفسر إنّما يقوم بتفسير كلام الله بعد الاعتقاد بوجود الصانع وصفاته وأفعاله وأنبيائه ورسله وكتبه وزبره. وهذه المعارف تعرف بالعقل الذي يستقل بالأحكام الماضية ولافرق عند العقل بين الاستدلال على وجود الصانع عن طريق النظام السائد على العالم، والحكم بحسن العدل، وقبح الظلم، ولزوم الوفاء بالعهد، وقبح مقابلة الإحسان بالظلم، إلى غير ذلك من الأحكام العقلية المستقلة العالية التي يعترف بها جميع عقلاء العالم إلاّ قسم من الأشاعرة الذين ينكرونها في اللسان ويؤمنون بها في القلب.

***

٢ـ التفسير في ضوء المدارس الكلامية:

المراد من هذا القسم هو إخضاع الآيات للعقائد التي اعتنقها المفسر في مدرسته الكلامية ونجد هذا اللون من التفسير بالعقل غالباً في تفاسير أصحاب المقالات: المعتزلة والأشاعرة والخوارج خصوصاً الباطنية فإنّ لهؤلاء عقائد خاصة في مجالات مختلفة، زعموها حقائق راهنة على ضوء الاستدلال، وفي مجال التفسير حملوا الآيات على معتقدهم، وإن كان ظاهر الآية يأباه ولايتحمله غير أنّ هذا النمط من التفسير بالرأي والعقل، يختلف حسب بعد المعتقَد عن مدلول الآية فربما يكون التأويل بعيداً عن الآية، ولكن تتحملها الآية بتصرف يسير، وربما يكون الأصل الكلامي بعيداً عن الآية غاية البعد بحيث لاتتحمله الآية حتى بالتصرف الكثير فضلاً عن اليسير.

تأويلات المعتزلة والأشاعرة:

القسم الأوّل عبارة عن التأويلات الموجودة في تفسير الكشاف لعلاّمة المعتزلة والتأويلات التي ارتكبها الرازي علاّمة الأشاعرة في مجال العقائد وإليك

البيان:

أ ـ الشفاعة حط الذنوب أو رفع الدرجة:

إنّ الشفاعة لم تكن فكرة جديدة ابتكرها الإسلام وانفرد بها بل كانت فكرة رائجة بين جميع أُمم العالم من قبل وخاصةً بين الوثنيين واليهود. نعم إنّ الإسلام قد طرحها مهذّبة من الخرافات، ومما نسج حولها من الأوهام، ومن وقف على آراء اليهود والوثنيين في أمر الشفاعة يقف على أنّ الشفاعة الدارجة بينهم كانت مبنية على رجائهم لشفاعة أنبيائهم في حط الذنوب وغفران آثامهم، ولأجل هذا الاعتقاد كانوا يقترفون المعاصي ويرتكبون الذنوب، تعويلاً على ذلك الرجاء، فالآيات النافية للشفاعة والمثبتة لها تحت شرائط خاصة كلها راجعة إلى الشفاعة بهذا المعنى فلو نُفِيَت فالمنفي هو هذا المعنى، ولو قُبِلت والمقبول هو هذا المعنى، وقد أوضحنا في محله [1] أنّ الآيات الواردة في مجال الشفاعة على سبعة أنواع لايصح تفسيرها إلاّ بتفسير بعضها ببعض، وتمييز القسم المردود منها عن المقبول.

ومع ذلك نرى أنّ المعتزلة يخصُّون آيات الشفاعة بأهل الطاعة دون العصاة ويرتكبون التأويل في موردها، وما هذا إلاّ للموقف الذي اتخذوه في حقّ العصاة ومقترفي الذنوب، في أبحاثهم الكلامية، فقالوا بخلود أهل العصيان في النار إذا ماتوا بلا توبة.

قال القاضي عبد الجبار: إنّ شفاعة الفسّاق الذين ماتوا على الفسوق ولم يتوبوا، يتنزل منزلة الشفاعة لِمن قتلَ ولدَ الغير وترصّد للآخر حتى يقتله فكما أنّ ذلك يقبح، فكذلك هاهنا [2].

---

١ ـ مفاهيم القرآن: ٤ / ١٧٧ ـ ١٩٩.

٢ ـ شرح الأصول الخمسة: ٦٨٨.

والذي دفع القاضي إلى تصوير الشفاعة في حقّ المذنب بما جاء في المثال، هو اعتقاده الراسخ بالأصل الكلامي الذي يعد أصلاً من أُصول منهج الاعتزال وفي الوقت نفسه يعرب عن غفلته عن شروط الشفاعة فإنّ بعض الذنوب الكبيرة تقطع العلائق الإيمانية بالله سبحانه كما تقطع الأواصر الروحية بالنبي الأكرم فأمثال هؤلاء ـ العصاة ـ محرومون من الشفاعة وقد وردت في الروايات الإسلامية شروط الشفاعة وحرمان طوائف منها.

ولو افترضنا صحة ما ذكره من التمثيل فحكمه بحرمان العصاة من الشفاعة اجتهاد في مقابل نصوص الآيات وإخضاع لها لمدرسته الفكرية.

يقول الزمخشري في تفسير قوله سبحانه: ﴿أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ﴾ . قال: ﴿ولا خُلَّةٌ﴾ حتى يساعكم أخلاؤكم به، وإن أردتم أن يحط عنكم ما في ذمتكم من الواجب لم تجدوا شفيعاً يشفع لكم في حط الواجبات لأنّ الشفاعة ثمة في زيادة الفضل لا غير»[1].

ويلاحظ عليه: أنّ الآية بصدد نفي الشفاعة بالمعنى الدارج بين اليهود والوثنيين لأجل أنّهم كفار، وانقطاع صلتهم عن الله سبحانه، وبالتالي إثباتها في حقّ غيرهم بإذنه سبحانه ويقول في الآية التالية: ﴿مَن ذا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ وأمّا أنّ حقيقة الشفاعة زيادة الفضل لا حطّ الذنوب فهو تحميل للعقيدة على الآية فلو استدل القائل بها على نفي الشفاعة بتاتاً لكان أولى من استدلاله على نفي الشفاعة عن الكفار، وذلك لأنّ المفروض أنّ الشفاعة بمعنى زيادة الفضل لا حطُّ الذنوب، وهو لايتصور في حقّ الكفار لأنّهم لايستحقون الثواب فضلاً عن زيادته.

١ـ الكشاف: ١ / ٢٩١ في تفسير الآية رقم ٢٥٤ من سورة البقرة.

ب: هل مرتكب الكبيرة يستحق المغفرة أو لا ؟

اتفقت المعتزلة على أنّ مرتكب الكبيرة مخلد في النار إذا مات بلا توبة [١] وفي ضوء ذلك التجأوا إلى تأويل كثير من الآيات الظاهرة في خلافه نذكر منها آيتين:

الأُولى: يقول سبحانه ﴿وإنّ ربّكَ لَذُو مَغفِرةٍ لِلنّاسِ عَلى ظُلمِهِمْ وإنّ ربّكَ لَشديدُ العِقاب﴾ [٢].

فالآية ظاهرة في أنّ مغفرة الربّ تشمل الناس في حال كونهم ظالمين، ومن المعلوم أنّ الآية راجعة إلى غير صورة التوبة وإلاّ لايصح توصيفهم بكونهم ظالمين، فلو أخذنا بظاهر الآية فهو يدلّ على عدم جواز الحكم القطعي بخلود مرتكب الكبيرة في النار إذا مات بلا توبة لرجاء شمول مغفرة الربّ له ولما كان ظاهر الآية مخالفاً للأصل الكلامي عند صاحب الكشاف، حاول تأويل الآية بقوله: «وفيه أوجه:

١ ـ أن يريد ـ قوله ﴿على ظلمهم﴾ السيئات المكفّرة، لمجتنب الكبائر.

٢ ـ أو الكبائر بشرط التوبة.

٣ ـ أو يريد بالمغفرة الستر والإمهال» [٣].

وأنت خبير بأنّ كل واحد من الاحتمالات مخالف لظاهر الآية أو صريحها.

* * *

١ ـ لاحظ أوائل المقالات: ١٤ وشرح الأُصول الخمسة: ٦٥٩.

٢ ـ الرعد: ٦.

٣ ـ الكشاف: ٢/ ١٥٩.

الثانية: ﴿إنّ الله لايغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [١].

والآية واردة في حقّ غير التائب، لأنّ الشرك مغفور بالتوبة أيضاً فيعود معنى الآية أنّ الله سبحانه يغفر ما دون الشرك لمن يشاء وإن مات بلا توبة فتكون نتيجة ذلك عدم جواز الحكم القطعي بخلود مرتكب الكبائر في النار، ولما كان مفاد الآية مخالفاً لما هو المحرّر في المدرسة الكلامية للمعتزلة حاول صاحب الكشاف تأويل الآية فقال:

الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعاً موجهين بقوله تعالى: ﴿لمن يشاء﴾ كأنّه قيل: «إنّ الله لا يغفر لمن يشاء الشرك ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك» على أنّ المراد بالأوّل من لم يتب وبالثاني من تاب، نظير قولك: إنّ الأمير لايبذل الدينار ويبذل القنطار لمن يشاء، تريد لايبذل الدينار لمن لايستأهله ويبذل القنطار لمن يستأهله» [٢].

يلاحظ عليه: أنّ ماذكره خلاف ظاهر الآية وقد ساقته إليه مدرسته الكلامية فنزّل الأوّل مورد عدم التوبة، والثاني موردها، حتى تتفق الآية ومعتقده. كما أنّه لا دلالة في الآية على تقييد الثاني بالتوبة، لأنّه تفكيك بين الجملتين بلا دليل بل هما ناظرتان إلى صورة واحدة وهي صورة عدم اقترانهما بالتوبة فلا يغفر الشرك لعظم الذنب ويغفر ما دونه.

ج: امتناع رؤية الله أو إمكانها:

ذهبت الأشاعرة إلى جواز رؤيته سبحانه يوم القيامة وهذا هو الأصل البارز في مدرستهم الكلامية، ثم إنّ هناك آيات تدلّ بصراحتها على امتناع رؤيته سبحانه

١ـ النساء: ٤٨.

٢ـ الكشاف: ١/ ٢٠١ في تفسير الآية المذكورة.

فحاولوا إخضاع الآيات لنظريتهم وإليك نموذجاً واحداً، يقول سبحانه:

﴿ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلٰهَ إِلاّ هُوَ خالِقُ كُلِّ شَيءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلى كُلِّ شَيءٍ وَكيلٌ * لا تُدرِكُهُ الأبصارُ وَهُوَ يُدرِكُ الأبصارَ وَهُوَ اللَّطيفُ الخَبير﴾ [1].

ومن المعلوم أنّ الإدراك مفهوم عام لايتعين في البصري أو السمعي أو العقلي إلاّ بالإضافة إلى الحاسة التي يراد الإدراك بها، فالإدراك بالبصر يراد منه الرؤية بالعين، والإدراك بالسمع يراد منه السماع، هذا هو ظاهر الآية، وهي تنفي إمكان الإدراك بالبصر على الإطلاق.

ولما وقف الرازي على أنّ ظاهر الآية أو صريحها لا يوافق أصله الكلامي فقال: «إنّ أصحابنا (الأشاعرة) احتجوا بهذه الآية على أنّه يجوز رؤيته والمؤمنون يرونه في الآخرة وذلك بوجوه:

١ ـ أنّ الآية في مقام المدح فلو لم يكن جائز الرؤية لما حصل التمدح بقوله: ﴿لاتدركه الأبصار﴾ ألا ترى أنّ المعدوم لا تصح رؤيته، والعلوم والقدرة والإرادة والروائح والطعوم لاتصح رؤية شيء منها ولا يمدح شيء منها في كونها «لاتدركه الأبصار» فثبت أنّ قوله: ﴿لاتدركه الأبصار﴾ يفيد المدح، إلاّ إذا صحت الرؤية.

والعجب غفلة الرازي عن أنّ المدح ليس بالجزء الأوّل فقط وهو لا تدركه الأبصار بل بمجموع الجزأين المذكورين في الآية كأنّه سبحانه يقول: والله جلّت عظمته يدرك أبصاركم، ولكن تدركه أبصاركم، فالمدح بمجموع القضيتين لا بالقضية الأُولى.

٢ ـ أنّ لفظ «الأبصار» صيغة جمع دخل عليها الألف واللام فهي تفيد الاستغراق بمعنى أنّه لايدركه جميع الأبصار وهذا لا ينافي أن يدركه بعض الأبصار.

---

١ ـ الأنعام: ١٠٢ ـ ١٠٣.

يلاحظ عليه: أنّ الآية تفيد عموم السلب لاسلب العموم بقرينة كونه في مقام مدح نفسه.

كأنّه سبحانه يقول:

«لا يدركه أحد من جميع ذوي الأبصار من مخلوقاته ولكنّه تعالى يدركهم وهذا نظير قوله سبحانه: ﴿كَذٰلِكَ يَطبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلبِ مُتكبِّرٍ جَبّارٍ﴾[١]. وقوله: ﴿إنَّ اللهَ لا يُحبُّ كُلَّ مُختالٍ فَخورٍ﴾[٢].

إلى غير ذلك من الوجوه الواهية التي ما ساقه إلى ذكره إلّا ليُخضِعَ الآيةَ، معتقده.

إلى هنا تم الكلام في القسم الأوّل، وإليك الكلام في القسم الثاني الذي يكون التفسير فيه بعيداً عن ظاهر الآية غاية البعد.

***

٣ـ التفسير حسب تأويلات الباطنية:

إنّ الباطنية وضعوا لتفسير المفاهيم الإسلامية ضابطة ما دلّ عليها من الشرع شيء وهو أنّ للقرآن ظاهراً وباطناً والمراد منه باطنه دون ظاهره المعلوم من اللغة، ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة اللب إلى القشر، وإنّ باطنه يؤدّي إلى ترك العمل بظاهره واستدلّوا على ذلك بقوله سبحانه:

﴿فَضُرِبَ بَينَهُم بِسُورٍ لَهُ بابٌ باطِنُهُ فِيهِ الرَّحمَةُ وَظاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ العَذابُ﴾[٣].

١ـ غافر: ٣٥.

٢ـ لقمان: ١٨.

٣ـ الفرق بين الفرق: ١٨، والآية ١٣ من سورة الحديد.

إذا افترضنا صحة تلك الضابطة في فهم الشريعة والعمل بالقرآن، إذاً تصبح الشريعة غرضاً للأهواء المختلفة، لأنّ كل ذي هوى يدّعي أنّ الحق معه. وأنّ المراد ما اختاره من التأويل على الرغم من اختلاف تأويلاتهم.

أُنظر إلى ما يقولون حول المفاهيم الإسلامية وإنّهم كيف يتلاعبون بها فالوضوء عبارة عن موالاة الإمام، والتيمم هو الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام الذي هو الحجة، والصلاة عبارة عن الناطق الذي هو الرسول بدليل قوله تعالى في الآية ٤٥ من سورة العنكبوت: ﴿إِنَّ الصَّلٰوةَ تَنهىٰ عَنِ الفَحشاءِ وَالمُنكَرِ﴾ والغسل تجديد العهد ممّن أفشى سراً من أسرارهم من غير قصد، وإفشاء السر عندهم على هذا النحو هو معنى الاحتلام، والزكاة هي تزكية النفس بمعرفة ما هم عليه من الدين، والكعبة النبي، والباب علي، والصفا هو النبي، والمروة علي، والميقات الايناس، والتلبية إجابة الدعوة، والطواف بالبيت سبعاً موالاة الأئمة السبعة، والجنة راحة الأبدان من التكاليف، والنار مشقتها بمزاولة التكاليف [١].

فإذا كان ما ذكروه حقيقة الدين والتكاليف فلم يبق بين الديانة والإلحاد حد فاصل. هذه نماذج من تأويلات الباطنية اقتصرنا على هذا المقدار.

٤ـ التفسير حسب تأويلات المتصوفة:

ومن القسم الثاني ما جاء به ابن العربي شيخ الصوفية في عصره فقد قام بتأويل المفاهيم القرآنية على وجه لا دليل عليه فيقول: إنّ جبرائيل هو العقل العقال، وميكائيل هو روح الفلك السادس، وإسرافيل هو روح الفلك الرابع، وعزرائيل هو روح الفلك السابع [٢].

١ـ المواقف: ٨/ ٣٩٠.

٢ـ تفسير ابن عربي: ١/ ١٥٠.

هذا و هو يفسّر قوله سبحانه:

﴿مَرَجَ البَحرين يَلتقيان * بَيْنَهُما بَرزخٌ لا يَبغيان﴾ [١] بأنّ مرج البحرين هو بحر الهيولى الجسمانية الذي هو الملح الأُجاج، وبحر الروح المجرد هو العذب الفرات، يلتقيان في الموجود الإنساني، وإنّ بين الهيولى الجسمانية والروح المجردة برزخ هو النفس الحيوانية التي ليست في صفاء الروح المجردة ولطافتها، ولا في كثرة الأجساد الهيولائية وكثافتها، ولكن مع ذلك لايبغيان أي لايتجاوز أحدهما حده فيغلب على الآخر بخاصيته فلا الروح المجردة تجرد البدن وتخرج به وتجعله من جنسه ولا البدن يجسد الروح ويجعله مادياً [٢].

* * *

٥ـ التفسير حسب الأُصول العلمية الحديثة:

وهناك تفسير بالعقل باسم التفسير العلمي أكثر منه الشيخ محمد عبده، والسيد سير أحمد خان الهندي، والطنطاوي الجوهري، ونحن نكتفي هنا بنماذج من تفسير «المنار» الذي جمعه تلميذه السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار.

١ ـ كتب الأُستاذ في تفسير قوله سبحانه:

﴿وَلَقَد عَلِمتُمُ الّذِينَ اعتَدَوْا مِنكُم فِي السَّبتِ فَقُلنا لَهُم كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِين * فَجَعَلناها نَكالاً لِما بَينَ يَدَيها وَما خَلفَها وَمَوعِظةً للمتّقين﴾ [٣].

كتب ما يلي:

«إنّ السلف من المفسرين ـ إلاّ من شذّ ـ ذهب إلى أنّ معنى قوله: ﴿كونوا قردة خاسئين﴾ أنّ صورهم مسخت فكانوا قردة حقيقيين.

١ـ الرحمٰن: ١٩ ـ ٢٠.

٢ـ تفسير ابن عربي: ٢ / ٢٨٠.

٣ـ البقرة: ٦٥ ـ ٦٦.

وإنّما نسب هذا المعنى إلى السلف، لأنّه يصطدم بالمنهج الذي اختاره الأستاذ في تفسير القرآن، ولاتصدقه أنصار الحضارة المادية الّذين ينكرون إمكان صيرورة إنسان قرداً حقيقياً دفعة واحدة، ولأجل ذلك مال الأستاذ إلى رأي مجاهد الذي قال: ما مسخت صورهم ولكن مسخت قلوبهم فمثلوا بالقردة كما مثلوا بالحمار في قوله تعالى:

﴿مَثَلُ الّذِينَ حُمِّلُوا التَّوراةَ ثُمَّ لَم يَحمِلُوها كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أسفاراً﴾[1].

ثم أخذ في نقد قول الجمهور ـ إلى أن قال ـ: «فما قاله مجاهد هو الأوفق بالعبرة والأجدر بتحريك الفكرة»[2].

ولا يخفى أنّه إذا صحّ هذا التأويل فيصح لكل من ينكر المعاجز والكرامات وخوارق العادات هذا النمط من التأويل، وعندئذ تبطل المعارف ويكون الكتاب العزيز لعبة بيد المحرّفين.

٢ ـ نقل صاحب المنار عن بعض المفسرين مذهباً خاصاً في معنى الملائكة وهو أنّ مجموع ما ورد في الملائكة من كونهم موكلين بالأعمال من إنماء نبات، وخلقة حيوان، وحفظ إنسان وغير ذلك، فيه إيماء إلى الخاصة بما هو أدق من ظاهر العبارة وهو أنّ هذا النمو في النبات لم يكن إلاّ بروح خاص نفخه الله في البذرة فكانت به هذه الحياة النباتية المخصوصة وكذلك يقال في الحيوان والإنسان، فكل أمر كلي قائم بنظام مخصوص تمت به الحكمة الإلهية في إيجاده فإنّما قوامه بروح إلهي، سُمّي في لسان الشرع ملكاً ومن لم يبال في التسمية بالتوقيف يسمي هذه المعاني القوى الطبيعية إذا كان لايعرف من عالم الإمكان إلاّ ما هو طبيعة أو قوة يظهر أثرها في الطبيعة.

١ـ الجمعة: ٥.

٢ـ تفسير المنار: ١ /٣٤٣ـ ٣٥٤.

وقال الأُستاذ عبده بعد نقل نظير هذه التأويلات: ولو أنّ نفساً مالت إلى قبول هذا التأويل لم تجد في الدين ما يمنعها من ذلك، والعمدة على اطمئنان القلب وركون النفس على ما أبصرت من الحق [١].

ولايخفى أنّ هذا التأويل لو صح في بعض الأحاديث لما تصحّ في الملائكة الواردة في قصة آدم وغيرها وما هذا التأويل إلاّ للخضوع للمنهج الخاص الذي اختاره الأُستاذ في تفسير القرآن.

ولنكتف بهذه النماذج من التفسير بالعقل غير المرضي، والمراد بالعقل ما يقابل التفسير بالنقل سواء اعتمد على المدارس الكلامية، أو تأويلات الباطنية أو الصوفية أو على الأُصول العلمية الحديثة أو غير ذلك.

إنّ التفسير بالعقل وإن صحّ ببعض صوره لكنه غير واف في إيقاف الإنسان على حقائق الكتاب العزيز ولا غنى لمن يستند بالعقل عن الاستناد إلى النقل أيضاً.

كلمة في التفسير بالرأي:

التفسير بالرأي الذي يدخل تحته أكثر ما تقدم من التفسير بالعقل، هو الذي أجمع الفريقان على منعه تبعاً للأثر المتضافر عن النبي ﷺ حيث قال:

«اتّقوا الحديث إلاّ ما علمتم، فمن كَذِبَ عَلَيَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار» [٢].

وعلى ضوء هذا الحديث الذي رواه الفريقان، يجب على المفسر أن يتجرد من الآراء المسبقة، ويُوَطِّن نفسه على قبول ما تفيده الآية وتدلّ عليه ولايُخضِع القرآن

١ـ المنار: ١ /٢٧٣، طبع مصر سنة ١٣٧٣ هـ. ق.

٢ـ سنن الترمذي: ٢ /١٥٧، أبواب التفسير.

لعقيدته، بل يعرض عقيدته على القرآن، لأنّه حجّة الله على خلقه وعهده إلى عباده، إليه يتحاكمون وعن حكمه يصدرون، ولأجل ذلك لايجوز له تأويل الآية وإخراجها عن ظاهرها ليوافق عقيدته ويلائم مذهبه، فإنّ موقف المتصدّي لتفسير كلام الله موقف المتعلم من المعلم ومجتني الثمرة من الشجرة، فيجب أن يتربص إلى أن ينطلق المعلّم فيأخذه خطة وقاعدة ويجتني الثمرة في أوانها وفي إيناعها.

من البدع الذائعة في بعض التفاسير طلب الوجوه البعيدة في الإعراب، أو حمل اللفظ على المعاني التي لاتتفق وسياقها، أو سبب نزولها وتطبيق الآيات على موارد ومصاديق بعيدة ـ كلها ـ لأجل أغراض ودعايات وأهداف طائفية أو سياسية أو شخصية. عصمنا الله من ركوب الهوى والعصبية.

***

هل التفسير الإشاري من قبيل التفسير بالرأي؟

هناك منهج اصطلحوا عليه بالتفسير الإشاري أو التفسير الفيضي، وعرّفوه بأنّ نصوص القرآن محمولة على ظواهرها ومع ذلك ففيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة [1].

وبعبارة أُخرى:

ما يظهر من الآيات بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة.

وبعبارة ثالثة:

١ـ سعد الدين التفتازاني: شرح العقائد النسفية: ١٤٢.

القائل بالتفسير الإشاري لاينكر كون الظاهر مراداً ولكن يقول بأنّ في هذه الظواهر إشارات إلى معانٍ خفية تفهمه عدّة من أرباب السلوك وأولوا العقل والنهى وبذلك يمتاز عن تفسير الباطنية فإنّهم يرفضون كون الظواهر مرادة ويأخذون بالبواطن هذا هو حاصل التفسير الإشاري.

وربما يؤيد ذلك ما ورد عن نبي الإسلام ﷺ بأنّ للقرآن ظهراً وبطناً، وظاهره حكم، وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق [١].

وربما يؤيد أيضاً بقول سبحانه: ﴿فَما لِهؤلاءِ القَومِ لا يَكادُونَ يَفقَهُونَ حَديثاً﴾ [٢].

وقوله تعالى: ﴿أفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ وَلَو كانَ مِن عندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فيه اختلافاً كَثيراً﴾ [٣].

وقوله تعالى: ﴿أفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ أمْ عَلى قُلوبٍ أقفالُها﴾ [٤].

فهذه الآيات تشير إلى أنّ القرآن له ظهر وبطن وذلك لأنّ الله سبحانه حيث يصف الكافرين بأنّهم لايكادون يفقهون حديثاً لايريد بذلك أنّهم لا يفهمون نفس الكلام، لأنّ القوم كانوا عرباً والقرآن لم يخرج عن لغتهم فهم يفهمون ظاهره بلا شك، وإنّما أراد بذلك أنّهم لايفهمون مراده من الخطاب فحضّهم على أن يتدبروا في آياته حتى يقفوا على مقصود الله ومراده وذلك هو الباطن الذي جهلوه ولم يصلوا إليه بعقولهم [٥].

١ـ الكافي: ٢ / ٩٢٣٨.

٢ـ النساء: ٧٨.

٣ـ النساء: ٨٢.

٤ـ محمّد: ٢٤.

٥ـ التفسير والمفسرون نقلاً عن الموافقات: ٣ / ٣٨٢ـ ٣٨٣.

ولايخفى أنّ الاستدلال بهذه الآيات غير تام جداً فإنّها تدعو إلى التدبر في نفس المفاهيم المستفادة من ظاهر الآيات وكون القرآن عربياً، وكون القوم عرباً لا يكفي في فهم القرآن الكريم من دون التدبر والإمعان فهل يكفي كون القوم عرباً في فهم مغزى قوله سبحانه: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالباطِنُ وَهُوَ بِكلِّ شَيءٍ عَليم﴾[1].

أو في فهم قوله سبحانه: ﴿وَما كَانَ مَعَهُ مِن إلهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلهٍ بِما خلَقَ ولَعَلا بَعضُهُم عَلى بَعضٍ سُبحانَ اللهِ عَمّا يَصفون﴾[2].

أو فهم قوله سبحانه: ﴿لَو كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسدَتا فَسُبحانَ اللهِ ربِّ العَرشِ عَمّا يَصِفُون﴾[3].

فالدعوة إلى التدبر لا يدلّ على أنّ للقرآن وراء ما تفيده ظواهره بطناً.

أضف إلى ذلك أنّه يمكن أن يكون الأمر بالتدبر هو تطبيق العمل على ما يفهمونه من القرآن فرب ناصح يُدلي بكلام فيه نصيحة الأهل والولد، ولكنّهم إذا لم يطبقوا عملهم على قول ناصحهم يعود الناصح إليهم، ويقول: لماذا لا تتدبرون في كلامي؟ لماذا لاتعقلون؟ مشعراً بذلك أنّكم ما وصلتم إلى ما أدعوكم إليه وإلاّ لتركتم أعمالكم القبيحة وصرتم عاملين بما أدعو إليه.

وأمّا ما روي عن النبي الأكرم ﷺ بأنّ للقرآن بطناً وظهراً فالحديث فيه ذو شجون وأنّه يحتمل وجوهاً على نحو مانعة الخلو.

١ ـ المقصود من البطن هو أنّ ما ورد في القرآن حول الأقوام والأُمم من القصص، وما أصابهم من النعم والنقم، لاينحصر على أُولئك الأقوام، بل هؤلاء

١ـ الحديد: ٣.

٢ـ المؤمنون: ٩١.

٣ـ الأنبياء: ٢٢.

مظاهر لكلامه سبحانه وهو يعم غيرهم ممن يأتون في الأجيال فقوله سبحانه: ﴿وضَربَ اللهُ مَثلاً قَريةً كانَت آمنةً مُطمَئِنَّةً يَأتِيها رِزقُها رَغَداً مِن كُلِّ مَكانٍ فَكَفَرت بِأنعُمِ اللهِ فأذاقها اللهُ لِباسَ الجُوعِ وَالخَوفِ بِما كانُوا يَصنَعونَ * وَلَقد جاءَهُمْ رَسولٌ مِنهم فَكَذَّبُوهُ فَأخَذَهُمُ العَذابُ وَهُم ظالِمون﴾ [1] وإن كان وارداً في قوم خاص، لكنّها قاعدة كلية مضروبة على الأُمم جمعاء.

٢ ـ المراد من بطن القرآن هو الاهتداء إلى المصاديق الخفية التي يحتاج الوصول إليها إلى التدبر، أو تنصيص من الإمام، ولأجل ذلك نرى أنّ علياً ـ عليه السلام ـ يقول في تفسير قوله سبحانه: ﴿وإن نَكَثُوا أيمانَهُم مِن بَعدِ عَهدِهِم وطَعَنُوا في دِينِكُم فَقاتِلُوا أئمَّةَ الكُفرِ إنَّهُم لا أيمانَ لَهُم لَعَلَّهُم يَنتَهُون﴾ [2]: «إنّه ما قوتل أهلها منذ نزلت حتى اليوم» وفي رواية قال علي ـ عليه السلام ـ: «عذرني الله من طلحة والزبير بايعاني طائعين، غير مكرهين، ثم نكثا بيعتي من غير حدث أحدثته» ثم تلا هذه الآية [3].

٣ ـ وهناك احتمال ثالث للبطن وهو حمل الآية على مراتب مفهومها وسعة معناها واختلاف الناس في الاستفادة منها حسب استعداداتهم وقابلياتهم لاحظ قوله سبحانه: ﴿أنزَلَ مِن السَّماءِ ماءً فَسالت أوديةٌ بِقَدَرِها فَاحتَمَلَ السَّيلُ زَبَداً رابِياً وَمِمّا يُوقِدُونَ عَلَيهِ في النّارِ ابتغاءَ حِليةٍ أو متاعٍ زَبَدٌ مِثلُهُ كَذلِكَ يَضرِبُ اللهُ الحَقَّ والباطِلَ فأمّا الزَّبَدُ فَيَذهَبُ جُفاءً وأمّا ما يَنفَعُ النّاسَ فَيمكُثُ في الأرضِ كَذلِكَ يَضرِبُ اللهُ الأمثال﴾ [4].

---

١ ـ النحل: ١١٢ ـ ١١٣.

٢ ـ التوبة: ١٢.

٣ ـ البرهان في تفسير القرآن: ١ / ١٠٥.

٤ ـ الرعد: ١٧.

إنّ لـلآية مـراتب ودرجـات من التفسير كل يستفيـد منها حسـب قابليته والكل يستمد من الظاهر، ونظيره آية النور[١]. فقد خاض المفسرون في تفسير الآية وتطبيقها على موارد مختلفة وكل استفاد من نورها حسب مؤهلاته وكفاءاته.

وحاصل القول في التفسير الإشاري أنّ ما يفهمه المفسر من المعاني الدقيقة إنّ كان لها صلـة بالظاهـر فهو مقبـول سواء سمّي تفسيراً على حسب الظـاهر أو تفسيراً إشاريـاً وعلى كل تقـدير فـالمفسر على حجّة من ربّـه في حمل الآية على مـا أدرك، وأمّا إذا كـان مقطوع الصلة عن الظاهـر، المتبادر إلى الأذهان، فـلايصح له حمل القرآن عليه إلاّ إذا حصل لـه القطع بأنّه المراد وعندئذ يكون القطـع حجّة له لالغيره وإن كان مخالفاً للواقع، ولإيضاح الحال نأتي بأمثلة:

يخاطب سبحـانه أُمّ المسيح بقولـه: ﴿وهُزّي إلَيـكِ بِجِذعِ النَّخلَةِ تُسـاقِطْ عَلَيكِ رُطباً جَنِيّاً﴾[٢].

فلو قـال أحد: إنّـه سبحانه هيّـأ مقدمـات الولادة ومؤخـراتها لأُمّ المسيح، حتى الـرطب في غير فصلـه من الشجـرة اليابسـة ومع ذلك أمـرها أن تُهزّ بجـذع النخلة مع أنّ في وسع المولى سبحانـه أن يرزقها الرطب بلا حاجـة إلى الهز، ـ أمرها بالهزّ ـ هذا لتفهيمهـا أنّها مسؤولة في حياتها عن معاشها، وأنّه سبحـانه لو هيّأ كل المقدمات فلا تغني عن سعيها وحركتها ولو بالهز بجذع النخلة.

هذا ما ربما يعلق بذهن بعض المفسرين ولابأس به لأنّ له صلة بالظاهر.

روي أنّه بعدمـا نزل قوله سبحـانه: ﴿اليومَ أكمَلْتُ لَكُـمْ دِينَكُمْ وَأتمَمتُ عَلَيكُمْ نِعمَتي وَرَضيتُ لَكُمُ الإسـلامَ ديناً﴾ فرحَ الصحابـة وبكى بعضهم فقال:

١ـ النور: ٣٥.

٢ـ مريم: ٢٥.

الآية تنعي إلينا برحلة النبي [١].

والنماذج الواضحة لهذا النوع من التفسير الإشاري مايذكره المفسرون حول الآيتين آية الرعد وآية النور تري أنّ المعاني المذكورة في كتب التفاسير تختلف وضوحاً وخفاءً وبساطة وعلوياً، والكل يسند المعاني إلى اللفظ وبينها وبين لفظ الآية صلة، ولعل الأمر بالتدبر في القرآن يعود أيضاً لهذا النوع من التفسير التي لايصل إليها المفسر إلاّ بعد الإمعان وهذا ما يقال فيه: «العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء».

نعم هناك تفاسير باسم التفسير الإشاري لايصح إسناده إلى الله سبحانه كتفسير «الم» بأنّ الألف إشارة إلى الله واللام إلى جبرئيل والميم إلى محمّد ﷺ فإنّه أشبه بالتفسير بالرأي إلاّ إذا كان هناك نصّ من المعصوم.

ولو صحّ هذا التفسير فيمكن تفسيره بوجوه كثيرة بأنّ يقال الألف إشارة إلى ألف الوحدانية، واللام إلى لام اللطف، والميم إشارة إلى الملك، فمعنى الكلمة: من وحّدني تلطفت له فجزيته بالملك الأعلى، وأسوأ من ذلك تفسير قوله سبحانه: ﴿والجارِ ذِي القُربَى والجارِ الجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بالجَنْبِ وأبنِ السَّبِيلِ﴾ [٢] بأن يقال: ﴿والجار ذي القربى﴾ هو القلب، ﴿والجار الجنب﴾ هو الطبيعة، ﴿والصاحب الجنب﴾ هو العقل المقتدي بالشريعة، ﴿وابن السبيل﴾ هو الجوارح المطيعة لله.

فمثل هذا النوع من التفسير يلتحق بتفاسير الباطنية التي سوف نبحث عنها في المستقبل.

وخلاصة الكلام: أنّ ما يهتدي إليه المفسر بعد التفكر والتأمل في نفس الآية

١ـ الآلوسي: روح المعاني: ٦ / ٦٠ و الآية ٣ من سورة المائدة.
٢ـ النساء: ٣٦.

ومفرداتها وسياقها منه سواء كان معنى أخلاقياً أو اجتماعياً أو سياسياً نافعاً بحال المجتمع، إذا كان له صلة بالظاهر غير منقطع عنه فهو تفسير مقبول وفي غير هذه الصورة يكون مردوداً.

ولعل كون القرآن كتاب القرون والأجيال لا تنقضي عجائبه يلازم قبول هذا النوع من التفسير الإشاري ولأجل ذلك لم يزل كتاب الله طريّاً في غضون الأجيال لم يندرس ولم يطرأ عليه الاندراس، بل هو طريّ ما دامت السموات والأرض ولازم ذلك وجود معارف وحقائق في القرآن يهتدي إليها الإنسان بالتعمق في دلالاته اللفظية: المطابقية والتضمنية والالتزامية وإن كان السلف في الأعصار الماضية غافلين عن هذه المعاني، ولعله إلى ذلك يشير الصادق ـ عليه السلام ـ في جواب من سأله أنّه ما بال القرآن لايزداد على النشر والدرس إلاّ غضاضة؟ بقوله: «لأنّ الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان ولا لناس دون ناس وهو في كل زمان جديد، وعند كل قوم غض إلى يوم القيامة»[1].

وبالجملة فإيصاد هذا الباب في وجه المفسرين، يوجب وقف الحركة العلمية في فهم الكتاب العزيز وبالتالي يكون القرآن كسائر الكتب محدود المعنى، ومقصور المراد، لا يحتاج إلى تداوم البحث وتضافره.

***

١ـ البحار: ٩٢، باب فضل القرآن، الحديث: ٨، نقلاً عن عيون أخبار الرضا عن أبيه موسى الكاظم ـ عليهما السلام ـ.

المنهج الثاني:

التفسير بالنقل

وصوره:

١ـ تفسير القرآن بالقرآن.

٢ـ التفسير البياني للقرآن.

٣ـ تفسير القرآن باللغة والقواعد العربية.

٤ـ تفسير القرآن بالمأثور عن النبيّ ﷺ والأئمّة ـ عليهم السلام ـ.

وإليك بيان هذه الأقسام:

١ ـ تفسير القرآن بالقرآن:

إنّ هذا المنهج من أسمى المناهج الصحيحة الكافلة لتبيين المقصود من الآية كيف وقد قال سبحانه:

﴿وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ تِبياناً لِكُلِّ شَيءٍ﴾ (النحل ـ ٨٩).

فإذا كان القرآن موضحاً لكل شيء، فهو موضح لنفسه أيضاً، كيف والقرآن كلّه «هدى» و «بيّنة» و «فرقان» و «نور» كما في قوله سبحانه:

﴿شَهرُ رَمضانَ الَّذي أُنزِلَ فِيهِ القُرآنُ هُدًى لِلنّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الهُدى والفُرقان﴾ (البقرة ـ ١٨٥).

وقال سبحانه:

﴿وأنزَلنا إلَيكُم نُوراً مُبيناً﴾ (النساء ـ ١٧٤).

وعن النبي الأكرم ﷺ: «إنّ القرآن يصدّق بعضه بعضاً» وقال علي ـ عليه السلام ـ في كلام له يصف فيه القرآن: «كتاب الله تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض، ولايختلف في الله ولايخالف بصاحبه عن الله»[1].

وهذا نظير تفسير المطر الوارد في قوله سبحانه: ﴿وأمطَرنا عَلَيهِمْ مَطَراً فَساءَ مَطَرُ المُنذَرين﴾ (الشعراء ـ ١٧٣). بالحجارة الواردة في آية أُخرى في هذا الشأن قال: ﴿وأمطَرنا عَلَيهِم حِجارَةً مِن سِجّيل﴾ (الحجر ـ ٧٤).

وفي الروايات المأثورة عن أهل البيت نماذج كثيرة من هذا المنهج يقف عليها المتتبع في الآثار الواردة عنهم عند الاستدلال بالآيات على كثير من الأحكام الشرعية الفرعية وغيرها.

وقد قام أحد الفضلاء باستقصاء جميع هذا النوع من الأحاديث المتضمنة لهذا النمط من التفسير.

ولنذكر بعض النماذج من هذا المنهج.

١ ـ سأل زرارة ومحمد بن مسلم أبا جعفر ـ عليه السلام ـ عن وجوب القصر في الصلاة في السفر مع أنّه سبحانه يقول: ﴿وَلَيْسَ عَلَيكُم جُناح﴾[2] ولم يقل افعلوا؟

فأجاب الإمام ـ عليه السلام ـ بقوله: «أوليس قد قال الله عزّ وجلّ في الصفا والمروة: ﴿فَمَن حَجَّ البَيتَ أوِ اعتَمَرَ فَلا جُناحَ عَلَيهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِما﴾[3] ألا ترون أنّ الطواف بهما واجب مفروض»[4].

---

١ ـ نهج البلاغة: الخطبة: ١٢٩.

٢ ـ الأحزاب: ٥، ٢

٣ ـ البقرة: ١٥٨.

٤ ـ الوسائل: ٥، الباب ٢٢، من أبواب صلاة المسافر، الحديث ٢.

٢ ـ روى المفيد في إرشاده: أنّ عمر أُتي بامرأة قد ولدت لستة أشهر فهمَّ برجمها فقال له أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ: «إن خاصمتك بكتاب الله خصمتك إنّ الله تعالى يقول: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصالُهُ ثَلاثُونَ شَهراً﴾ [١]. ويقول: ﴿وَالوالِداتُ يُرضِعنَ أولادَهُنَّ حَولَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَن أراد أن يُتِمَّ الرَّضاعَة﴾ [٢].

فإذا تم، أتمت المرأة الرضاع لسنتين، وكان حمله وفصاله ثلاثين شهراً كان الحمل منها ستة أشهر»، فخلّى عمر سبيل المرأة [٣].

أقول: هذا النمط من التفسير كما يتحقّق بالتفسير الموضوعي، أي تفسير القرآن حسب الموضوعات، يتحقّق بالتفسير التجزيئي أي حسب السور، سورة بعد سورة وهذا هو تفسير «الميزان» كتب على نمط تفسير القرآن بالقرآن، لكن على حسب السور، دون الموضوعات فبيّن إبهام الآية بآية أُختها.

ولكن الصورة الكاملة لهذا النمط من التفسير يستدعي الإحاطة بالقرآن الكريم، وجمع الآيات الواردة في موضوع واحد، حتى تتجلّى الحقيقة من ضمّ بعضها إلى بعض، واستنطاق بعضها ببعض، فيجب على القائم بهذا النمط، تفسير القرآن على حسب الموضوعات، وهو نمط جليل يحتاج إلى عناء كثير، وقد قام العلامة المجلسي برفع بعض مشاكل هذا النمط فجمع الآيات الواردة في كل موضوع حسب السور.

ولو انتشر هذا القسم من البحار في جزء مستقل ربّما يكون مفتاحاً للتفسير الموضوعي فهو ـ قدس سره ـ قد استخرج الآيات حسب الموضوعات، وشرحها بوجه إجمالي.

---

١ ـ الأحقاف: ١٥.

٢ ـ البقرة: ٢٣٣.

٣ ـ نور الثقلين: ٥ / ١٤. الدر المنثور للسيوطي: ٧ / ٤٤١، طبع دار الفكر بيروت.

ولكن النمط الأوسط منه هو قراءة القرآن من أوّله إلى آخره، والدقة في مقاصد الآيات، ثم تصنيف الآيات حسب ما ورد فيها من الأبحاث والموضوعات، ففي هذا النوع من التفسير تستخرج الموضوعات من الآيات ثم تصنّف الآيات حسب الموضوعات المستخرجة، وهذا بخلاف ما قام به العلامة المجلسي، فهو صنّف الآيات حسب الموضوعات جادت بها فكرته، أو جاءت في كتب الأحاديث والأخبار.

وهذا النمط من التفسير لايعني قول القائل: «حسبنا كتاب الله» المجمع على بطلانه من عامة المسلمين، لاهتمامهم بالسنّة مثل اهتمامهم بالقرآن، وإنّما يعني أنّ مشاكل القرآن ومبهماته ترتفع من ذلك الجانب.

وأمّا أنّه كاف لرفع جميع المبهمات حتى مجملات الآية ومطلقاتها فلا، إذ لاشك أنّ المجملات كالصلاة والزكاة يبين بالسنّة والعمومات تخصص بها، والمطلقات تقيد بالأخبار إلى غير ذلك من موارد الحاجة إلى السنّة.

هذا بعض الكلام في هذا المنهج، وقد وقع مورد العناية في هذا العصر، فقد أخذنا هذا النمط في تفسيرنا للذكر الحكيم، فخرج منه باللغة العربية أجزاء سبعة باسم «مفاهيم القرآن» وباللغة الفارسية إثنا عشر جزءاً وانتشر باسم «منشور جاويد» ولا ننكر أنّ هذا العبء الثقيل يحتاج إلى لجنة تحضيرية أوّلاً، وتحريرية ثانياً، وإشراف من الأساتذة ثالثاً، رزقنا الله تحقيق هذه الأُمنية.

وإنّ تفسير ابن كثير يستمد من هذا النمط أي تفسير الآيات بالآيات بين الحين والآخر، كما أنّ الشيخ محمد عبده في تفسيره الذي حرر بقلم تلميذه اتّبع هذا المنهج في بعض الأحايين.

والأكمل من التفسيرين في اتّباع هذا المنهج هو تفسير السيد العلامة الطباطبائي فقد بنى تفسيره على تفسير الآية بالآية.

غير أنّ هذه التفاسير الثلاثة كما عرفت كتبت على نحو التفسير التجزيئي، أي تفسير القرآن بسورة بعد سورة لا على تفسيره حسب الموضوعات.

وعلى كل تقدير فتفسير القرآن بالقرآن يتحقّق على النمط الموضوعي كما يتحقّق على النمط التجزيئي غير أنّ الأكمل هو اقتفاء النمط الأوّل.

***

٢ ـ التفسير البياني للقرآن:

هذا المنهج الذي ابتكره ـ حسب ما تدّعيه الدكتورة عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ ـ أستاذها الأمين الخولي المصري ـ عبارة عن استقراء اللفظ القرآني في كل مواضع وروده للوصول إلى دلالته وعرض الظاهرة الاسلوبية على كل نظائرها في الكتاب المحكم، وتدبر سياقها الخاص في الآية والسورة ثم سياقها العام في المصحف كلّه التماساً لسرّه البياني.

وحاصل هذا المنهج يدور على ضوابط وهي:

ألف ـ التناول الموضوعي لما يراد فهمه من القرآن ويُبدأ بجمع كل ما في الكتاب المحكم من سورٍ وآيات في الموضوع المدروس.

ب ـ ترتب الآيات فيه حسب نزولها لمعرفة ظروف الزمان والمكان كما يستأنس بالمرويات في أسباب النزول من حيث هي قرائن لابست نزول الآية دون أن يفوت المفسّر أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الذي نزلت فيه الآية.

ج ـ في فهم دلالات الألفاظ يقدر أنّ العربية هي لغة القرآن فتلتمس الدلالة اللغوية الأصلية التي تعطينا حس العربية للمادة في مختلف استعمالاتها

الحسية والمجازية.

ثم يخلص لِلَمح الدلالة القرآنية بجمع كل ما في القرآن من صيغ اللفظ وتدبّر سياقها الخاص في الآية والسورة وسياقها العام في القرآن كله.

د - وفي فهم أسرار التعبير يحتكم إلى سياق النص في الكتاب المحكم ملتزمين ما يحتمله نصاً وروحاً ويعرض عليه أقوال المفسرين فيقبل منها ما يقبله النص.

هذا خلاصة هذا المنهج الذي ابتكره الأُستاذ الخولي المصري واقتفت أثره تلميذته بنت الشاطئ فخرج من هذا المنهج كتاب باسم «التفسير البياني للقرآن الكريم» في جزأين تناول تفسير السور التالية في الجزء الأوّل: «الضحى، والشرح، الزلزلة، النازعات، العاديات، البلد، التكاثر» كما تناول في الجزء الثاني تفسير السور التالية: «العلق، القلم، العصر، الليل، الفجر، الهمز، الماعون».

ولاشك أنّه نمط بديع بين التفاسير إذ لايماثل شيئاً مما أُلّف في القرون الماضية من زمن الطبري إلى العصر الأخير الذي عرف فيه تفسير الإمام عبده وتفسير المراغي، فهذا النمط لايشابه التفاسير السابقة غير أنّه لون من التفسير الموضوعي أوّلاً وتفسير القرآن بالقرآن ثانياً، والنقطة البارزة في هذا النمط هو استقراء اللفظ القرآني في كل مواضع وروده في الكتاب.

وبعبارة أُخرى يهتم المفسر في فهم لغة القرآن بالتتبع في جميع صيغ هذا اللفظ الواردة في القرآن الكريم ثم يخرج من ضمّ بعض إلى بعض بحقيقة المعنى اللغوي الأصيل وهو لا يترك هذا العمل حتى في أوضح الألفاظ. مثلاً تتبع في تفسير قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ كل آية ورد فيها مادة «الشرح» بصورها أو كل آية ورد فيها مادة «الصدر» بصيغه المختلفة وهكذا في كل كلمة حتى وإن كان معناه واضحاً عندنا لكنّه لايعتنى بهذا الوضوح، بل يرجع إلى نفس

القرآن ثم يطبّق عليه سائر الضوابط من تدبر سياق الآية وسياق السورة، وسياق الآية العام في القرآن كله.

والذي يؤخذ على هذا النوع من التفسير أنّه أمر بديع قابل للاعتماد غير أنّه لا يكفي في تفسير الآيات الفقهية بلا مراجعة السنّة لأنّها عمومات فيها مخصصها، أو مطلقات فيها مقيدها أو مجملات فيها مبينها.

نعم هذا النمط من التفسير يُغني عن كثير من الأبحاث اللغوية التي طرحها المفسرون لأنّ المفسر في هذا النمط يريد أن يستخرج معنى اللفظ من التدبر في النص القرآني نعم معاجم العربية وكتب التفسير يعينه في بداية الأمر.

وما ورد في روايات أهل البيت في مواضع، ما يوجد هذا النوع من النمط وهو الدقة في خصوصيات الآية وجملها ومفرداتها.

١ ـ روى الصدوق بإسناده عن زرارة قال:

قلت لأبي جعفر ـ عليه السلام ـ: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك فقال: «يازرارة قاله رسول الله ﷺ ونزل به الكتاب من الله عزّ وجلّ لأنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ فعرفنا أنّ الوجه كلّه ينبغي أنْ يغسل ثم قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فعرفنا أنّه ينبغي لها أن يغسلا إلى المرفقين، ثم فصل بين الكلامين فقال: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أنّ المسح ببعض الرأس لمكان «الباء» ثم وصل الرجلين بالرأس، فعرفنا حين وصلها بالرأس أنّ المسح على بعضها، ثم فسر ذلك رسول الله ﷺ للناس فضيعوه»[1].

---

١ ـ الوسائل: ١، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ١. والآية ٦ من سورة المائدة.

٢ ـ روى الكليني بسند صحيح عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ أنّه سئل عن التيمم فتلا هذه الآية: ﴿والسّارِقُ والسّارِقَةُ فاْقطَعُوا أيْدِيَهُما﴾ وقال: ﴿فاْغسِلُوا وجُوهَكُمْ وأيْـدِيَكُمْ إلى المَرَافِقِ﴾ قال: فـامسح على كفيك من حيث موضع القطع [1].

فقد استظهر الإمام في التيمم كفاية المسح على الكفين بحجّة أنّه أطلق الأيدي في آية السرقة والتيمم ولم تقيّد بالمرافق وقال: ﴿فَلَم تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعيداً طَيِّباً فَاْمسَحُوا بِوجُوهِكُم وأيْدِيكُم مِنه﴾ [2] فعلم أنّ القطع والتيمم ليس من المرفقين.

٣ ـ سأل أبو بصير أحد الصادقين ـ عليهما السلام ـ هل كانت صلاة النبي إلى بيت المقدس بأمر الله سبحانه أو لا ؟ قال: «نعم، ألا ترى أنّ الله تعالى يقول: ﴿وَما جَعَلنا القِبْلَةَ التي كُنْتَ عَلَيها إلاّ لِنَعلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُول﴾» [3].

* * *

٣ ـ تفسير القرآن باللغة والقواعد العربية:

ففي هذا المنهج يهتم المفسر اهتماماً شديداً بالقراءة حتى يقف على الصحيح منها، لأنّه ينبعث عن تحريف القراءة، تحريف اللفظ القرآني المنزل، ومن ثم تحريف المعنى.

فالحرص على سلامة المنطق حرص على سلامة معنى النص القرآني،

---

١ ـ الوسائل: ٢، الباب ١٣ من أبواب التيمم، الحديث ٢. والآيتان ٣٨ و ٦ من سورة المائدة.

٢ ـ المائدة: ٦.

٣ ـ الوسائل: ٣، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٢. والآية ١٤٣، من سورة البقرة.

وصيانته من شبهة أو تحريف.

والاهتمام بالقراءة يستدعي ـ منطقياً ـ الاهتمام بالصنعة النحوية، في النص القرآني إذ أنّ هـذا الاهتمام بضبط أواخر الكلمات، إنّما يقصـد أساساً إلى المعنى، فعلى المعنى يـدور ضبط الكلمة وإعرابها فـالفاعل يـرفع والمفعول به ينصـب وما لحقه من الجر بسبب من أسبابه يجر.

فالتفـات النحويين إلى إعراب القـرآن كان التفاتـاً طبيعياً، لأنّ الغايـة من وضع النحو هو خدمة معنى القرآن وتحليته.

ففي ضوء ضبط القراءة ثم ضبط الإعراب القرآني، يتضح مفاد الآية في هذا الإطار الخاص مضافاً إلى تحقيق مفردات الآية لغوياً، وتوضيح معانيها الأصيلة.

وعلى هذا النمط تجد التفاسير الآتية:

١ ـ معاني القـرآن تأليف ابن زكريا يحيى بن زيـاد الفراء (م ٢٠٧هـ) ففسر مشكل إعـراب القـرآن ومعانيـه على هـذا المنهج وقـد طبع الكتـاب في جـزأين، حققهما محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي.

ويبدو من ديباجة الكتاب أنّ الفراء شرع في تأليفه سنة (٢٠٤هـ).

والكتاب قيم في نوعه، وإن كان غير وافٍ بعامة مقاصد القرآن الكريم.

٢ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (م٢١٣هـ) وقيل غير ذلك.

يقول في مقدمة الكتاب: قالوا: إنّما أُنزل القرآن بلسان عربي ومصداق ذلك في آية من القرآن وفي آية أُخرى: ﴿وَما أرسَلنا مِن رَسُولٍ إلاّ بِلسانِ قَومِه﴾[1] فلم يحتج السلف ولا الّـذين أدركوا وحيه إلى النبي أن يسألـوا عن معانيه لأنهم كـانوا عرب الألسن فـاستغنوا بعلمهم بـه عن المسألة عن معـانيه، وعما فيه ممـا في كلام

---

١ ـ إبراهيم: ٤.

العرب من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعاني.

وهذا يعرب عن أنّه كان معتقداً بأنّ الإحاطة باللغة العربية، كافية في إخراج معاني القرآن وهو كما ترى.

نعم القرآن نمط من التعبير العربي لكن ليس كل تعبير عربي غني عن البيان خصوصاً في مجال التشريع والتقنين الذي نرى تفصيله في السنّة.

ولايقصد أبو عبيدة من المجاز ما يقابل الحقيقة، بل يريد ما يتوقف فهم الآية على تقدير محذوف، وما شابه ذلك، وهو على غرار مجازات القرآن للشريف الرضي ـ رضوان الله عليه ـ ولكن الشريف خصص كتابه با لمجاز بشكله المصطلح.

مثلاً يقول أبو عبيدة: ومن المحتمل من مجاز ما اختصر وفيه مضمر، قال: ﴿وَانطَلَقَ المَلأُ مِنهُم أنِ امشُوا وَاصبِرُوا﴾ [1] فهذا مختصر فيه ضمير مجازه: «وانطلق الملأ منهم» ثم اختصر إلى فعلهم وأضمر فيه وتواصوا أن امشوا أو تنادوا أن امشوا أو نحو ذلك.

وفي آية أُخرى: ﴿ماذا أرادَ اللهُ بِهذا مَثلاً﴾ [2] فهذا من قول الكفار، ثم اختصر إلى قول الله، وأُضمر فيه قل يامحمّد، ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثيراً﴾ [3] فهذا من كلام الله.

ومن مجاز ما حُذف وفيه مضمر، قال: ﴿وسَلِ القَرْيَةَ التي كُنَّا فيها والعيرَ التي أقبَلْنا فيها﴾ [4]، فهذا محذوف فيه ضمير مجازه: وسل أهل القرية، ومَن في العير.

وقد طبع الكتاب وانتشر.

٣ ـ معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج المتوفى (٣١١هـ) يحدد ابن النديم

١ ـ ص: ٦.

٢ـ٣ـ البقرة: ٢٦.

٤ ـ يوسف: ٨٢.

تاريخ تأليف هذا الكتاب في نص قرأه على ظهر كتاب المعاني «ابتدأ أبو إسحاق إملاء كتابه الموسوم بمعاني القرآن في صفر سنة ٢٨٥هـ وأتمه في شهر ربيع الأوّل سنة ٣٠١هـ.

والكتاب بعد مخطوط ومنه نسخ متفرقة في المكتبات.

٤ ـ تلخيص البيان في مجازات القرآن: تأليف الشريف الرضي أبي الحسن، محمد بن الحسين (٣٥٩ ـ ٤٠٦ هـ).

يقول في أوّله: إنّ بعض الإخوان جاراني وذكر ما يشتمل عليه القرآن من عجائب الاستعارات وغرائب المجازات، التي هي أحسن من الحقائق مَعْرِضاً، وأنفع للعلة معنى ولفظاً، وإنّ اللفظة التي وقعت مستعارة لو أوقعت في موقعها، لفظة الحقيقة لكان موضعها نابياً بها، ونصابها قلقاً بمركّبها، إذا كان الحكيم سبحانه لم يورد ألفاظ المجازات لضيق العبارة عليه، ولكن لأنّها أجلى في أسماع السامعين، وأشبه بلغة المخاطبين، وسألني أن أجرد جميع ما في القرآن في ذلك على ترتيب السور ليكون اجتماعه أجل موقعاً وأعم نفعاً، وليكون في ذلك أيضاً فائدة أُخرى.

(إلى أن قال) وقد أوردت في كتابي الكبير حقائق التأويل في متشابه التأويل طرفاً كبيراً من هذا الجنس، أطلتُ الكلام والتنبيه على غوامض العجائب التي فيه من غير استقصاء أوانه [1].

وبهذا البيان امتاز نمط هذا التأليف عمّا ألّفه أبو عبيدة وأسماه بمجاز القرآن.

فالشريف يروم من المجاز القسم المصطلح، ولكن أبا عبيدة يروم الكلام الخارج على غير النمط العادي من حذف وتقدير وتأخير، وإضمار وغير ذلك.

---

١ ـ الرضي: تلخيص البيان في مجازات القرآن: ٢، طبع عالم الكتب.

٤ ـ تفسير القرآن بالمأثور عن النبي والأئمة -عليهم السلام-:

ومن التفسير بالمنقول هو تفسير القرآن بما أثر عن النبي والأئمة المعصومين -عليهم السلام- أو الصحابة والتابعين، وقد ظهر هذا النوع من المنهج بعد رحلة النبي ﷺ ومن المعروفين في سلوك هذا المنهج بعد عهد الرسالة عبد الله بن عباس، وهو القائل: ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب -عليه السلام-[1] وحسبك هذه الشهادة من ترجمان القرآن.

نعم روي عن النبي ﷺ أنّه دعا له بالفقه والحكمة وتأويل القرآن[2].

وقد ذاع هذا المنهج من القرن الأوّل إلى عصرنا هذا، فظهر بين المفسرين من يكتفون في التفسير بالأثر المروي ولايتجاوزون عنه حتى أنّ بعض المفسرين لايذكر الآية التي لايجد حولها أثراً من النبي والأئمة كما هو ديدن تفسير البرهان للسيد البحراني، ولنأت بأشهر التفاسير الحديثية بين الفريقين.

فأشهر المصنّفات على هذا النمط عند أهل السنّة عبارة عن:

١ ـ تفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ) وهذا الكتاب أوسع ما أُلّف في هذا المجال، ومن مزايا هذا التفسير ذكر الروايات مسندة أو موقوفة على الصحابة والتابعين وقد سهل بذلك طريق التحقيق والتثبيت منها، نعم فيها من الإسرائيليّات والمسيحيّات ما لا يحصى كثرة.

٢ ـ ويليه في التبسط تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) باسم «الكشف والبيان» وهو تفسير مخطوط، ونسخه قليلة، عسى أن يقيّض الله رجال التحقيق لإخراجه

---

١ ـ الزرقاني: مناهل العرفان: ١ / ٤٦٨.

٢ ـ أُسد الغابة: ٣ / ١٩٣.

إلى عالم النور، ومؤلّفه من المعترفين بفضائل أهل البيت ـ عليهم السلام ـ فقد روى نزول كثير من الآيات في حقّ العترة الطاهرة وينقل عنه كثيراً السيد البحراني في كتبه مثل غاية المرام وتفسير البرهان.

٣ ـ تفسير الدر المنثور تأليف السيوطي (م ٩١١ هـ) ففيه ما ذكره الطبري في تفسيره وغيره ويبدو من كتابه الإتقان أنّه جعله مقدمة لذلك التفسير وقد ذكر في خاتمة الإتقان نبذة من التفسير بالمأثور المرفوع إلى النبي ﷺ من أوّل الفاتحة إلى سورة الناس.

هذا مشاهير التفاسير الحديثية عند أهل السنة اكتفينا بذلك.

وأمّا التفسير بالمأثور عند الشيعة فأشهرها ما يلي:

١ ـ تفسير محمد بن مسعود العياشي المعاصر للكليني الذي توفي عام ٣٢٩هـ، وقد طبع في جزأين، غير أنّ ناسخ الكتاب في القرون السابقة، جنى على الكتاب جناية علمية لاتغتفر حيث أسقط الأسانيد، وأتى بالمتون، وبذلك سد على المحقّقين باب التحقيق.

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم القمي الذي كان حياً عام ٣٠٧ هـ وتفسيره هذا مطبوع قديماً وحديثاً، غير أنّ التفسير ليس لعلي بن ابراهيم القمي وحده، وإنّما هو تفسير ممزوج من تفسيرين، فهو ملفّق مما أملاه علي بن إبراهيم على تلميذه أبي الفضل العباس، وما رواه تلميذه بسنده الخاص، عن أبي الجارود عن الإمام الباقر ـ عليه السلام ـ وقد أوضحنا حاله في أبحاثنا الرجالية [1].

٣ ـ وقد أُلّف في أواخر القرن الحادي عشر تفسيران بالمنهج المذكور أعني بهما:

---

١ ـ كليات في علم الرجال: ٣١١ ـ ٣١٥.

«البرهان في تفسير القرآن» للسيد هاشم البحراني المتوفي (١١٠٧ هـ).

و«نور الثقلين» للشيخ عبد علي الحويزي من علماء القرن الحادي عشر.

والاستفادة من التفسير بالمأثور يتوقف على تحقيق اسناد الروايات لكثرة تطرق الإسرائيليات والمسيحيات والمجوسيات المروية من مسلمة أهل الكتاب إليها أو مستسلمتهم.

وهناك كلمة قيمة لابن خلدون يقول: «إنّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولاعلم، وإنّما غلبت عليهم البداوة والأُمية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تتوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة وأسرار الوجود، فإنّما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدون منهم، وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام وأمثالهم فامتلأت التفاسير من المنقولات عنهم وتُلقيت بالقبول، وتساهل المفسرون في مثل ذلك، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات، وأصلها كلها ـ كما قلنا ـ من التوراة أو مما كانوا يفترون»[1].

ولأجل ذلك ترى أنّ ما أتى به الطبري في تفسير حول قصة آدم وحواء تطابق ما جاء في التوراة.

والعجب أنّ كتب التفسير مملوءة من أقاويل هؤلاء (أي مسلمة أهل الكتاب) ومن أخذ عنهم، من المسلمين أمثال عكرمة ومجاهد وعطاء والضحاك.

فهؤلاء مضافاً إلى ما ورد فيهم من الجرح والطعن في كتب الرجال المعتبرة عند أهل السنّة، كانوا يأخذون ما أثر عنهم من التفاسير من اليهود والنصارى[2].

١ـ مقدمة ابن خلدون: ٤٣٩.

٢ـ لاحظ آلاء الرحمان: ١ / ٤٦، وبحوث في الملل والنحل: الجزء الأوّل.

وأمّا ما يتراءى من نقل أقوالهم في تفاسير الشيعة كالتبيان لشيخ الطائفة الطوسي، ومجمع البيان للشيخ الطبرسي فعذرهم في نقل أقوالهم هو رواجها في تلك العصور والأزمنة بحيث يعد الجهل بها نقصاً في التفسير ويوجب عدم الاعتناء به.

وعلى كل تقدير فالتفسير بالمأثور يتوقف على توفر شرائط الحجية فيه، إلاّ إذا كان الخبر ناظراً إلى بيان كيفية الاستفادة من الآية، ومرشداً إلى القرائن الموجودة فيها فعندئذ تلاحظ كيفية الاستفادة، فعلى فرض صحة الاستنتاج يؤخذ بالنتيجة وإن كان الخبر غير واجد للشرائط. كما عرفت نماذج منه.

وأمّا إذا كان التفسير مبنياً على التعبد فلا يؤخذ به إلاّ عند توفر الشرائط.

هذه هي المناهج التفسيرية على وجه الاختصار قد عرفت المقبول والمردود، غير أنّ المنهج الكامل عبارة عن المنهج الذي يعتمد على المناهج الصحيحة، فيعتمد في تفسير القرآن على العقل القطعي الذي هو كالقرينة، كما يفسر القرآن بعضه ببعض ويرفع إبهام الآية بأُختها، ويستفيد من الأثر الصحيح الذي يكون حجّة بينه وبين ربّه إلى غير ذلك من المناهج التي مر بيانها.

قم ـ مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ

جعفر السبحاني

٢٧ رجب المرجب ١٤٠٩هـ. ق

فهرس الكتاب

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٣
تمهيد: الإيمان والكفر مفهومهما وحدودهما	٥
الإيمان في الكتاب والسنّة، وفيه عشر جهات	٧
الجهة الأُولى: الإيمان لغة واصطلاحاً	١٤
الجهة الثانية: في أنّ العمل جزء من الإيمان وعدمه	١٧
حجة القائل بأنّ العمل جزء من الإيمان	٢٥
خاتمة المطاف	٣٣
الجهة الثالثة: في زيادة الإيمان ونقصانه	٣٥
الجهة الرابعة: فيما يجب الإيمان به	٤٠
ما يجب الإيمان به تفصيلاً	٤١
الجهة الخامسة: في حد الكفر وأسبابه وأقسامه	٤٩
حد الكفر	٤٩
أسباب الكفر	٥٠
أقسام الكفر	٥٥

الجهة السادسة: في تكفير أهل القبلة	٥٨
السنّة النبوية وتكفير المسلم	٦٣
القدح في عقائد الشيعة	٦٥
المسائل الاجتهادية	٦٦
١ـ خلافة الخلفاء	٧١
٢ـ عدالة الصحابة كلّهم أو بعضهم	٧٢
٣ـ التقية من المخالف المسلم	٧٤
٤ـ البداء	٧٥
٥ـ عصمة أئمة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ	٧٧
٦ـ علم الأئمّة ـ عليهم السلام ـ بالغيب	٧٧
الجهة السابعة: في الفرق بين الإسلام والإيمان	٨٠
الإسلام والإيمان في القرآن العزيز	٨١
١ـ الإسلام في مقابل الإيمان	٨٢
٢ـ التسليم لساناً والتصديق قلباً	٨٣
٣ـ التسليم وراء التصديق القلبي	٨٣
الإسلام والإيمان في السنّة النبوية	٨٣
١ـ الاختلاف بالعمل وعدمه	٨٤
٢ـ الاعتقاد بولاية الأئمّة الاثني عشر	٨٤
٣ـ صيانة الدم والمال من آثار الإقرار	٨٤
الجهة الثامنة: لزوم تحصيل العلم في العقائد	٨٦
أقسام المسائل الاعتقادية	٨٦

الدليل على وجوب المعرفة	٨٧
١ـ دفع الضرر المحتمل	٨٧
٢ـ شكر المنعم واجب	٨٨
الفرق بين الأُصول والفروع في جواز التقليد	٨٩
دليل من قال بكفاية التقليد	٨٩
١ـ كيف يُخصُّ الأمر بالمعرفة للجاهل	٩٠
٢ـ النهي عن الجدل والخوض في القدر	٩٠
في حكم الجاهل القاصر	٩٣
في وجود الجاهل القاصر	٩٣
استدلال آخر على نفي الجاهل القاصر	٩٦
هل الجاهل القاصر كافر أو لا ؟	٩٧
الجاهل القاصر والحكم الوضعي	٩٩
هل الجاهل القاصر معاقب؟	٩٩
المستضعف والجاهل القاصر	١٠٠
الاستضعاف الديني	١٠٠
الاستضعاف السياسي	١٠٢
الاستضعاف الاقتصادي	١٠٢
الجهة التاسعة: الدفاع عن الحقيقة	١٠٣
وحدة الأُمة أمنية النبي ﷺ الكبرى	١٠٦
ما هو ميزان التوحيد والشرك	١٠٨
هل دعاء الصالحين عبادة لهم وشرك	١٠٩

العلم بالغيب على نوعين ١١٣
الشيعة وصيانة القرآن عن التحريف ١١٥
الصحابة في مرآة القرآن والحديث ١٢٠
الصحابة في الذكر الحكيم ١٢٢
السابقون الأوّلون ١٢٢
المبايعون تحت الشجرة ١٢٢
المهاجرون ١٢٣
أصحاب الفتح ١٢٣
الأصناف الأُخرى للصحابة ١٢٣
١ـ المنافقون المعروفون ١٢٤
٢ـ المنافقون المختفون ١٢٤
٣ـ مرضى القلوب ١٢٥
٤ـ السمّاعون ١٢٥
٥ـ خالطوا العمل الصالح بالسيّء ١٢٥
٦ـ المشرفون على الارتداد ١٢٦
٧ـ الفاسق ١٢٧
٨ـ المسلمون غير المؤمنين ١٢٨
٩ـ المولّون أمام الكفّار ١٢٩
الصحابة في السنّة النبوية ١٣١
المطلوب مؤتمر للحوار العلمي الديني ١٣٣
الجهة العاشرة: في الوحدة الإسلامية ١٣٤

رسالة
في حياة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ بعد الرفع

إهداء ١٤٣
حياة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ في ضوء الكتاب والسنّة ١٤٥
حياة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ في القرآن الكريم ١٤٦
حياة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ في السنّة النبوية ١٦٣
نزول المسيح ـ عليه السلام ـ في أحاديث الشيعة ١٧٢

رسالة
المناهج التفسيرية

مقدمة ١٧٧
التفسير لغة واصطلاحاً ١٧٩
حاجة القرآن إلى التفسير ١٨١
القرآن وآفاقه اللامتناهية ١٨٥
المنهج التفسيري غير الاهتمام التفسيري ١٨٧
أنواع المناهج التفسيرية ١٨٨

المنهج الأوّل: التفسير بالعقل، وصوره: ١٩٠
١ـ التفسير بالعقل الصريح الفطري ١٩٠
٢ـ التفسير في ضوء المدارس الكلامية ١٩٢

تأويلات المعتزلة والأشاعرة ١٩٢
أ ـ الشفاعة حط الذنوب أو رفع الدرجة ١٩٣
ب ـ هل مرتكب الكبيرة يستحق المغفرة أو لا ؟ ١٩٥
ج ـ امتناع رؤية الله أو إمكانها ١٩٦
٣ـ التفسير حسب تأويلات الباطنية ١٩٨
٤ـ التفسير حسب تأويلات المتصوفة ١٩٩
٥ـ التفسير حسب الأُصول العلمية الحديثة ٢٠٠
كلمة في التفسير بالرأي ٢٠٢
هل التفسير الإشاري من قبيل التفسير بالرأي؟ ٢٠٣

المنهج الثاني: التفسير بالنقل، وصوره: ٢١٠
١ـ تفسير القرآن بالقرآن ٢١٠
٢ـ التفسير البياني للقرآن ٢١٤
٣ـ تفسير القرآن باللغة والقواعد العربية ٢١٧
٤ـ تفسير القرآن بالمأثور عن النبي ﷺ والأئمّة ـ عليهم السلام ـ ٢٢٢

فهرس موضوعات الكتاب ٢٢٧